

حاشية جديدة للسيد حافظ على شرح الوضعية لعلي قوشى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال القاضي عضد الدين رحمه الله تعالى (هذه فائدة) افرد هاهنا ان المشار الى
قوله لاسارة الى كمال المناسبة بين اجزاء الرسالة حتى كأن الكل شيء
واحد او الى الوحدة الطارئة من جهة الوحدة او الى سهولة التناول
او منصفة لافراد هذه وعلى الكل تنويعها للتفصيل او للتعظيم (قوله
المشار الى معناه المسمى الذى اشير اليه) فتذكر ضمير اليه باعتبار
نقطة الازم ومعناه وهو اشيء فان قيل لم يوجد المطابقة بين المبتدأ
وهو الالام بمعنى الموصول والخبر وهو العبارات وهى مؤنثة فيقال
معتب ليست لازمة لعدم شرط اللزوم وهو اشتقاق الخبر وضميره
له تدنى مبتدأ وعدم مساواة تذكر الخبر وتأنيده والكل متفرد
همنا (قوله به) أى النقطة هذه ويمكن ان يراد معناها وبشار بها
ان نقطة هذه فى المتن فغير لطافة (قوله اشارات) جمع البشارة
وهى فى اللغة اما بمعنى الصور والانتقال واما بمعنى التفسير والتفسير
وفى امرى لفظه فعلى الاول تسمية الالفاظ بالبشارة تسمية السب
اسم السب يكون اللفظ سب لعود الخطب الى معناه وعلى الثانى
كذلك يكون اللفظ سب ما تفسر المتكلم لعمد الخطاب واما خص
بشارة بهن ببارات دون التوس والعماني اوضح ذلك لان الكتب
رسل تلعب من الالفاظ فى المختار فينا سب الاسارة اليها فان قيل

كما يقال قرأت الكافية يقال فهمت الكافية واشترت الكافية فما وجه
 الاختلاف يقال كتاب الله تعالى صارة من الالفاظ لقوله تعالى (فاقرأوا ما تنيسر
 من القرآن) وللإجماع فالظاهر المناسب مطالعة سائر الكتب الى القرآن
 في كونها عبارة عن الالفاظ (قوله الذهنية) صفة للعبارة وكونها
 ذهنية لكونها كلية لان المشار اليه بهذه الالفاظ المطابقة سواء تكلم
 بها المص أو غيره لانه لو لم يكن الفاظا مطلقا وكان الالفاظ التي تكلم
 بها المص لم تكن الالفاظ التي تكلم بها غيره فائدة وهذا خلاف الالفاظ
 المطلقة كلية على التحقيق وهو كون الاصراع متبدلة بتبدل الحال اكونها
 تابعة لها في الوجود والشخص واكثرية غير موجودة في الخارج عند
 التحقيق على ما تقرر في موضعه فالتعبيرات ذهنية وفائدة التقييد بالآء
 المعنى هذا التقدير دفع احتمال الكذب بالنسبة الى نفس الامر لا الى الخبرية
 في قضية هذه فائدة لانها لو لم تقيد لزم حل الخاص وهو فائدة آء على
 السلم وهو الالفاظ المطلقة المنسار اليها بهذه على تقدير عدم التقييد
 وهو يحتمل الكذب كقولنا الحيوان انسان فانه يحتمل لجوار تحقق الحيوان
 المطلق في ضمن غير الانسان فكذا الالفاظ المطلقة ههنا لجواز تحققها
 في ضمن غير الفائدة الشتملة فقيده لدفع هذا الاحتمال وكونها ذهنية على
 المشهور وهو كون الاعراض كالجواهر غير متبدلة بتبدل الحال لعدم
 الوجود في الكتابة والتلفظ وفائدة التقييد بالآء الى آءه على هذا التقدير
 بيان الذهنية مع الفائدة الاولى على التقدير الاول لانه يكون معناه حينئذ
 اراد كتابتها وبيانها ولم يكتب ولم يبين وعلى هذا التقدير يرد على
 الشارح تخصيص الاشارة بهذه بتقدير تقدم الدباجة وهو خلاف
 المشهور بين الشارحين بخلاف التقدير الاول في بيان الذهنية لان معنى
 التقييد حينئذ اراد الكتابة والبيان سواء كتب وبين اولا فيشمل تقدير
 المتقدم والآخر فكذا الاشارة فان قيل اذا كان المشار اليه ذهني فلا يوجد
 الجمل الالهياني بين المبدأ والخبر لان معناه اتحاد المتفكرين في الذهن
 خارجا فيقال لانهم عدم وجود الجمل كيف ومعنى الخارج في تعريف الجمل
 الالهياني اعم من الخارج المحقق او الموهوم كما في شريك الساري مستمع

وفي بعض النسخ وقع بدل الواو كلمة اوفهى لنعم اخلو (قوله نزلت منزلة
 المشخص الى آخره) جواب سؤال مقدر مقدّمه بان لفظة هذه موضوعة
 للمشخص الشاهد البصر والاعراض الذهنية ليست بموجودة في الخارج
 فضلا عن المصرية فلا يصح الاشارة بهذه وتقر بالجواب بان ^{مصحح}
 استعمال اللفظ في المعنى لو كان مقتصرا في الوضع لو ورد السؤال المذكور
 لانه لم يوجد ههنا لكنه لم يقتصرا لان ^{مصحح} الاستعمال اما وضع ان
 استعمال اللفظ في الموضوع له واما علاقة ان استعمال اللفظ في غير المعنى
 الخفي وههنا وان لم يوجد ^{المصحح} الاول وهو الوضع لكن الثاني وهو
 العلاقة موجود فصح استعمال بطريق المجاز وهو الاستعارة وتقر بها
 بلتركى كمال امتياز هذه عبارات مشخص مشاهد محسوس بالبرهان ^{تبيينه}
 اولدى جنسيتين اولى ادما اولدى مشخص مشاهد محسوس بالبرهان
 موضوع اولان هذه عبارة استعمال اولدى استعارة مصرحة اصلية
 اولدى (فان قيل عبارة المشخص الشاهد المحسوس تستلزم الاستدراك لانه
 معي الشاهد هنا هو البصر وهو اخص من المحسوس اذ مضى المحسوس
 بالحواس الخمس الصاهرة فلا حاجة الى ايراد العلم بعد ايراد الخاص
 فيقال نعم لو حلا على العتيق المذكورين وهو ممنوع بل حل الشاهد على
 مع الحاضر والمحسوس على معنى البصر فلا استدراك (قوله الموضوعه
 صفة بعبارة هذه المضاف اليها الكلمة) فان قيل ان المشهور اذا دار الصفة
 او صير بين المضاف والمضاف اليه فيصرف الى المضاف على ما عاين الظاهر
 لكونه مقصودا والمضاف اليه محيى لبيانه فكيف يكون لفظة الموضوعه
 صفة لمضاف اليه وهو لفظة هذه فيقال ان المشهور فيما كان المضاف
 شير مطلقا لبعض وفيما لم يكن الاضافة من قبيل اضافة علم الحواس علم الفقه
 ولا فيصرف بحسب الصاهر الى المضاف اليه كما فيما نحن فيه (قوله والقاعدة
 ما حسه) واوجبه طائفة لهذه الجملة على الجملة المشار اليه بهذه العبارات
 عصف اقصة على اقصة لاشتراكهما في بيان قول المصنف هذه قاعدة
 (قوله من عا) ما متفق بمحصله فيخرج من التعريف ما حصلته من الجاه
 وانصب مع انه من ايراد العرف واما احاد من ضمير المنصوب وبيان لما فيخرج
 من الجاه ولانصب مع انه من افراد العرف (فان قيل فيكون قاسدا لكونه

غير جامع لافراد العرف فيقال ذكر المال والعلم فيه لكونهما اشرف القائده
 محمول على التمثيل بقرينة ذكر الخبر يدل العلم في بيان مأخذ الاشتقاق
 حيث قال مشتق من القيد بمعنى استحداث المال والخبر ولفظ استحداث
 في هذا القول مضاف الى المفعول به غير الصريح على تقدير تعلق من الى
 حاصلته في التعريف ومضاف الى مفعول به الصريح على تقدير كونها
 للبيان للناسبة التامة بينهما وان قيل حل التعريف على القائده يقتضي
 ان يكون المراد بهما المعنى وحل مشتق يقتضي ان يكون المراد بهما اللفظ
 لكون الاشتقاق من قبيل اوصاف الالفاظ فايهما يراد لا يراد الآخر لكونه
 جمعا بين المعنيين في اطلاق واحد في لفظ واحد وهو باطل فيقال انما يلزم
 البطلان اذا اريد المعنيان بطريق الحقيقة او اذا اريد احدهما بطريق
 الحقيقة والآخر بطريق المجاز ههنا ليس الامر كذلك لانه اذا اريد
 المعنيان ههنا بطريق مجوم المجاز وهو ههنا ما يطلق عليه لفظ القائده سواء
 كان مفهوم القائده اولفظ القائده فهذه الارادة صحيحة وعلاقة هذا المجاز
 العموم والخصوص وقرينته حل الخبرين وقائده الاستثناء عن ذكر القائده
 مرتين وان قيل لم عدل من التعريف المشهور وهو ما استفدته من علم او مال
 فيقال لاستلزامه الدوران جهالة المشتق وتعريفه باعتبار المأخذ وهو القيد
 ههنا فلوعرف بما استفدت لتوقف معرفة استفدت على معرفة مأخذ
 الاشتقاق وهو الاستفادة ومعرفة ههنا على معرفة الثلاثي وهو القيد وهو
 المعرف بحسب الحقيقة فيلزم توقف معرفة القيد على معرفته وهو الدور
 والجواب بحمل المعرف على الاصطلاح وما وقع التعريف على اللغوى
 ليس بصحيح هنا لان الغرض تعريف المعنى اللغوى وان صح الجواب بان
 التعريف تبهي اولفظي لكنه تكلف فلذا عدل عن المشهور (قوله قبل
 اسم الفاعل الى آخره) فان قيل ذكر اسم الفاعل ههنا دون ما سبق يقتضي عدم
 كون ما سبق اسم الفاعل مع انه اسم الفاعل فيقال حذف اسم الفاعل من الاول
 ذكره في الثاني وحذف من الثاني لفظ مشتق بقرينة ذكره في الاول فيوجد
 ههنا صفة الاحتمال من علم البديع فلا اقتضاء فان قيل اذا كان لفظ القائده
 على التقدير الاول اسم الفاعل كان معناه محصلة اسم الفاعل لا ما حصلت
 لان ما حصلت معنى اسم المفعول فيقال ان القائده اذا اسندت الى غير المحصل

كان اسندها مجازا طالعي ٨ الحاصل للفائدة اسم الفاعل بلاحطة
كون الاستناد مجازا ماحصلته الى آخره والجواب بان اسم الفاعل بمعنى
اسم المفعول غير مرضي لانه حيثك تكون الفائدة مجازا لقويا وقوله في اللغة
آب عنه لانه لا يبحث فيها من المعنى المجازي لان علم اللغة علم يبحث فيه
من احوال جواهر المفردات بحسب معانيها الاصلية فان قيل كون استناد
الفائدة مجازا يناقض مايسمى من الشارح وهو قوله واما حمل الفائدة آه
فالجواب الذي يقال انه غير مرضي فيقال الاستناد المجازي في التوجيه باعتبار
نسبتها الى الفاعل وانتفاء الاستناد المجازي كما فهم من قوله الاتي باعتبار نسبتها
مع الفاعل الى البدأ فلا تنافي ولا ريب بعبر المرعي (قوله من فادته بالتكلم)
ظاهره شامل لمذهب الكوفية والبصرية لانه يحتمل انه مشتق من فادته لامن
مصدره ويحتمل انه مشتق من فادته بالذات كما هو مذهب الامام الاظم
رحمه الله تعالى وبالاوسطة من مصدره والاحتمال الاول لمذهب الكوفية والثاني
مذهب اصيرية فلا منافاة بين هذا القول وبين القول السابق وهو قوله
مشتق من القيد لان هذا القول على الاحتمال الاول غير مرضي عند الشارح
كما دل عليه قوله قيل والقول الاول مرضي عنده فلا تنافي وعلى
الاحتمال الثاني بيان الاشتقاق بالذات والقول الاول بيان الاشتقاق بالاوسطة
(قوله اذ نصبت فواد) باخطاب على ما هو قاعدة التفسير اذا وهي كون
الكلمة الواقعة في تفسير غلط اذا كانت الكلمة الواضحة في التفسير متكلما
كما قال دد افندي والمعنى اللغوي للقائمة على الثاني صيغة مؤنثة في القواد
لحسن وبغضاه (قوله وفي العرف) اي العرف العام كما هو المتبادر من
اصطلاح العرف (قوله لمصلحة بمعنى التعميم) فيخرج المضرة من جنس
اعريف (قوله من حيث هي ثمرة ويحتمل) كلمة من معلقة بالترتبة وقيد
حوية لاطلاق وادتها لتعميم بمعنى سواء كانت تلك المصلحة مطلوبة
بعض اعدل وكان صواب فعل لاجلها لا ليناول التعريف الى العرض
ومسألة ما ذكره افندي على التثنية او التثنية لكن لم يقد التعريف
منه ريب لا حيث يكون معنى الحقيقة على تقدير التعريف والتعليل من
سبب في ذلك ولا خلاف ان لا كراستاه على ان ازيد على مجرد

بِكَافٍ اِنْ الْمَعْنَى الْاَصْلُ
فِي عَيْشَةٍ رَاصِبَةٍ عَيْشَةٍ
مَرْصُوفَةٍ

كون المصلحة ممرته وتبجته بخلاف الجمل على الإطلاق لانه ينافي التقييد بفقط
 فيكون بصافي المطلوب وهو المطلوب فان قيل يقال اذا كان قيد الخيطة عين
 المحيث فهو للاطلاق كقولنا كل انسان من حيث انه انسان حيوان واذا كان
 غيره فان صلح للتعليل فهو كقولنا كل انسان من حيث انه ضاحك متعجب ضاحك
 والافهو للتقييد كقولنا كل انسان من حيث انه ضاحك متعجب فهنا ليس
 عين المحيث لان الثمرة والنتيجة ليست مذكورة في المحيث وهو طع فكيف يكون
 للاطلاق فيقال ان هذا القول ليس بكلي بل اكثري ويدل على حجية هذا
 الجواب كون الخيطة المذكورة في تعريف الحقيقة والمجاز للتقييد او للتعليل
 مع انها عين المحيث كما عرف في موضعه (قوله على الاقدام) بمعنى القصور بمعنى
 الجراة والاف يكون معنى باعثة للفاعل على الاقدام حاملة له على الجمل فلا يحصل
 له (قوله وصدور الفعل) اما منصوب معطوف على اسم اى وقوله لاجلها
 ظرف مستقر معطوف على خبره عطوف الشيشين بحرف واحد وهو الواو
 ههنا على معمولى مامل واحد وهوان ههنا وامر فوع معطوف على خبران
 وقوله لاجلها ظرف لعود صدور وعلى التقديرين فالعطف عطوف تفسير
 للمعطوف عايه وهذا لانهما الطاهران وان امكن خبرهما لكنه خلاف
 (قوله فالعائدة آه) الفاء متفرع على التعريفات الاستغادة باعتبار الخييات
 المذكورة في التقسيم (قوله متحذان بالذات) معناه متحذان بحسب الافراد بمعنى
 كلما صدق عليه العائدة صدق عليه الغاية وبالعكس (قوله محتمل بالاعتبار)
 اى باعتبار الخيية بمعنى بحسب المفهوم من حيث هو هو (قوله ايضا) كناية عن
 الامتحان بالذات (قوله كذلك) كناية عن الاختلاف بالاعتبار (قوله لان
 الخييتين آه) دليل للامور الاربعة المذكورة على سبيل التنازع لان معناه
 لانهما سواء كانتا بين الغاية والغاية او بين العرض والعللة الغائية
 متلازمان والتلازم يقتضى المعايير بين المعلوم واللازم ولو اعتبارية كما
 ههنا وقد يقتضى المساواة فى الصدق كما ههنا فقد ثبت الدماوى الاربعة
 بهذا الدليل ويبان التلازم ظاهر (قوله ودليل اعتبار آه) جواب عن
 سؤال مقدر تقديره انما ثبت الدماوى المذكورة بالدليل المذكور او ثبت
 اعتبار الخييات فى الامور الاربعة وهو منوع وتقرر الجواب ان صواب

عرف المام اضافوا الفرض الى الفاعل فيقولون غرض الفاعل من هذا
 الفعل كذا واصافوا العلة العائية الى الفعل فيقولون علة غائية الفعل مثلا
 فلذا اعتبر حيث مكون المصلحة مطلوبة لفاعل في الفرض وحيثية
 كونها صدور الفعل لاجلها في العلة العائية واصافوا الفائدة والعائية
 الى الفعل فيقولون غاية لفعل كذا وغايته كذا فلذا اعتبر حيثية كون
 المصلحة ثمرة الفعل ونتيجته في الفائدة وحيثية كونها على طرف الفعل
 في الغاية ولكن اضافتهم الفائدة والغاية الى الفعل ظاهرة فلذا ترك بيان
 الاضافة فيهما (قوله فيما اعتبرت فيه) ضمير اعتبرت راجع الى حيثية
 وفي بعض النسخ فيما اعتبر فيه فثابت فاعل اعتبر اما ضمير راجع الى حيثية
 يتأويل ان مع الفصل يعني ان بحيث واما ضمير راجع الى مصدر اعتبر واما
 فيه (قوله الفرض) منصوب مفعول به للاضافة (قوله والعلة) اما منصوب
 معطوف على الفرض فننوله بالعكس على هذا اما متعلق بالاضافة بواسطة
 العطف فالباء بمعنى الى واما ظرف مستقر حال من العلة الغائية واما
 مرفوع مبتدأ فقوله بالعكس على هذا ظرف مستقر خبره والجملة حال من
 ان فرض (قوله فلا ولان) الفاء جواب لشرط محذوف والتقدير هكذا
 اذا عرف النسبة بين الاولين او بين الاخيرين بالاتحاد الذاتي والاختلاف
 الاعتباري وارب النسبة من جهة اخرى بين الاولين والاخيرين فلاولان آه
 (قوله اذ ربما يترتب) كلمة اذ علة لاعم (قوله لا تكون مقصودة كالاستغلال
 المترتب على غرس السجور البر) لان المقصود من الفرس هو الثمر لا الاستغلال
 فيكون غاية وغاية ولا يكون غرضا وعلة غائية فيكون الا ولان اعم
 من الاخيرين (قوله واما حل آه) الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على مقدرة
 تقديرها اما حال هذه وحال الفائدة ما ذكر فانقدرة عدل لاما المد كورة
 (قوله وقه وعرها) تمييز من النسبة الاضافة لجل الفائدة والتقدير حل شيء
 الفائدة من جهة لامة والعرف يعني لشيء الفائدة من جهة تهما معناه
 اعمى واهرف في اي تقديرهما على امط حقيقة الاياه احرهما ليكون
 لهما بمقدرة على الحمل مصدقا وبجملتهما يكون مقيدا مفصلا فيتحقق
 لا لاول والمصير تايها فيكون اوقع في النفوس (قوله اذ العسارات)

تعليل لتسبة حقيقة الى حل الفائدة (قوله في نفسها) وفي بعض النسخ
انفسها بصيغة الجمع مضاف مع قطع النظر عن المعاني او مع قطع النظر
عن التعداد الحاصل بتعدد المحال (قوله اما باعتبار آه) تقديره اما كون
العبارات فائدة في نفسها باعتبار اللغة فظاهر لانها بمحصلها من العلم على المعنى
الاول من اللغويين وانها مؤثرة في القواد الحسن على المعنى الثاني منها
(قوله ترتب على الصحيح حروفها واخراجها عن محالها) يعترض على هذا
بان المشار اليه بهذه العبارات الذهنية على ما مر والعبارات الذهنية
لا ترتب على الصحيح والاخراج بل المرتبة عليها العبارات الخارجية
فالمحصل عليها الفائدة ليست بمرتبة ولا فائدة والمرتبة والفائدة ليست
بمحمول عليها فيجب ان العبارات الذهنية مع قطع النظر عن التعداد
العارض مرتبة عليها في وقت التعلق فيكون قضية هذه فائدة وقضية
مطلقة كقولنا كل قمر منخسف وقت الجلوله لكن هذا الجواب اما يصح على
القول المشهور في العبارات الذهنية دون التحقيق لانها على التحقيق كلية
فلا يتعلق التعلق بالكلية في حال من الاحوال فالجواب على التحقيق ان العبارات
الذهنية الكلية عنوان الموضوع وافرادها ذات الموضوع والحكم على ذات
الموضوع لا على عنوانه فلا يرد السؤال لان ذات الموضوع موجودة مرتبة
عليها ومعنى قوله في انفسها على التحقيق مع قطع النظر عن المعاني لامع
قطع النظر عن التعداد العارض بتعدد المحال لانه لو قطع عن التعداد المذكور
لم تكن العبارات موجودة في الخارج مطلقا لكونها كلية مجردة عن اعتبار
الافراد لانه يحصل باعتبار التعداد على التحقيق فلا ركن فائدة بخلاف المشهور لانه
لو قطع عن التعداد لكانت موجودة في الخارج لكونها مشخصة لان الاعراض
على المشهور كالجواهر وهي موجودة مع قطع النظر عن التعداد المذكور
فالاعراض كذلك فيمكن ان يحمل قوله في نفسها على المعين كما سبق الاشارة
اليه (قوله ويجوز ان يكون محارا) الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على جملة
واما حمل آه او عاطفة لها على الخبر وهو لفظ حقيقة بتأويل احدهم بلاخر
على رأى وهو ههنا كذا جار كون الجملة مجزا او يكون حقيقة (فالقول
يقضي المعطوف عدم كون العبارات ما هو له للفائدة والمعطوف عليه

يقتضى كون العبارات ماهولة لها فيحقق التناقض بينهما فيقال ان
 المصطوف عليه معنى على ارادة القائدة المطلقة منها والمصطوف معنى على
 ارادة القائدة المحد بها منها لان الانفاظ مقصودة للمعنى والمعاني مقصودة
 بالذات فتكون المعاني ماهولة للقائدة المعتد بها والانفاظ ماهولة للقائدة
 المطلقة فلا يتحقق التناقض لاختلاف الجهة وعلاقة المجاز في الاسناد
 على ما بين الشارح بقوله باعتبار ان تلك العبارات آء السببية اى كون
 غير ماهولة وهوالعبارات سببا لماهولة وهو المعانى ويمكن ان تكون الدالية
 والمدلونية (قوله اما خبر بعد خبر آء) قدم خبرية تشتمل على الحالية لكون
 الخبر ركنا من الكلام والركن اشرف من الفضلة التى هى الحال هنا
 وعلى الوصفية لكون الخبرية مفيدة للنسبة المجهولة والوصفية لا تفيد لما يقابلها
 الاوصاف قل العلم بها اخبار وبعد العلم بها اوصاف والمفيد اولى من غير
 المفيد وقدم الحالية على الوصفية لان الحال وان كانت فضلة بالنسبة الى العامل
 لكنها مفيدة للنسبة المجهولة بالنسبة الى ذى الحال بخلاف الصفة لانها
 غير مفيدة لما هى بل مخصصة او ماضية او غير ذلك فان قيل قول المصنف
 تشتمل دون مستقلة مطابقة للقائدة وهى الخبر الاول يرجع الحالية والوصفية
 فتعارض ترجيحان فلم قدم خبرية عليهما فيقال ان الترجيح الاول من
 جهة المعنى المصود والثانى من جهة اللفظ الخبر المقصود فالترجح الاول
 اولى من الثانى فلا تعارض بينهما (قوله وانراد آء) وفى مقام التفسير باعث
 عام وهوالابهام وفائدة عامة وهى رفع الابهام وهما متضدان فى كل تفسير
 و باعث خاص وهو ورود السؤال بخصوص بحسب المقام وفائدة خاصة
 وهى رفع السؤال بخصوص وهما متبايران فى كل مقام وصحيح التفسير
 كالملافة فى التفسير بالمجازى والوجود فى الالة فى التفسير بالحقيقى واداة التفسير
 كالى واعى ويعنى فالاولان والسادس ههنا معلومة وتقرىرات ههنا بان
 عبارة تشتمل فاسدة لانها مستلزمة لاشتمل الشئ على نفسه واشتمال الشئ على
 نفسه فاسد فهذه العبارة مستحزمة للقاسد وكل مستلزمة للقاسد فاسد فصار
 تستر فاسدة وتقرير رابع ههنا با ما لانسلم ان هذه العبارة مستلزمة للاشتمال
 المذكور كيف واشتمال ههنا يجهل للتصريح به بلفظ واحد وهو ضمير تشتمل

والمستل عليه مفصل للتعبير عنه بالفاظ متعددة او المشغل كل والمستل عليه كل جزء من اجزائه وعبارته الش يحتمل كلا التوجيهين وان كان الطاهر هو الثاني من لفظ ~~ككل~~ واجزائه والتوجيه الاول مني على ملاحظة العطف قبل الحكم بالاشتغال والثاني على ملاحظة الحكم قبل العطف وانما استعمال حرف العطف عند البلغاء على الوجهين (قوله وجه الترتيب) انما عدل عن التعبير المشهور وهو وجه الضبط لان الترتيب يستلزم الضبط مع افادته حسن الانتظام لانه وضع كل شيء في مرتبة اللائقة بخلاف الضبط لانه يدل على الحصر لا على حسن الانتظام مع ان الدليل عليه بل لفظ مقدمة وتقسيم وخاصة في المتن فلذا عدل عنه اليه (قوله ماذكره الى آخره) مادة الالف والتون ههنا بالفتح لانها اذا وقعت خيرا ص معنى قديم يجوز فيها الكسر فقط كقولك العلم انه حسن لانها لو فحمت لم يكن المعنى بعد التأويل بالمصدر العلم كونه حسنا فلا يصح الحمل بينهما العلم الاتحاد الخارجي لانه ليس بمحدد مع الكون المذكور بل محدد مع حسن التأويل يجوز الفتح فيها فقط كقولك ما مولى انت قائم لانها لو كسرت لكان المعنى ما مولى انت ثابت القياس فلا يصح الحمل بينهما لان المأمول نفس القياس لانفس المخاطب لانه لو كان نفسه ليقال ما مولى انت ولو كان مخاطب من حيث انه قائم لرجع المعنى الى صورة الفتح فلا فائدة في الكسر بل لا صحة له لعدم العائد من الجملة الى المبتداء فان نحن فيه من قبيل الثاني لان وجه الترتيب كينونة ماذكر لافادة كذا ولا فائدة كذا لان نفس ماذكر ولعدم العائد ويجوز الفتح ههنا بتقدير حرف الجر اى وجهه حاصل بان ما الى آخره (قوله في هذه الرسالة) ان قيل ان ماذكره عبارة عن الالفاظ بقرينة يسانه بقوله من العبارات والرسالة عبارة عنها على المختار في مامر ويلزم ظرفية الشيء لنفسه فيقول الالفاظ التي هي عبارة عنها الرسالة خاصة والالفاظ التي ماذكره عبارة عنها عامة فيكون الظرفية ظرفية الشكل المجزء لان الخاص مقيد العام مطلق والمطلق جزء المقتضى وهو كماله فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وان قيل قوله من العبارات مستدرك لان ماذكره لا يحتمل غيرها فيقال اننا لانعلم انه لا يحتمل غيرها كيف ونقد ذكره اما مشق من الذكر نضم الذا ل وهو السهل واما مشق من الذكر بالكسر وهو التلفظ وعلى هذا اللفظ

ذكره مشترك يحتمل المعنيين التعقل والتلفظ وقرينة ارادة التلفظ قوله
من العبارات فلاستدراك او يقال فادته دفع احتمال كون النسبة اوقوعية
الذكر الى ضمير المفعول مجازا لكون ما عبارة عن المعاني وتقرر وجهه الضبط
على طريق مفصول النتائج ظاهر وتقرر على موهول النتائج هكذا ما ذكرنا
في هذه الرسالة مرتب على مقدمة وتقسيم وخاتمة لانها ان يكون لا فائدة
المقصود او لا فائدة ما يتعلق به وكلما كان الاول فهو التقسيم فما ذكر فيها
اما تقسيم او لا فائدة ما يتعلق به وكلما كان الثاني فاما ان يكون ذلك التعليل
تعلق السابق باللاحق او تعلق اللاحق بالسابق وكلما كان الاول فهو المطلوب
فاذا ذكر فيها اما تقسيم واما مقدمة واما ان يكون ذلك التعلق تعلق اللاحق
بالسابق وكلما كان ذلك التعلق تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة فما ذكر
فيها اما تقسيم واما مقدمة واما خاتمة وكل شيء شأنه كذا فهو مرتب
مقدمة وتقسيم وخاتمة فاذا ذكر فيها مرتب عليها وهو المطلوب (فان
لا نسلم كلما كان الاول فهو التقسيم كيف وجزء التقسيم من الاول ليس يقتضيه
فيقال جزء التقسيم ليس من الاول لان المقصود من قبوله لا فائدة المقصود
لا فائدة جميع المقصود والجزء ليس لا فائدة جميعه فان قيل فعلى هذا الجواب
يرد السؤال على قوله كلما كان الثاني فاما ان يكون ذلك الى آخره بان الجزء
لم يدخل في الاول يدخل في الثاني مع انه يتعلق به تعلق الجزء بالكل ولا يتعلق
السابق باللاحق وبانكس فأنحصار الثاني في التعلقين ممنوع فيقال انه لم يدخل
في الثاني لانه يخص من الثاني تعلق الجزء فان قيل يرد السؤال على هذا
اجواب على انحصار ما ذكر في افادة المقصود وافادة ما يتعلق به فالجواب
الحاسم لا صل الشبهة تخصيص ما ذكر بما يكون جزءا مستقلا وجزءا الجزء
ليس جزءا مستقلا فلم يدخل في المقسم وهو ما ذكر حتى يرد السؤال (قوله
والمقسمة) قدم اشتقاقها من قدم اللازم على اشتقاقها من قدم التعدي لان
اشتقاقها على الاشتقاق الاول ظاهرة دون الثاني بين المعنى الاصطلاحي واللغوي
لان التقسم صفة حقيقية للمعنى العرفي والتقديم صفة مجازية بطريق السببية
لاحقيقية بطريق الصدور لان التقديم لكونه من الافعال الاختيارية يقتضي
الاختيار في المصدر ولا اختيار في المعنى العرفي فالتسمية ظاهرة على الاول

دون الثاني فلذا قدم الاول واخر الثاني (قوله عبارة عما يتوقف) معناه يعبر
 عنها بما آه (قوله لتقدمها) ناظر الى الاشتقاق من اللازم والمناسبة بين المعنيين
 الزوم على الاحتمالين لان كلا من التخدم والتقديم لازم للمعنى العرفي وهو
 ظاهر او العوم والخصوص لان معناه القوي امور متقدمة والمعنى العرفي
 من هذه الامور فيكون من قبيل نقل العلم الى الخاص (قوله اول تقديم
 الطالب) ناظر الى الاشتقاق من التعدى معناه تقديم الطالب العالم بها على
 الطالب العالم بها والتاء فيها بعد النقل اما لا تأنيث ان قدر الموصوف مؤنثا
 وامر وامر واما لتقل ان قدر الموصوف مذكر اكثرا وامر والتاء لتقل
 بغير مجاز وتقرره بالتركي فرعيته وتقليد مطلقه تأنيث مطلقه تشبيه اولئدى
 بغير اولئدى ادعا اولئدى تأنيث مطلق وتقليد مطلقه به بحسب الارادة
 استعاره مصرحة اصلية اولئدى بواستعارة به تبعا تأنيث
 اولئدى بغيره موضوع اولان تاء وتقليد مطلقه بك جزئيات تدن بجزئيات
 اولئدى مقدمه لفظك خليفته استعمال اولئدى استعاره مصرحة تبعية اولئدى
 (قوله في المقاصد بالذات) كدأتى التقسيم ههنا والقياس في المنطق (قوله
 بالواسطة) كالفاظ التقسيم ههنا والقضايا في المنطق (قوله المعاني المخصوصة
 والعبارات) فان قيل تقديم كون المقدمة عبارة عن المعاني على كونها عبارة عن
 الالفاظ يدل على رجحانية كونها عبارة عن المعاني وتخصيص الاشارة في هذه
 بالعبارات يدل على رجحانية كونها عبارة عن الالفاظ فيلزم التناهي بين كلاميه
 فيقال ان ما سبق مبنى على الرجحانية في نفس الامر وما ذكره ههنا مبنى على
 الرجحانية بالنسبة الى نقل المقدمة من المعنى العرفي الى احدها لان المعنى
 العرفي من قبيل المعنى فيكون المعاني المخول اليها ههنا من افراده فيكون
 المناسبة تامة بخلاف الالفاظ لانهما ليست من افراده فلا يكون المناسبة بينهما
 تامة فيختلف جهتا ارجحائيتين فلا يلزم التناقض (قوله فلا بد من اختيار
 البصير) فيه نظرا لان البصير ليس يلزم على التصدير الاول لانه يجوز ان يكون
 الاستعمال حقيقة بان استعمال العام بعمومه في الخاص فلا وجه للزوم فيجب
 بان هذا النظر اعمارد لو لم يكن لفظ اختيار او الزوم المستفاد من لا بد بمعنى
 الوجوب الاستعمالي وهو ممنوع وحاصل الكلام على التوجيهين ٩ بحسن

٩ والجواب الاول
 ناظر الى نسخة من
 اختيار البصير والثالث
 الى نسخة من اختيار
 البصير

التجوز سواء كان واجبا كما بالنظر الى العلاقة الثانية اولى يمكن واجبا كما بالنظر
 الى العلاقة الاولى بل حذا لان الحقيقة المذكورة تسلزم ارادة ضرا د
 من جوعة بالنظر الى المجاز والمجاز المذكور حسن بالنظر اليها (قوله من قبل
 ط (في الكلي على جزئياته) ناظر الى احتمال المعاني والكلي ما يتوقف وبعض
 جزئياته معنى مقدمة ههنا (قوله واطلاق اسم المدلول) ناظر الى احتمال اطلاق
 (قوله على ما ادب عليه) ان قيل ان الاسم اندلوه ثم يطلق على ما دل
 عليه بل على معنى ما دل عليه ولم يدن عليه فقط اسارج بل على الاول غير
 ارادته ويقال زعمه الدلالة على المصلوب بمنوع لاراد ما قبله
 د لانه لذهني ولان خبره عليه راجع الى بعض جزئياته او لانه
 غير عليه محمول على الاستخدام والراد منه بعض المدلول وهو
 في ادلة ثالثة تفيد لفظة المدلول (ان قيل ان الوضع و قد يمدح
 رادى مدح مريد او ممدى هم اللغة فلا يصدق ما يتوقف عليه
 الشروع في معنى مدح ههنا لانهما ما يتوقف عليه الشروع
 في التقسيم وهو ليس هم (فيقال ان لا يتم عدم الصدق كيف والتوقف المذكور
 في تعريف من يتوقف بالذات او بالواسطة والشروع في العلم الذي
 الوضع مدح يتوقف على شروع في الوضع والتقسيم والشروع على
 وجه بصير في تقسيم يتوقف على المقدمة ههنا فالشروع في العلم
 المصوب يتوقف على المقدمة بالواسطة فيصدق ما يتوقف عليه الشروع
 في علم مدح ههنا لان كورتان او يقال ان لا يتم ان الوضع ليس بعلم
 كيف قد مدح في رسالة البسطة علم الوضع بانه علم يبحث فيه
 عن العلم وضع بحسب اكلية وجبرية واذا كان الوضع علما فيصدق
 تعريف المذكور على مدلول المقدمة ههنا بلانتميم التوقف فيه فيصح
 العلاقة (قوله د (من المقدمة) لان ما ذكر فيه يشتد ارتباطه بها ولانه
 كور منكر محتمل نحوه التقسيم والخدمة (قال المصنف المقدمة) اللام
 مدح مدح مدح مدح مدح مدح ان كان المراد بهما واحدا او كتابا
 بكون مدح مدح مدح بان يكون المراد باحدهما الالفاظ وبالاخر
 مدح في قول المدح المدح المدح وهي تقصى ذا الحصة

فما هو فيقال ما يطلق عليه لفظ المقدمة سواء كان معنى عرفيا او معنى لغويا
 يعني مرادها هنا اولفظ المقدمة والمعنى المراد ههنا حصّة من هذا
 المطلق العام وهو ليس بمراد ههنا بل يعتبر لمجرد وجدان ذي الحصّة لها
 (قوله مبتدأ) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو أي للفظ المقدمة (قوله
 على العكس) ظرف مستقر عطوف على مبتدأ ظن قيل لم قدم احتمال
 كون المقدمة مبتدأ والخبر محذوف و آخر العكس فيقال لان المقرر عندهم
 اجتماع الشئان الذان احدهما اعرف من الآخر فيحصل الاعرف
 من الآخر خبرا وههنا المقدمة اعرف من الخبر لتقدم ذكرها والخبر
 من الاعرف فيشرع فيه ليس باعرف منها لعدم تقدم ذكرها فلذلك فعل
 العكس (قوله واما جعل أم) جواب عن سؤال مقدر تقديره بان في كلا
 المبتدأين وتكلفا وفي احتمال جعل المقدمة مبتدأ والخبر العبارات
 المذكورة ترجعا تأمليهما لعدم الجذب فيه فتراجعهما عليه ترجيح الرجوع
 على الرجح وحاصل الجواب بان هذا الاحتمال غير مناسب ومرجوح من
 جهة المعنى فقط والاحتمال الاول ان مرجوحا من جهة اللفظ فقط
 ففيهما جزالة المعنى وركاكة اللفظ وفي ذلك الاحتمال ركاكة المعنى وجزالة
 اللفظ واذا اجتمع الجزا لثان ترجيح جزالة المعنى ويترك جزالة اللفظ ويختار
 تكلفه لان المعنى مقصود بالذات واللفظ مقصود لاجل المعنى فناسب ترجيح
 جزالته على جزالة اللفظ ووجه ركاكة المعنى على هذا الجعل انه اذا جعل
 العبارات المذكورة خبرا للمقدمة يكون نسبتها لها مقصودة لانها اذا
 لم تكن مقصودة والنسبة بين العبارات مقصودة لم تكن خيرا كقولنا زيد
 قام ابوه لانه لم يكن نسبة قام الى الاب مقصودة لانها لو كانت مقصودة
 لم يكن قام ابوه خيرا لزيد لانه لم تكن النسبة المقصودة في الكلام اثنتين
 فههنا اذا كان العبارات خبرا للمقدمة لم تكن النسبة بين العبارات مقصودة مع
 انها مقصودة في نفس الامر فيلزم ح ان تكون النسبة المقصودة غير مقصودة
 فتلزم اى ركاكة من جهة المعنى (قوله تأمل) اشارة الى ما ذكر في بيان عدم المناسبة
 وهو بيان عدم الجزالة ووجهه (قوله وتعقل الموضوع له) عطوف على مدخول
 الافتشار وهو خصوص الموضوع بقرينة قوله في جواب لما بدأ بتقسيم اللفظ

بهذا الاعتبار فلا حاجة
الى الارادة في التفرع

م

وهذا التوجيه مبنى

على عطف يجرى على

يصدر في تعريف اللفظ

والا على ما هو الظاهر

لعدم الاحتياج الى

ادخال من شأنه على

يجرى لتفريق الاجراء

بالفصل في الضمائر المستترة

ودخول الكلمات

المذكورة في ما من شأنه

ان يصدر فيكون

الندراج كما ان الله تعالى

مستتر على القسم الاول

من اللفظ فقط لعدم

اجراء الاحكام بالفعل

بهذا الاعتبار كما

كان الضمائر المستترة

مستترعة على تنقسم

إلى الساتر فقط فيكون

التعريف فشر على

ترتيب ألف

من

بذلك اعتبار دون تعقل الموضوع له (قوله كذلك) ظرف مستتر حال
من الموضوعه ومعنى كذلك خصوص الموضوع له وعمومه والترض
من قضية المسكوك الى آخره بيان وجه الابتداء بلفظ قد يوضع
الى آخره (قوله اعلم ان اللفظ الى قوله فلا يقال) خلاصته ان اللفظ
في اصل اللغة الرمي مطلقا فتعلم منه ان ما لم يكن حرفا أو في حرف اللغة الرمي
من اللفظ اي الشق فتعلم الى ما صدر من اللفظ آ وكلا التعللين يكون
من قبيل نقل التعلق الى التعلق بالفتح ثم نقل الى المعنى الاصطلاحي
بطريق نقل الامم من وجه الى الاخص من وجه على الاول وبطريق نقل
الاخص المطلق الى الاعمال المطلق على الثاني (قوله فلا يقال لفظه الله)
تفريع على الثاني لانه لكون الثاني مخصوصا بمصدر من اللفظ يشمله تعالى
خاصه مئة من اللفظ الجارية خلافا لقول بالي الاول لعدم تخصيص
والاشارة بقوله بل كذا (قوله) فان قيل ان اللفظ مأخوذ في تعريف
الحكمة فغير ان لا يقال كلمة الله كذا الا يقال لفظه الله فيقال انا
لأنهم المبروم المذكور لان اللفظ المعتبر في مابة الكلمة بالي الاصطلاحي
وهو لا يشترط الكلمة لا تشتر (قوله احكامه) المراد به الاحكام اللفظية بقرينة
ان التعريف المصداق بقرينة كالمصنف والافيد خل في التعريف الدوال الاربع
لانها تشترك لما من شأنه ان يصدر آ في الدلالة على المعنى وهذه المشاركة
في الحكم المعنوي ولا تشترك في الحكم التفضي فاذا خصصت الاحكام
المذكورة في التعريف بالمغضية فلم تدخل الدوال الاربع في التعريف (قوله
ويندرج فيه) في اللفظ او في تعريفه كلمات الله تعالى تفريع على التعريف
بلا تعميم لان المراد به تلك الكلمات واصلا لا لالكلمات النفسية القائمة
بذاته تعالى لانها ليست باللفظية معي كالمغضيات اللفظية نسبتان نسبة
الاي نسبة الى ذاته تعالى وبالنسبة لشيء انما يصدر منا حين القراءة بالفعل
فمن حيث ما يستمر في التفرع وبالنسبة الى ذاته تعالى ليست صادرة
منه بل من شأنه ان تصدر او يجري عليها احكام اللفظ لان من
ذاته نسبة اللفظية فبذلك هي في التفرع على التعميم (قوله)
وكذا التعريف بقرينة على تسمي اثنى فقط فلذا اخبر هذا التفرع عن تزييع

كانت الله تعالى (قوله اني يجب استشارها) احتقن عن جاز الاستشارة فانه
 مما يصدر بالفضل في بعض الاحيان (قوله اللام فيه الجنس آه) فان قيل
 لم يقدم بيان اللفظ على بيان اللام مع ان اللام مقدم في الذكر في المتن
 فيقال ان اللام حرف وهي محتاجة الى مدخولها في الاقادة وهو لفظ
 وبيان المحتاج اليه مقدم على بيان المحتاج وان قيل لم يذكر الاستغراق
 والجنس من حيث هو فهو فيقال لعدم محتجها هنا اما الاستغراق فلا نه
 اذا حل اللام عليه فكان معنى كلام النص كل لفظ من الالفاظ مطلعا
 سواء كان مهجلا او لا قد يوضع وهو فاسد لانه يستلزم عدم وجود المهمل
 مع انه موجود كجسق واما الجنس من حيث هو فهو فلاله اذا حل اللام
 عليه فكان معناه مفهوم اللفظ من حيث هو هو قد يوضع وهو فاسد لان
 الوضع لا يتعلق بالمفهوم والمالية بل يتعلق بما يصدق عليه المفهوم
 فلذا لم يذكرهما وان قيل لم يقدم العهد الذهني على العهد الخارجي فيقال
 لانه اذا حل اللام على العهد الذهني فلا يحتاج الى التأويل في قد يوضع
 لان معنى اللفظ حيثئذ بعض افراد وهو وان كان محتملا للموضوع لكنه
 لا يستلزم تحصيل الحاصل في حكم قد يوضع لجوار ان يحصل التقليل
 المستفاد من لفظ قد على التقليل بالنسبة الى عدم الوضع لا بالنسبة الى
 مقابل هذا القسم وهو باعتبار امر عام فيكون معنى الكلام بعض افراد
 اللفظ قد يوضع وبعضه قد لا يوضع فالوضع يعتبر بالنسبة الى غير الموضوع
 وعدم الوضع بالنسبة الى الموضوع فلا احتياج الى التأويل بخلاف العهد
 الخارجي لان المراد حيثئذ من اللفظ اللفظ الموضوع فيلزم تحصيل الحاصل
 وان حل التقليل على التقليل بالنسبة الى عدم الوضع لانه يكون المعنى حيثئذ
 اللفظ الموضوع قد يوضع وقد لا يوضع والوضع بالنسبة الى الموضوع
 تحصيل الحاصل او يقال ان بعض الافراد المراد من العهد الذهني
 يخص بعض غير الموضوع بقرينة قد يوضع وان كان محتملا للموضوع
 بالنظر الى ذاته فلا يلزم في الحكم بالوضع الفساد المذكور وان حل
 التقليل على التقليل بالنسبة الى المقابل بخلاف العهد الخارجي لان
 المراد من اللفظ حيثئذ اللفظ الموضوع فلم يمكن التخصيص فيلزم افساد
 المذكور قطعا على انه يرد السؤال على أجل على العهد الخارجي بانه
 مشروط بتقدم الذكر صريحا او كناية او حكما وهو مشتبك وان

افتضاء التقسيم العقلي مع النظر الى الخارج او مع قطع النظر عنه وصحة
الحكم ما رتبة انه هي بالنسبة الى الثاني دون الاول لانها بالنسبة اليه ثلاثة
اذا كانت الافتضاء بتعدد فهو معمول فيه له ٧ ومعناه في مساله الابتداء اي مع
تبع المدعى ملاحظة الخارج فان قيل ههنا احتمالات احر ككون آلة
الملاحظة امرًا جبريًا واموضوع له جبريات متعددة وكونها امرًا كليًا
را موضوع له كلييات متعددة وصح كونها امرًا مبينًا له فلا يصح الحمل
بعد التقييد فيقال ان هذه الاحتمالات خارجة عن طرف المبدأ بقيد
الافتضاء اذ المراد منه الافتضاء المناسب وهذه الاحتمالات بعيدة عن
المقل فلا يتحقق الافتضاء المناسب فيها فيخرج عن المبدأ فلا اسكان
ويمكن ان تدرج هذه الاحتمالات في الافتضاء المزمعة (قوله لموضوع له)
اللام فيه اما متعلق بوضع او طرف مستتر سنة لوضعًا خاصًا (قوله خاص)
صفة لموضوع له (قوله ذات زيد) ان ار يد زيد لفظه قاضية ذات ايه
من قبيل اصفة المدلول الى الدوال وان ار يد معناه فالاضافة بيانية
لعوية من قبيل اصفة العالم الى الخاص (قوله لعطه بزائه) الظاهر ضمير
لفظه راجع الى زيد لتأنيث الذات بحسب اظاهر وعلى التقدير الاول
في الاول فالاضافة كالثاني وعلى الثاني فيه كمكس ادول (قوله بازائه
ضمير) عبارة عن المدلول قطعًا اما بطريق الاستفهام على تقدير رجوعه
ان زيد على التقدير الاول او بلا استفهام على التقدير الثاني او رجوعه
الى ذات لكونها عبارة عن المدلول مثال القسم الاول من الوصف التوحي
وضع الاوزان بان ما يطرؤ الى تركيب فعل فهو موضوع جنس ما يوزن به
فطرف الموضوع يلاحظ بالتوحي اعني ما يطرؤ وطرف الموضوع له جنس
ما يوزن به وهو آلة الملاحظة مثلا فعل بالقض من افراد ما يطرؤ يلاحظ به
ووضع لهيئة ضرب وقطع مثلا فان اعتبر تعدد الهيئة باعتبار تعدد
المادة فالوضع له كلي معين من حيث انه معين فالوزن من قبيل اعلام
الاجناس والاهي من قبيل اعلام الاستخاص وعلى الاول يكون التمييز
في طرف الموضوع له لفظ جنس اي جنس ما يوزن به وعلى الثاني بعينه لفظ
الجنس اي ما يوزن به والاول هو المسموع ومثل له في موضع التوحي وضع

٧ يجوز ان يكون
بالتقسيم اي تقسيم
لا ثالثا لان
الحاصلة من
التأويل تسعة
في التقسيم

لحق لا يعقل فالحال مؤكدة ويبان عدم الامكان بان الجزئيات لتأصلها
 وتعلقها بالحواس الخمس الظاهرة لا ترتبط بالكليات المتعلقة بغير الحواس
 بخلاف الكلّيات لانها لعدم تأصلها ترتبط بالجزئيات وغيرها فان قيل
 نجوز السيد الشريف قدس سره التعريف بالاخص بخلاف لعدم امكان
 كون الجزئيات مرآة لملاحظة الكلّيات فيقال ما جوزه السيد الشريف
 التعريف بالاخص الكلّي والمتى ههنا التعريف والتعلّق بالخاص الجزئي
 الحقيقي فلا مخالفة لاختلاف الجهة وان قيل يلزم من تعلّق الجزئيات بالكلّي
 تعريفها به وهو محال ولذا يقال التعريف للماهية لالافراد فيقال انالام
 اللزوم المذكور كيف وهو انما يتحقق لو كان تعقل الخصوصيات بالكلّي
 تفصيليا وهو ممنوع لان العلم التفصيلي المستفاد من التعريف انما يتعلق
 بالكلّي المعروف والعلم المتعلق بالجزئيات على اجمال حاصل بالكلّي المعروف
 فلا يلزم الحال وهو ملاحظة الافراد الغير المتناهية تفصيلا (قوله كذلك)
 اى كالك في الظهور (قوله الا انه لما شارك الى آخره) ان قيل كما كان
 الاول مشاركا لثاني في تشخص المعنى كان الثالث مشاركا له في عموم الوضع
 فالمشاركة ان اقتضت ذكر الاول اقتضت ذكر الثالث فيقال ان مشاركة
 الاول في المعنى المقصود بالذات ومشاركة الثالث في الوضع الغير المقصود
 فلذا اقتضى مشاركة الاول ذكره لمزيد توضيح صاحبه اى الثاني ولم يقتض
 مشاركة الثالث (قوله بعينه يحتمل آه) ان قيل يرد على التوجيه الاول عدم
 صحة المقابلة بين القسمين لان معنى قوله اللفظ قد يوضع لشخص بعينه
 حينئذ انه قد يوضع لشخص معين سواء كان باعتبار امر عام او باعتبار
 امر خاص فلا تقابل بينهما فيقال ان المقابلة حاصلة بل يعتبر قيد الانفراد
 في الاول وقيد عدم الانفراد في الثاني وان لم تحصل المقابلة باعتبار آلة
 الملاحظة وقرينة اعتبار الانفراد في الاول المقابلة الى عدم الانفراد يعتبر
 في الثاني وقرينة قول المصنف في بيان الثاني لكل واحد من هذه الشخصيات
 وفائدة الصفة تعميم للشخص الخارجي وهو العلم الشخصي والذهني وهو
 العلم الجنسي لتشمل هذا القسم وضع كلا القسمين لاسم وتخصيص بحقيقة
 التعيين ليخرج النكر ففيه شيان مع الكشف وان قيل ان قول المصنف ههنا

غير مقيد باعتبار آية الملاحظة وطام انسمى آلة الملاحظة وخصوص
 الآلة متحقق في فهمي العلم وعمودها في اى موضع يتحقق فيقال يتحقق
 في ملاحظة الشخص بكلى منحصر في فرد كما في لفظة الجلالة فانها
 يلاحظ مدلولها حين الوضع يانه المصوب بالحق فتوضع لذاته تعالى المحفوظ به
 وكما في تسمية الاولاد قبل رؤيتها وبعد الاخبار وآلة الملاحظة وان
 كانت كلمة لكنه لا تسمى وضعا ما مابل وضعا خاصا لموضوع له خاص
 لكون ذلك الكللى جزئيا بحسب الخارج ولاطراد وضع الاعلام ولاشترائط
 الوضع العام له. وضوح له الخاص يكون الموضوع له متعدد فلا تمدد
 في هذا فلا يكون من القسم الثانى والثالث بل من الاول (وان قيل يرد على
 التوجيه اثنى بان القسم الاول حينئذ لا يشمل الوضع لشخص بلا حفظه
 بكلى منحصر في فرد لان معنى قول المصنف ههنا قد يوضع لشخص
 بملاحظة عينه ومعنى في هذه الصورة لابلعين فيقال معنى ملاحظة العين
 اعم من الاحسان والغصيل وفي هذه الصورة يتحقق ملاحظة العين به
 اجلا وان لم يتحقق الملاحظة بالعين تفصيلا فيشمل القسم الاول الى هذه
 المادة ويرد على هذا توجيه على القسم الاول اعلام الاجناس بان لفظ
 شخص عليه لم يقيد بشئ وامتناد من مصنف الشخص الشخص الخارجى
 والشخص فى اعم اجنسى دهي فلا شمول فلذا اخرج هذا التوجيه عن
 توجيه الاول (قوله لا باعتبار نفعه بامر عام) اسارة الى حذف مضاف
 والمضاف به التذكير ما به الحق والمتعلق محذوف واسارة الى ان لفظ
 اعتبار معنى الملاحظة والشخص والمضاف اليه كما سبق آنفا وانظر الاعتبار
 في التفسير معناه ان سبب راى كوة فيه صلة (قال المصنف وذلك وضع
 لظهور موضع لصغير) سبق مرجع يكون اسارة الى ذات مع الوصف
 وهو بيت امر عام بخلاف الصمد لانه راجع الى لذات وهو ههنا الوضع
 الشخص وهو خلاف امره وذلك محار في ذلك الموضع لكونه اشار الى غير
 امره هو وضع وتذكير التذكير كذا امتزجه وضع باعتبار امر عام مبصر
 سبب امره وتذكير التذكير والى هذا وليس مبصر مساهره
 موضع وتذكير وضع بعتر امر عامه اشغال اولادى استعارة

مصرحة أصلية أولدى وهذا التقرير بالنسبة الى ذا يدون لك والتقرير معه
 بالتركي بعد فهمي بعد مكانه مطلق البعدده تشبيه أولدى جنسندن
 اولسى ادما أولدى بعد مصكاني به موضوع اولان ذلك بعد فهميده
 استعمال أولدى استعاره مصرحة أصلية أولدى فنى لفظه ذلك استعارة
 من وجهين (فان قيل ان وجه شبه الاول وهو كان امتياز ووجه شبه
 الثاني وهو مطلق البعد الشامل للبعد الفهمي متافيان فيقول ان الاول
 بالنظر الى نفس الامر والثاني بالنظر الى المتضمنين المذكورين للوضع العام
 للوضع له الخاص فلا تناقض (قال المص بان يعقل) بصيغة المجهول اما
 من الثلاثي اومن التفعيل بمعنى التفعّل (قال المص امر مشترك) اسم فاعل ان
 كان بناءً للمطاوعة واسم مفعول ان كان بمعنى مشارك فيه (قال المصنف
 ثم يقول) منصوب معطوف على يعقل ان قيل مفعول هذا القول وهو
 هذا اللفظ موضوع آه كاذب لاعتناء تحقق انوضع قبل هذا القول مع انه
 لا يتحقق فيقال هذا القول مستعمل في الانشاء كعبت واشتريت فلا كذب
 فيه وانا استعمل فيه يكون تقرير الجزاء بالتركي هكذا مطلق التبدده
 نسبة انشائية مطلقة نسبة خبرية مطلقة تشبيه أولدى جنسندن اولسى
 ادما أولدى بحسب الارادة نسبة خبرية مطلقة نسبة انشائية مطلقة ده
 استعمال أولدى استعاره مصرحة أصلية أولدى بواستعاره به تيمنا
 نسبة خبرية مطلقة تلك جزيئته وضع اولان جملة خبرية تلك هيئتي نسبة
 انشائية مطلقة تلك جزيئته جنسندن اولان موضوعيتك هذا اللفظ نسبة
 انشائية جزيئية عنده استعمال أولدى استعاره مصرحة تيمنه اولدى
 وفائدة هذا المجاز عدم امكان التعبير عن الانشاء ههنا بالحقبة (قال
 المصنف بخصوصه) ظرف مستقر حال من واحد اوصفة له او متعلق
 بموضوع وفائدته اشتراط الانفراد في كون كل واحد موضوعا له بمعنى
 ذلك الواحد مستقل في كونه موضوعا له وهذا كذا وغير ذلك كذا واشتراط
 عدم الانفراد في التوجيه الاول في بعينه بالنسبة الى تعلق اوضع فلاثنائي
 (قوله اي بعين اللفظ) تفسير ليقال واشاره الى دفع السؤال وهوان الوضع
 لتعيين وتخصيص لاقول فلاوجه ذكر القول ههنا وتقرير الدفع ان ذكر
 القول ههنا مجز عن التمييز به لانه ان التمييز يستلزم هذا القول وفائدته

ما ذكره الشارح فيما يصدق بقوله وإنما عبراً (قوله سواء كان ذلك الأمر العام) العرض من هذا التعميم بيان أمر عام ودفع لما يرد على المصنف بأن هذا القول ينسب أن المصنف قائل بعدم الفرق بين ملا حظة الشيء بالوجه وبين ملا حظة الوجه بمعنى أن العلم بالشيء بالوجه علم بذلك الوجه في التحقيق وعدد من مذهب المتكبرين لهذا القسم من الوضع ومضاف لذلك ذهب المصنف خالفاً لآرائهم إلى أن يقال بأن يعقل الشخصيات بأمر عام وبيان الدفع بأن المراد ما هو الأثر على مذهبه ولكن قال هكذا لأنه وإن كان ذلك الأمر العام في بعض الأقسام من عوارض الموضوع له لكنه في بعضها من ذاتياته فكان الأمر أعظم انتهى داخل في ماهية الموضوع له المعلوم به وبهذه الاعتبار كان معلوماً وللأشعار بهذا الاعتبار قال هذا والمراد غيره بترينة لكل واحد من هذه الشخصيات وبيان الدخول بأن الباء مثلاً موضوع للصوق لا يبين إلى أنه في ترتيب أمثاله تعالى وآية لا حظة لوضعه مصدقاً وهو جوه من حقيقة المذكور وبيان الخروج بأن فظاً من موسوعة زيد الشاذلي يذكره حاشية وآلة الملاحظة لوضعه المفرد المذكور المشار إليه بأسرة حاشية وهو خارج عن ماهية زيد وهي الحيوان إنما طفق مع الشخص قس على المذكور غيره (قوله ذلك الأمر العام له قوله وإنما عبر) بيان الغرض من مجموع هذا الكلام وهو رد ما ذكره المتكبرين لهذا الوضع كما يدل عليه قوله كما توهمه بعض (قوله هو موضع حقيقة) حذر من الوضع بجازاً وهو القول والكتابة (قوله عا) إشارة إلى ظهور التعيين والوضع بغيره كالكتابة والإشارة (قوله بوجه) بوجه باخية (قوله لا يتوهم له لقوله وأما قيد به) وكلمة التوهم بوجه آخر من سلافة قد يعمل في مقام ضعف نقار والتوهم وقد يعمل في مقام ضعف لأفد وقد يعمل فيهما وهو المراد ههنا لأن المقادير ضعف وباطل كما سار إليه بقوله فإن ذلك باطل وإلا فذلك كذلك لأنها مستثيرة كل واحد بقيد مخصوصه بمعنى استقلال كل واحد في كونه موضوعاً على حسنة في نسبة ضعف فقد به الدفع التوهم الضعيف إلى عيبه صفة صفة تفعل أي يتوهم (قوله هو متوهم كل

(واحد) اضافة المفهوم الى كل واحد من قبيل اضافة العلم الى الخاص
وعلى هذا التوهم يكون معنى اللفظ الموضوع بهذا الوضع كعنى مدخول
لام الاستغراق ومدخول لفظ كل يعنى ان كل واحد يكون تمام الموضوع له
والواحد منه جزء الموضوع له (قوله فان ذلك) اشارة الى التوهم المذكور
آخفا وانفاء تعليل ثلاث توهم او تعليل لتفيد المقيد بثلاث توهم (قوله باطل)
لانه مخالف لجميع استعمالات العرف واللغة (قوله ل المقصود الى آخره)
صطف على مقدر مستفاد من قوله فان ذلك الى آخره وهو ليس التوهم
بمقصود بل الى آه فهى للترقي من لى مقصودية التوهم الى اثبات المخالفه
وهو اعلى منه ومعنى المقصودة صود الواضع من قوله هذا اللفظ موضوع
لكل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه او مقصود المصنف لتفقه كلام
الواضع فليعمل هذا محكما قيد باخييه المذكورة (قوله اى مجاوز) اشارة
الى دفع سؤال وارد على كونه حالا لاشتراط الحالية بالكرة ودون ههنا
لاضافته الى المعرفة وهو القدر معرفة فلا يصح الحالية بان دون معنى
مجاوزا يعنى فى اسم الفاعل او وضع موضع دون لكان اضافته لفضية
لوجود شرط عليه فذلك لفظ دون يصح احيانية (قوله بحسب الوضع)
احتراز من الاستعمال فيه بحسب الاستعمال اى المجاز لانه يجوز وان لم يوجد
وخلاصة كلام اشترح رد المتكرين حاصل بقول المصنف لكل واحد
واشترط الانفراد حاصل بقوله بخصوصه وقوله بحيث اى دون ناظر اى
الى الثانى وتأكيده وقوله دون القدر المشترك نظر الى الاول وكيدله وبيان
الاختلاف بين الفريقين بان المتكرين قالوا ان لفظ الموضوع بهذا
الوضع عند المصنف موضوع للموضوع له بالوضع العلم بشرط الاستعمال
فى جزئياته لانه لو لم يوضع لهذا اما ان يوضع لكل واحد من هذا العلم
وهو فاسد لانه يستلزم تعقل الامور الغير المتناهية ولان العلم باشئ بالوجه
على ذلك الوجه فاعلموه ههنا المفهوم العلم لكل واحد حتى يوضع للفضله
ولانه يستلزم الاشتراك لافضى فى الالفاظ الكثيرة على تقدير اشتراط الانفراد
ولانه يستلزم ان يفهم من لفظ من هذا القبيل كل واحد على تقدير عدم
اشتراط الانفراد وكلاهما صاهرا طلاقا واما ان يوضع الواحد من اسم

٣ وهو باطل ادعيا نومان متغيران بالاتفاق ٢٧٦ فكان من النوع الثالث منها الذي لا اعتبار له لها

والعلوم متعديان
الماهية الحقيقية وهما
الصورة الحاصلة من
العقل فاذا اصبحت
المقارنة للاذهان
فتكون تصديقا او
اعتبر انهما من حد
المقارنة فتكون تصديقا
فهما نوعان اعتبار
متغيران تغايرا اذا
اعتبر بالاولى الص
المقارنة للاذهان والثا
الصورة الغير متغائر
وهما من المعلوم متعدي
في الجنس وهو الص
ومشايان باعتبار
فصلهما ثالثا
الاخير انما يكون
وكأن متعديين
في الصورة النوعية و
م اذا العلم بالجزئية
الصورة الحاصلة
المقارنة للاذهان
والجزئيات المأمور
الصورة المتعدي
اعراض الذهنية
كان متعديا و
فاسد الاستمرار
للمتعد وهو العلم
اطلاق وهو العلم
في الحالتين

آلة الملاحظة لا يكون بدونه آلة الملاحظة (قوله بتقدير اللام معطوف)
لان المعطوف على الخبر خبر من جهة المعنى فيلزم الاتحاد بهما وهو متوقف
على عدم تقدير اللام لانه بعد تأويل مدخول ان بالصدر يكون المعنى كون
ذلك المشترك موضوعا له والبدء ذلك المشترك المثل وهو ما بين هذا الكون
لانه صفة معنوية للمشارك كالضرب بالنسبة الى زيد وعلى تقدير اللام يكون
المعنى كائن لكونه موضوعا له فيحقق الاتحاد في الجملة فيصح الحمل فان
قيل انه لا يلزم الاتحاد الخارجى ههنا لانه شرط الحمل الايجابى لا السلبى
الموجود ههنا فيقال الاتحاد الخارجى وان لم يلزم لكن يلزم صلاحية
الاتحاد حتى يبعد التقي فائدة واذا لم توجد ههنا لم يقد التقي فائدة لان الصفة
المعنوية وهو ههنا كبر ذلك المشترك موضوعا له معارض بالدهاء عدم
انصافها باوصاف وهو المشترك ههنا فلا يبعد التقي فلذا قد مر (قوله
وان قرأ على صيغة آة) بالياء وان وجد في المتن باءه لان الاصحاب ترك كثيرا
ثلاثة اعتبار النقطة ان قيل لم ترك التمدد في الحاصلين ان الحاصل بالنسبة الى
ذى احوال وهو نائب القائل ههنا خبره فيلزم التقدير على هذا التقدير
فيقال نعم لكن اكتفى عنه ههنا بسبق للمعنوية بالقاسية (قال المصنف
فالموضع كلى) ان قيل ان الوضع عرض نسبي من مفعلة الفعل وهو
جزئى لوجوده في الخارج ذكر في بصر الحمل عليه انه كلى فقال هم
بانظر الى ذات الوضع لكن آة الملاحظة سبب للوضع فكأن الاطلاق
الكلى عليه من قبيل نسبة وصف السبب الى السبب فيكون من قبيل التميز
العقلى والطرفان حقيقيان ويمكن ان يكون من قبيل اعتبار اسم السبب
في السبب فيكون النسبة حقيقية وآلة الملاحظة كلمة مشبهة بها والوضع
مشبه بوجه شبه التعدد وهو في آة الملاحظة باعتبار الافرد في الوضع
باعتبار العلق الى كل واحد من الشخصات فيكون الاطلاق من قبيل اعتبار
اسم المشبه به في المشبه به كون استعارة في لفظ الكلى ونسبة حقيقة عقلية
(قوله كما مر راء اى في الموضوعين) احدهم قوله بل المقصود آة والتدنى قوله
ما وضع الشخص آة في تقسيم السابق وقائده دفع توهم تفيد من شخص بقد
وحده مع ان الموضوع له ههنا يجب ان يكون متعددا (قال المصنف ذلك مثال

٩ ههنا تفصيل يطلب

من الحاشية على شرح

المصمم للوضعية عهد

٤ لا مسألة الجنس

ولا شهارة هذا اللفظ

في آلة الملا حضة عهد

٣ فيكون مطلقا مفعولا

يعالقا بحجازي الشعر اليه

عهد

٩ فان قيل قوله وان

له يقتضي ان يعبر

كون الشخص صفة

بإشارته على تفسير

أراد الفرد الغير معين

منه وهو فاسد لأن

الشخص يقتضي تعين

والمشار إليه الموصوف

بقتضي عدم التعين على

هذا التحديد فليزج

المشغفين بقولنا

أفضاء هذا القول لما

ذكر كيف وهو مبني على

طلب الزدة المعين على

راد، لغير المعين ونوسم

٣

اسم الإشارة خائف الى الطريق المشهور وهو حذف البتداء في مقام التثيل
 اهتداء واحتماء لبيان هذا القسم لانكار المنكرين (قوله نزل ذلك الامر
 الكلي) وهو اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام إشارة الى ان في ذلك
 في لحن استعارة وتقريرها ظاهر من الشرح وفيه استدارة من جهة مع ذلك
 وتقريرها بالزنى مر وكذا سؤال المناقاة بين التكتين ودفعه ما هو هناك دفع آخر
 بأن كمال التميز بالنسبة الى البيان السابق من المصنف والبعد الفهمي مع قطع
 النظر عنه (قال المصنف فان هذا مثلا موضوع) أي لفظ هذا ولفظ مثلا
 حيث استدارة الى سائر الاسم الإشارة ويمكن ان يشار بهذا الى اسم الإشارة
 ولفظ مثلا حيث استدارة الى غير اسم الإشارة من المنعرات والموصولات
 ففيه إطلاق (قوله أي كل واحد من افراد مفهوم المشار إليه مطلقا) فائدة
 هذا التفسير دفع السؤال وهو ان معنى لفظ هذا ليس بمشخص بل كل
 مشار إليه مشخص والمستفاد من قول المصنف الاول بان اللام في لفظ
 المشار إليه استعري فيكون المستفاد هو المعنى الثاني وهو المطلوب ولفظ
 مطلقا على الاحتساح الاول في قل هذا حال من مفهوم وفائدة تخصيصه
 بالماهية متعلقة بمعنى الماهية لا بشرط شيء لانه اذا اراد به الماهية المجردة يعني
 الماهية بشرط لا شيء لا يصح اضافة الافراد واذا اراد بالماهية المتخلوطة
 يعني الماهية بشرط شيء فهي عين الافراد بحسب المال فلا فائدة في الاضافة
 فقيده بالاطلاق لاحراز عن الاحتمالين ويمكن ان يقال على الاحتساح
 الاول انه حال من كل واحد كونه مفعولا لمعنى التفسير المستفاد من أي
 وذلك لانه تعميم يعني مذكر كان او مؤنثا بعد التعميم والتأويل في ضمير محله
 بان يرجع الى نفسه هنا واما وتأويل كل واحد وعلى الاحتمال الثاني مع
 احتمال الحاشية من مفهوم يكون حال من كل واحد لا تأويل في ضمير محله
 فان اول حيث يكون مفعولا مفعولا لمشار إليه أي اسارة مطلقة بمعنى
 سواء كانت متعينة من منعرات وحسية فإني سم الإشارة والوجه الوجه
 في ثمة مفعولا لاشارة في معنى الحس وان كان متبادرا من لفظ المشار إليه
 كما ليس بمبراد بن مراد هو متعلق سواء كان الإشارة في زمان الاستقبال
 واما في معنى مع قطع النظر عن وقوع الإشارة في زمان من الازمنة

بقرينة وقوع لفظ المشار اليه في تعريف المسمى لما يقال ان الالفاظ الواقعة في التعريفات منسجمة عن احتصار الزمان فيها سواء كان داخلا في مفهومها او لا (قوله ولا يجوز ان يكون الشخص صفة للمشار اليه) لانه اما ان يراد به المفهوم كما هو المتبادر فلا يكون الشخص صفة لانه متضمن خارجي بقرينة بحيث لا يقبل اء وهو لا يتحد مع مفهوم المشار اليه مع ان الاتحاد لازم بينهما كما في المبدأ والخبر لانها بحسب المال كالمبدأ والخبر واما ان يراد به الفرد معينا او غير معين فانه وان صح ان يكون صفة مع قطع النظر عن المقام لكنه لا يصح بالخبر اليه لان المقام مقام بيان مسمى هذا وهو كل واحد من الافراد لا الفرد الشخص فحين ان المراد من المشار اليه الاستغراق بقرينة المقام والمتمثل فيكون صفة لكل فرد من الافراد بحسب المعنى وان كان صفة للمشار اليه لفظا على تقدير كون اللام حرفا تعريفيا واسم موصول على رأى او بحسب المعنى واللفظ على تقدير كونه اسم موصول على التحصيل ويمكن ان يوجد الجواز على تقدير ارادة الفرد بان المراد الفرد الشخص مع عدم الافراد كما مر في الموضعين احدهما الموضوع له متضمن والاخر قد يوضع له لكن في هذا التوجيه حذف وفي توجيه الشارح ليس فيه حذف وهو راجع على الاول وهو مرجوح وهو بالنسبة الى ارجح بمزلة المتكرد عند البلغاء ٧ فلذا قال الشارح ولا يجوز ان يكون صفة اى بغير الاستغراق بقرينة لمقابله لما سبق (قوله ذى مسكة) اى ذى عقل (قوله بتاء التثنية) ظرف مستقر خبر لقوله (قوله على انه خبر) يتأويل اللفظة اى كلمة ظرف مستقر خبر ثان فادته دفع اشتاء ناش من التثنية وهوان المبدأ مذكر والخبر على هذه الصفحة مؤنث فلا يصح الخبرية بان لفظ هذا مؤنول باحد التأويلين فيتحقق المطابقة بينهما فصيح الخبرية فان قيل ان تدكير ضمير مسماه ينافي احدهم التأويلين فكيف يصح هذا الجواب فيقال انا لانهم النسابة اذ يجوز ان يكون تدكير ضمير مسماه اشارة الى جهة تذكيره بأوئل اللفظ وتأنيب موضوعه اشارة الى جهة تأنيبه باحد التأويلين وهو حسن واطبف (قوله على انه من قبيل الاسماء) ظرف مستقر بمزلة الجب ان كان العطف عطف الفرد او خبر ان كان عطف الجملة على الجملة بتقدير المبدأ وهو قوله

٦ لاقتضاه المبدأ
فلائم بطلان المقصود
لجواز ان يكون المر
من المشار اليه الفر
الفرد المعين قبل
المفهومية من اللف
ومن الشخص المع
بعد المفهومية
لفظ المعرفة فلا تنا
فلا بطلان في المقطع
بالتحقيق (منه)
٧ والفرق بين التوبي
الاول وبين التوبي
الثاني على الاختص
الاول والثاني والثالث
على الاحتمال الثاني
الاول توجيه نفسه
الشارح على الاحتمال
وبان الباقي غير
الاحتمالين توجيه تو
المص والتوجيه الى
وهو التوجيه الوجه
توجيه لقول المصنف
وغير مخصوص با
الاحتمالين (منه)

ولاحظة فيقال ان المعنى المصدرى ليس بمراد ههنا حتى يرذ ما ذكر بل المراد
 الانطاط بطريق نقل المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح يعنى به معنى اسم
 الفاعل او المفعول ومعنى التثنية على الاول والثاني ما يحصل بسببه التثنية اى
 ما به التثنية لان التثنية الحقيقى اسم فاعل التكلم والتثنية الحقيقى اسم مفعول
 المعنى والحكم المذكور لا الانطاط يعنى بعد ان كان التثنية بمعنى اسم الفاعل
 او المفعول يكون نسبتته الى صير المستقر مجازا عقليا ان اعتبر الضمير والا
 فيكون محازا لهما في المرتبة الثانية بطريق اطلاق اسم انشئ على سببه
 باعتبار معنى التثنية او بطريق اطلاق اسم السبب وهو التكلم على مسده
 وهو الانطاط الصادرة عنه على التعدير الاول او بطريق اسم السدلول
 على الال على المصدر الثانى (قوله الحكم المذكور) اى المتعلق لانه من الذكر
 بالضم فمعنى الحكم الوقوع واللاقوع لهما المنع لان لا الانشع والانتزاع
 لا يهما من قبيل التعلل (قوله ان يكون ان الحكم معلوما من الكلام
 السابق) يترضى عليه بانه لا يستعمل فى الحكم العلوم صراحة والمتبادر من
 انفعه العلوم صراحة لانه حاصل معنى احوال المتبادر من صيغة اسم المفعول
 فهاهنا ان المراد منه العلوم التزاما بقرينه ظهوره ان التثنية لا يطلق على
 الحكم المعلوم صراحة فان قيل اذا كان المراد من لفظ التعريف متوقفا على
 العرف وهو يتوقف على التعريف فيلزم الدور فيقال العرف من جهة
 معلوميته وهو عدم الاطلاق المذكور قرينه المراد من لفظ التعريف
 وموقوف عليه ومن جهة مجهوليته وهى ماهيته موقوف على التعريف
 فتمايز الجهتان فلا دور (قوله ههنا الحكم اظاهر) ان المراد به اللاوقوع
 لاعادته معرفة (قوله بديهى) هو ما لا يحتاج الى نظروكس (قوله اولى)
 اى جلى (قوله لا تصور طريقه) حلة لا وية وبيان لها وفى بعض
 النسخ ادبى ان من تصور ما هو من هذا القيل وتصور الامادة وتصور
 الاسناد يعنى لا وقوع لا فادة جزم لا وقوعها ملا احتياج الى امر آخر وكن
 حله على المعنى السابق لان حكم عدم الامادة معلوم مما سبق وهو نقول
 بعد التمسك بامر كل من هذا المعنى موضوع لكل واحد آله به
 منه استواء نسبة الوصف فيهم منه عدم الامادة ولكن حمل على الاول

٦ فى كون التكررة مبتدأ
 تخصصها بوجهها
 خبر والجمود المذكور
 ههنا مبنى على المذكور
 فى علم الهول لا على
 تحقيق المذكور فى
 المعنى او يقال ان الح
 وهو هذا الذى تشر
 لاجاله باعتبار هه
 التفسير فى قوة التكر
 فيكون مما هو الجا
 فى علم السابق بحسب
 الحقيقة (منه)

شرط للنسابة لثبوت هذه القضية لاشعار الاول بدهاتها دون الثاني
 لاشعار معلوميتها فقط ودهاتها على الاحتمال فلم يشعر الثبوت فلم يناسب
 (قوله وليس ما ذكره آه) جواب عن سؤال مقدر وهو ان تعليل هذا الحكم
 يتوهم لاستواء آه يقتضي عدم البدهاة وحل التنبية على المعنى الاول
 يقتضي البدهاة فلم يتناقض بين مقتضيهما فلا يصح الحمل على المعنى
 الاول اي الرخصان المستفاد من تخصيصه بالمعنى الاول وقرير الجواب
 بان التعليل الذي ذكر في صورة الدليل ليس بدليل حتى يلزم ما ذكر بل تنبيه
 في صورة الدليل فلا يكون مقتضاه عدم البدهاة فلا يتناقض فيه ويبرج
 الاول فن قيل ان البدهي ههنا جلي فلا يحتاج الى اثنية فيعود المذخور
 فيقال ان اثنيهما ولو كانت جليلة تنبيه عليها بالنسبة الى الازهان
 القاصرة لانها ليست جليلة بالنسبة اليها وهذا الجواب معنى قوله والديهايات
 قد تنبه عليها آه يعني حلا السادة وحفائها مختلفان باختلاف الأشخاص
 وهذا الحكم وان كان يدهيا جليا بالنسبة الى الازهان الكاملة لكنه
 حتى يستلزم استقامة دلالاته عليه (قوله اي ماصدق عليه اللفظ
 الى آخره) تفسيره هو بقرينة كونه مبتدأ لعدم الاقادة لان المراد منه
 الافراد غالبا وبقرينة افعلة التعليل لانها قد تستعمل في جزئيات الشيء
 ره نسبتها وادنى في مقابلة مناسب فمعين الاول فيكون معنى ما هو جزئيات
 اللفظ الموضوع الى آخره استمد من لاه لقبيل لكونها عهدا خارجيا
 وخصوصا عن المتناظر ليد (قوله وهو لا يخصص) إشارة الى مقدمة معوية
 عللة ومصول امثلة المذكورة والحاصل ان عدم الاقادة لعدم اختصاص
 وعدمه يستلزم عدم الاقادة لاستواء فذكر المصنف الدلالة بالواسطة وهو
 المتناظر وتوهم اصلية الذات وهو عدم الاختصاص لانها من الاستواء
 (قوله اي سركه لكل في ذلك) اي في تلك الاصم تفسير باللازم واناره
 بـ د ن سـ وهي منه مذكورة آهنا (قوله ولا يد من اعادة) إشارة
 بـ نتيجة وهي مذكورة في تلك (قوله وهو) اي امر ينسجم الى
 رسمه يخصص منه بـ (قوله هي) اي التمسود (قوله بالقرينة) اي قرينة
 مذكورة في ابن وهي عريضة معينة او ربه بالقرينة بلا قيد معينة لزم

بل هو غير صحيح لان
 مناسب ما هو من هذا
 القبول هو اللفظ
 الموضوع بالوضع الخاص
 الموضوع له الخاص
 والوضع العام للموضوع
 العام واللفظ الموضوع
 بكلا الموضوعين يفيد
 استلزام بلا قرينة
 فلا يصح احكام عليه
 بقول لا يبد آه اما
 يد من طرف الموضوع
 وهو ما هو من هذا
 القبول فلا صحة
 لارادة المتسبب
 علم

استدراك قيد معينة في المتن لوجود التمين في القرينة المعرفة بهذا التعريف
 (قوله فان قيل آء) متفرع على قوله فلا بد آء وجواب لشرط محذوف مستفاد
 منه تقديره اذا كان لابد في افادة التمين من امر ينضم به يحصل التمين فان
 قيل آء والعمدة في منشأ هذا السؤال لفظ قرينة معينة ومورده دعوى ماهو
 من هذا القبيل آء تقرير السؤال ان ماهو من هذا القبيل يفيد التشخيص
 بلا قرينة معينة لانه لو لم يقدزم عدم الفرق بين ماهو من هذا القبيل وبين
 الالفاظ المشتركة وهو باطل لمخالفه الاجماع والمقدم كذا فثبت المطلوب
 وهو الافادة ونقيض دعوى المستف وجواب قلنا لا لسارح منع للملازمة
 بان لا يزم عدم الفرق ادمم الافادة بدونها كيف وفرق بينهما من
 جهة اخرى وهو لزوم التمين في المعنى في ماهو من هذا القبيل وعدم لزومه
 في المشترك لجواز كونه اسم جنس كمين ووحدة الوضع صراحة في الاول
 وتعدد صراحة في المشترك وهذه المصارضة الصورية على تقدير كون ما
 في قوله غا الفرق بينهما استفهامة انكارية واما اذا كان استفهامة
 استفسارية كان السؤال استفساريا فلا يندرج في الوظائف فلا يحتاج الى
 التقرير (قوله وعدمه) عطف على لزوم بان يرجع ضميره المضاف اليه الى
 اللزوم فيكون المعنى عدم لزوم التمين في المشترك سواء كان معينا او غير معين
 او عطف على التمين مع ارجاع الضمير اليه او على اللزوم معه لزم ان لا يوجد
 التمين في المشترك اصلا وهو فاسد ولو عطف على التمين مع ارجاع الضمير
 الى اللزوم اى لزوم عدم لزوم التمين لرجع الى معنى العطف الاول ولكن بعيد
 عن الفهم (قوله ووحدة الوضع في الاول وتعدد في المشترك) بالرفع معطوف
 على لزوم وبالجاء على مدخول لزوم (قوله فان قلت متفرع على الجواب) اى
 اذا عرفت جواب الاعتراض المذكور فان قلت الى آء والمورد والنسأ كما سبق
 لا فرق وتقرير السؤال بان ماهو من هذا القبيل يفيد التشخيص آء لانه لو لم يفد
 لزم المخالفة للاجماع المقرر عندهم وهو الاحتياج الى القرينة في المجاز وعدم
 الاحتياج في الحقيقة لكن التالى باطل وكذا المقدم فثبت المطلوب وهو نقيض
 دعوى المحس وتقرير خلاصة جواب قلنا لا لسارح بان الاحتياج الى القرينة
 المنبئة في المجاز مجرد صمد الاستعمال والتقى عندهم في الحقيقة أصحة

الاستعمال لانها حاصلة بالوضع بدون القرينة والاحتياج للثبوت ههنا الى
القرينة لفهم المراد وتعيينه فانبات الاحتياج اليها بالنسبة الى تعين المراد ونفي
الاحتياج بالنسبة الى صحة الاستعمال فلا مخالفة وحاصله منع الملازمة
بأن لا يتم انه لو لم يغلزم المخالفة كلف والمقرر بالنسبة الى الاستعمال والمذكور
الاثبت بالنسبة الى فهم المراد وفي هذا الجواب مخالفة للمقرر وهو ان صحيح
الاستعمال قسمان رضع في الحقيقة وعلاقة في المجاز حتى قالوا في قولك
خذ الفرس مشيا الى الكعبة ان هذا غلط مع وجود قرينة
الاستعمال لعدم العلاقة تعتبر بينهما قول الشارح ان
الاحتياج لقرينة في الجمار بمجرد الاستعمال بخلاف المقرر الا ان يقال
ان المراد القرينة مع العلاقة صحيحة الاستعمال والقرينة المجردة مرجحة
في الجمار وقرينة مع الوضع صحيحة الاستعمال في الحقيقة والقرينة
المجردة مرجحة فيها - وقرينتان بانصرأ ذيتهما مرجحتان وهما مع
الانضمام صحيحتان تعتبران معا مع عدم ايه فيهما هو الوضع في الحقيقة
وعلاقة في مجز على ان احدهما لا يصح جواب الشارح لانها بطريق
الى قرينة المجاز وذكر قرينته في السؤال والجواب استطرادى (قوله
لتصرف) اي القرينة وفي هذا المنع لينصرف الى ذهن السامع (قوله
وهو من شرع) قضية شرعية - وهذا تعارض الشارحين بحسب طاعتهم
لاتعمال المنصنين من بحث الى بحث آخر فان قيل ملازمة هذه القضية
ممنوعة لانه لا يلزم سرور شرع فيقال طرف المتدم مقيد بالانضمام
المنصف فيكون احصاء لمخرج التزام التكليف والاداء وع
في المقصود شرع ثابت ملازمة (قوله) انما هو على شرع) ان قيل
ليس بين اسرور وبين ثبوت ثبوت متقدمه يقبل به وحلا على
حقيقتها - لكن شرع وحل على معنى ارد سرور تحقق التعقيب لان
الرد على معنى ثبوت يقبل به مذهبنا تعصيفية مستعملة في التعقيب
اخرى وهي تعقيب ربه - تفصيل من لاجل بصريق المجز ارسل من قبل
ذكر مقوله وهو اسحق الزماني واردة نصي وهو التعقيب المطلق وذكره
وارادة قبيل وهو اسحق الزماني او بطريق الاستعارة وتقريرها

١ والفرق بين التوجع
الاول والثاني بل ان
في الاول حاد حقيق
البنداء الظاهر
وفي الثاني ما لا يظهر
البنداء الحقيقي

٣ وصغير لكونه راجع
الخبر بطريق الاستعارة
لان المراد من الخبر
هو ضم ومن الصغير
وهو ضم فقط ومعنى
وهو آه القول الشارح
المعرف من التصو
عند السيد الشير

بالتى تعقيب زمانى مطلقه تعقيب رتبى مطلق مطلق التعقيب شبيه
اولدى جنسندن اولى اد ما اولدى بحسب الارادة تعقيب زمانى مطلق
تعقيب رتبى مطلقه استعمال اولدى استعارة مصرحة اصلية اولدى
بواستعاره به بحسب تعقيب زمانى مطلق جزئياته موضوع اولان فاه
تعقيب رتبى مطلق جزئياتندن اولان قولك شروعن تعقيب رتبسته
استعمال اولدى استعارة مصرحة تبعيه اوادى (قوله على ماهر) كانه على
متعلق بالحكم بالابتدائية او الخبرية وكلف ما عبارة عما ذكره الشارح في المقدمة
وهو محذوفية الخبر والابتداء مع عدم مذكور به الخبر بان جعل اللفظ
المذكور خبرا (توله والمحذوف هو المذكور) اى المحذوف فى المقن ههنا
المذكور فى شرح فيما سبق وهو اى نخرج فيه او اراد لفظ المذكور
للتناقى بين المحذوفية والمذكورية (قوله معى القسم) ان اراد بالقسم
انفله فاضافة معنى اليه من قبيل اضافة المعلوم الى الدال وان اراد به مضاف
الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص فعلى الاول خبر هو راجع الى
معنى لعدم صحة الخبر فى الرجوع الى التقسيم وهو ظاهر وعلى الثانى
لفظ خبر صغير هو راجع الى التقسيم لكونه مقصودا والمعنى المضاف
جى اياته فان قيل يلزم حينئذ ان يكون جملة هو ضم خبره انضى لا فائدة
وهو غير جائزة قال زعماء الى المضاف اليه فانه بحسب الحقيقة الى
المضاف فى هذه الصورة لكونه مضافا اليه او يقال ان المبدأ ههنا
بحسب الحقيقة وهو التقسيم المضاف اليه لكونه مقصودا فتنفى
السبب بحسب الحقيقة وهو كما فى قوله ان مضافا الى خبر ليس بمجملة
حقيقة حتى يلزم انما لكونه من القول الشارح وهو من التصورات
(قوله مضافا للقسم الآخر) ناظر الى التقسيم الحقيقى (قوله
غير مباينين) ناظر الى التقسيم الاعتبارى (قوله باعبار زمانى
القيود) راد به ما فوق الواحد بقرينة وقوعه فى التعريف وقرينة
ذكر المبدأ فى اى التعريف لينسب الى التقسيم ناظر الى المبدأ
(قوله او مضافا فقط) ناظر الى الخبر المباين فتشعر الشارح
على ترتيب نفسه وفائدة قيد فقط ليصح المقابلة بينهما لان معنى فقط

ان يتحقق في القيد مخالفة مجرد عن الثاني فيصح المقابلة بخلاف تركه
فقط لانه حينئذ يكون المعنى يخالف القيد سواء وجد الثاني معه او لا
فيكون اهم من الاول فلا تصح المقابلة ظاهرة (قوله والمتبادر) اي من لفظ
التقسيم وما صدق عليه اذا اطلق عن قيد الاعتباري (قوله بحسب
العرف) اي العرف العام المتبادر عند الاطلاق (قوله هو اعتبار التباين)
اي تباين الاقسام بحسب الصدق على الافراد (قوله وما نحن فيه من هذا
القبيل) اي من جزئيات التقسيم الذي اعتبر فيه التباين وهو الحقيقي (قوله
حاصله) اي التقسيم المذكور ههنا (قوله محملا بميز عن النسبة الاضافية)
الحاصل ان الضمير او حال من الحاصل لا تأويل او مع التأويل والتقسيم بحسب
الاجمال والتفصيل ثلثة فالثاني منها تفصيليان والواحد اجمالي والاول
من التفصيلي ما ذكر فيه القسم والتعبد بلقيس يدلان عليهما بالاطابقة
كتقسيم الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان صامت والثاني ما ذكر فيه القيد
بلفظ يدل على المعصية وحذف القسم وهو مراد كتقسيمه الى ناطق
وصامت وهو من هذين التفسيرين يستفاد التعريف الضمير للاقسام والثالث
الاجمال ما ذكر فيه القسم والتعبد بلفظ يدل عليهما فثبت كتقسيمه الى انسان
وفرس والمذكور في المرح من هذا القبيل فلذا قال بمحله والمذكور في المتن
من قبيل اول التفصيلي مع كونه حقيقيا كما قال الشارح فيما سبق (فان قيل
ان يشكر مثلا يكون علما اذ معنى شخص معين وفلا فلا يتحقق التباين بين
العلم والفعل فكيف يكون تقسيم الصنف من هذا القبيل فيقال ان التباين
المعتبر في التقسيم الحقيقي بين الاقسام بالنسبة الى اقسام تقسيم واحد لا الى
اقسام تقسيمات متعددة فيجوز تباين الفعل الى مصدر واسم جنس ومشتق
وتباين الفعل الى حرف واخوته ولا يعتبر تباين العلم الى الفعل حتى يرد ما ذكر
فالتباين بين الاقسام متحقق ههنا ثبت انه تقسيم حقيقي (قوله اولا) ظرف
اعو لتقسيم (قوله ما) مداولة محرومة بخلاف بدل او عطف بيان من اللفظ
وموصوب معمول اسمي به اي بالفاظ او بالتقسيم المذكور (قوله منه) اي
من لفظ او ما في ما مدوله كلي ومشتخص (قوله على وجه) ظرف مستمر
فقول مدني محرم لتقسيم الثاني اوله ولاوليه والتفسير تقسيما كما تناه على

فـ سواء كان لفظ التقسيم
وامثاله المذكور في التقسيم
كقولك الكلمة تنقسم
الى ثلثة اقسام اولا كقوله
الكلمة اما فصل او اسم
او حرف

٣ وانما هو انه محروم بدن
او عطف بين من الصنفين
او منصوب مفعول اعني
بهما فمعبر منه راجع الى
التقسيم او الى اقسامه فيكون
المدني في اصل ظهور
ما حقي وابشاء ما مدونه
مد

وجه (قوله بنصسط) صفة لوجه بتقدير عائد الى به (قوله فان تحضيها) اى
 الاقسام من مزالى الاقدام او من الى الاقدام شبه الاذهان الى الاقدام
 في سببية الوصول الى المطلوب فاستعمل الاقدام للاذهان استعارة
 مصرحة اصلياً والمزالي ترشيح (قوله اى الموضوع بقرينة ان هذه
 الرسالة) في الوضع وقرينة الكمال والتبادر (فان قيل هذا شاق ماسيأتى
 من ان المورد للقسمة مفهوم لان مقتضى هذه الارادة كون اللام للعهد
 ومقتضى ماسيأتى كون اللام للجنس فيقال انما نسل المناقاة لان ارادة
 الموضوع من اللفظ هي ان ليست بمعونة اللام بل اللام داخله بعد الارادة بمعونة
 القرينة على الراد لجنسيتها فاللام للجنس اولان الارادة بعد دخول اللام
 والمراد حصّة ومفهوم نوعي وهو اللفظ الموضوع وهي لانتافي ماسيأتى
 لان الراد منه الراد من المقسم المفهوم سواء كان عين مفهوم مدخوله
 او حصّة منه فلا تنافي والى ما يلزم لو كان اللام للعهد الخارجى الشخصى (فان
 قيل اذا كان اللام للعهد فلم يحمل على العهد الخارجى الصريح لتقدم ذكر
 اللفظ صريحاً في اول المقدمة ويحمل على العلمى بالقرينتين المذكورتين
 فيقال نعم ذكر اللفظ صريحاً لكن في بحث آخر وجزء آخر من الرسالة فيبعد
 ان يكون ما ذكر في جزء قرينة لما ذكر في جزء فلذا حمل على العلمى دون
 الصريحى (قوله اى الموضوع له) بقرينة الاضافة الى اللفظ المراد منه الموضوع
 وقرينة التبادر وقرينة ان الرسالة في بيان الوضع المطلوب منه بيان
 الموضوع له (قوله فان الحاصل في العقل) تعليل لمعنى التفسير المستفاد من
 مكملة اى (قوله من حيث حصوله فيه) متعلق بالحاصل احتراز عن
 الحصول في الخارج فالحيثية للتفديد كسائرهما ويحوز ان يكون معنى الحيثية
 تحقق الحصول في العقل سواء كان بانفهام الغير او لا فتكون الاطلاق
 (قوله بهذه العبارة) اى الحاصل في العقل (قوله مطلقاً) حال من انفهام
 معناه سواء كان بانفهام الغير او لا وحيثية الحصول لانفهام ملازم ثان
 فالحاصل والمفهوم متعديان بالذات ومختلفان بالاعتبار (قوله بانفهام
 غيره) اى داله وبين حيية المفهومية والمدلولية محمول وخصوص مطلق لان
 حيية المدلولية مقيدة بالانفهام من الدال فهي اخص من حيية المفهومية

وهي اعم منها فين المفهوم والدلول عموم وخصوص مطلق وكلتا
الحيثيتين اعم من وجه من حيثية كونه موضوعا له لان حيثية كونه موضوعا له
مستلزمة لهما بالنسبة الى العالم بالوضع وغير مستلزمة لهما بالنسبة الى غيره
فالحيثيتان تحتشان لهما في المعنى الموضوع له بالنسبة الى العالم بالوضع
ومقتزتان عنها في المعنى المجازي وحيثية كونه موضوعا له متفرقة
في الموضوع له عنهما بالنسبة الى غير العالم بالوضع فثبت بينهما وبينهما عموم
وخصوص من وجه فبين المفهوم والدلول وبين الموضوع له عموم
وخصوص من وجه ولهذا اناسا فسر المدلول بالموضوع له وحيثية
المنوية مستلزمتة لافهام دونها في المعنى الغير المقصود من اللفظ ان اريد
بالقصد في حيثية المعنى التقصد بالذات فبين المفهوم والدلول وبين المعنى
عموم وخصوص مطلق وان اريد التقصد المطلق كابدل عليه اطلاق المعنى
على المدلول التام اي حيثية مدوية مستلزمتة شئنا المدلولة المفهومين
وبعكس في المدلولة دور الموهومة جواز تحققها بدونها فبين
المدلول والمعنى مساواة وبين المفهوم وبين المعنى عموم وخصوص
مطلق وحيثية كونه موضوعا له والمنوية تحتشان في المعنى الموضوع له
المقصود بالنسبة الى العالم بالوضع وحيثية المنوية تتحقق في المعنى المجازي
المقصود دونهما وحيثية كونه موضوعا له تتحقق في المعنى الموضوع له دونها
بالنسبة الى غير العالم بالوضع لان العالم لا يقصد المعنى الموضوع له بالنسبة
لعدم لسانه حين الموضوع له والمعنى عموم وخصوص من وجه
(ان قيل لم يخص ابيسن بالوضع ان الموضوع له يتحقق بالنسبة الى الغير
كما قول اربعة لسان لان البحث في اللفظ قد ارجى (قوله من مدلوله
تعليل بمصدر التمرير بترسة دلالة التمرير منه من البيان و السكون فيه
من غير التمرير في مخرج اراء اولئك قدس خوي الكلام بقرينة
المراد في سبب فعل رعى الى معنى فعل (قوله اما ان يتبع
دروب من) سبب متفرجة الى ارجى سبب متفرج لان الاتباع صفة
منه في سبب متفرج في تعريف الجزئي) اخرج التكميلات التي ليست
منه في سبب متفرج في تعريف لباري والاشياء وفي تعريف
في المدلول في سبب متفرج في تعريف لباري والاشياء وفي تعريف

مفروضة الصدق (فان قيل يلزم حينئذ ان يكون زيد داخلا في تعريف الكلبي وخارجا عن تعريف الجزئي ففي زيادة الفرض فيها فساد من جهة اخرى فيقال ان المراد من الفرض المذكور ههنا التجوز العقلي اى حكم العقل بالجواز مع قطع النظر عن الخارج والفرض بالمعنى المذكور لا يتحقق في الجزئي الحقيقي لان العقل اذا تصور زيدا مثلا لا يجوز الصدق ولا يحكم بجوازه على متعدي وان جاز فرض الصدق في زيد بمعنى التفسدير المجرد عن حكم العقل وهو ليس بمراد ههنا لعدم التبادر بل المراد الاول للتبادر ويسمى الاول فرض محال بالاضافة والثاني فرضا محالا بالتوصيف يعنى في الاول المفروض محال والفرض ممكن بالمعنى الاول وفي الثاني المفروض محال والفرض بالمعنى الاول محال ولا يمكن لانه مجرد التصور بدون الحكم ولا جبر في التصورات حتى تتعلق بغيرها (قوله اوه يمتنع كذلك) اى من الفرض المذكور فالكاف يعنى من وذا سارة الى الفرض المذكور او امتناعا كائنا مثل الامتناع المذكور (قوله وهو الكلبي) اى يصدق عليه الكلبي المنصو فانصوب كائنا طبعي والصدق منطوق والمركب منهما كلى عقلى (قوله فان قيل) اى اذا عرف معنى القسمين فان (قوله ههنا) اى اللفظ مدلوله آه (قوله لان الالف واللام آه) يبار لمنشأ السؤال (قوله ههنا آه) من تحت المنشأ تفصيل له (قوله ولاست) يثبت مقصدة مطلوبة مستفادة من التقسيم بالضرورة لانه يلزم من تقسيم اللفظ الى القسمين بان يكون مورد القسمة اللفظ بالضرورة (قوله وكل لفظ كذلك) اى موضوع لمعنى ونطوية صغرى والمذكورة بقوله كل لفظ كبرى من حيث هي كبرى وهو المذكور فيما سبق لتفصيل منشأ فلا استدراك وتقرير القياس المستفاد من قوله فان كان الى قلنا بان هذا التقسيم فاسد لانه يستلزم تقسيم النسي الى نفسه والى غيره وكل تقسيم هذا شبه فهو فاسد فهذا التقسيم فاسد وايضا صغرى هذا القياس ينتج القياس المذكور في اسرح مع كبرى المطلوبة بان هذا التقسيم يستلزم تقسيم النسي الى نفسه والى غيره لانه مورد القسمة فيه ما الاول وما الثانى وكل تقسيم سانه كذا فهو يستلزم تقسيم النسي الى نفسه والى غيره ينتج اسعري وتثبت صغرى هذا القياس بالقياس المذكور في اسرح ظاهر وتقرير جواب قلنا

بان الحد الاوسط لا يتكرر في القياس المذكور في الشرح لان صفراء طيحيمة
لا يلاحظ فيها الافراد في الموضوع والمحمول فالحد الاوسط فيها اللفظ
الموضوع بلا ملاحظة الافراد وفي الكبرى ملاحظة الافراد فلا تكرر
فلا تتساج حتى يلزم المحذور وخلاصة الاعتراض لزوم انقسام الشيء الى نفسه
والى غيره بحمل اللام على الاستغراق وخلاصة الجواب دفع المحذور المذكور
بحمل اللام على الجنس (فان قيل اذا حمل اللام عليه فان اريد الجنس المتحقق
في احد القسمين يلزم المحذور المذكور فيقال يراد الجنس المطلق من القسم
في كل تقسيم عن الماهية لا بشرط شيء ولا يراد الجنس المقيد عن الماهية
بشرط شيء اى بشرط التحقق في ضمن احد القسمين حتى يرد المحذور (فان
قيل ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور على هذه الارادة
فيقال فرقى بين الارادة والتحقيق لانها صفة المريد والتحقق صفة العام
فلا يلزم من تحققه في الخاص ارادة فيه حتى يلزم المحذور وتقرر قياس ما
قبل بيسط بان هذا التقسيم باطل لانه يستلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره
وكل تقسيم شانه كذا فهو باطل وكلنا المقدمتين المذكورتان بقوله يلزم الى نفسه
فيكون واثبات صفراء بانه يستلزم لزوم الانقسام للاقسام لكل منهما وهى
مذكورة وكبراء مطوية وهى كل تقسيم شانه كذا يستلزم انقسام الشيء الى
نفسه والى غيره واثبات صفراء بالمذكور وهو قياس المساواة وقوله ولازم اللازم
آه مقدمة اجنبية له وتقرر القياس مركبا موصولا بان هذا التقسيم باطل
لان الانقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للانقسام فالانقسام لازم للاقسام
وكل تقسيم لازم للاقسام يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فهذا
التقسيم يستلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وكل تقسيم يستلزم
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره فهو باطل فهذا التقسيم باطل (قوله
فالجواب عنه خير مما قيل) تقرر بان الحد الاوسط في قياس المساواة غير
متكرر لانه مقيد بقيد في اذهر في صفراء ومقيد بقيد في الخارج في كبراء
فانفسير لانهما لازم بنفسه في انذهن فقط والمقسم لازم للاقسام
في الخارج فلا تكرر فلا تتساج حتى يلزم المحذور ويحاج ايضا بان المقدمة
الاجنبية ههنا كاذبة كما في تأخير اللازم للمطلوب اللازم للعلة والتأخير ليس

يلزم للفظ فلا يحتاج حتى يلزم المحذور وجواب الشرح مبنى على ان الانقسام
 من العوارض الذهنية وعلى ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج وهو
 من الاجزاء الخارجية للأشخاص اذا كان من ذاتياتها والا فلا يكون لازماً
 للانقسام بحسب وجودها الخارجي بل بحسب وجودها التصوري اذا كان
 ذاتياً لها فان تصور الكل يتوقف على تصور الجزء فالجزء المقسم لازم
 لانقسام الكل بحسب وجودها الذهني (قال انصف انزل اما ذات)
 الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على جملة اللفظ آء بصريق عطف القصة
 على القصة للنسبة بينهما في الغرض وهو بيان اللفظ الموضوع باعتبار
 الموضوع له (قوله أي اللفظ آء) تفسير للمعطوف مع لام العهد بقرينة
 المعطوف عليه (قوله أي مدلوله ذات) تقرير لخصه الجمل لان الذات مدلول
 والمبتدأ على هذا التفسير لفظ فلا اتحاد بينهما (قال قيل على هذا التقدير
 يلزم عدم الاتحاد ايضا لان المقدر مدلول كذات يقال ان الخبر جملة
 مدلوله ذات وهي متحدة مع المبتدأ وان لم يكن المدلول فقط متحدا معه
 (قوله أو يقال) معطوف على التوجيه السابق بحسب المعنى يعني بقدر
 مدلوله أو يقال (قوله باطلاق الباء متعلق بالجويز) بيان لمعلقته يعني
 يكون اسم الذات والحدث مجازاً مرسلًا بصريق اطلاق اسم المدلول على
 الدال فيحقق الاتحاد فتصارى بين المبتدأ والخبر واخر هذا التوجيه مع
 عدم الالتزام لانه قال يقال لان بيان المدلول على التوجيه الاول حاصل
 بالذات وعلى الثاني غير حاصل لانه لا يراد بل المراد الدال على هذا التوجيه
 مع ان بيان المدلول الوضعي مطلوب لكونه مطلوباً من معرفة اللفظ
 ووضعه (قوله من اللفظ) بيان لما في على ما يدل وهو افراد اسم الجنس كرجل
 وفرس وافراد المصدر كنصر وضرب (قوله وحينئذ يستقيم قوله وهو
 اسم الجنس) أي حين اذ فسر الاول باللفظ يستقيم بلا تأويل قوله وهو
 اسم الجنس واخوته لان ضمير وهو راجع الى الاول الذي هو عبارة عن تلفظ
 واسم الجنس من قبيل اللفظ فيحقق الاتحاد بينهما فلا يحتاج الى التأويل
 واما اذا كان لفظ الاول عبارة عن المدلول فلا يستقيم بلا تأويل لعدم
 الاتحاد بينهما فيحتاج اليه اما في طرف المبتدأ وهو تقدير دال او مثله فمبنى

ما يأنه والثالث المستقل بالمهومية على هذا يلزم دخول سائر الأقسام فيه
 وكون التعريف المستفاد لاسم الجنس غير مانع للأخبار وتقرير جواب الشارح
 بقوله المراد باختیار الثالث ان ظهور الفساد في الاول ودفع المحذور بالتقييد
 بقيد لا يكون حدثا ولا مكملا فيه بقرينة المقابلة للقصين فيكون كلمة ما
 في ما لا يكون عبارة عن المستقل بالمهومية او باختیار الثاني على مذهب
 المصنف رحمه الله تعالى وهو كون اسم الجنس موضوعا للأقسام حيث هي هي
 ودفع المحذور بالتقييد فيكون كلمة ما في ما لا يكون عبارة عن المساهية وهذا
 الجواب من معنى الشارح على ما استفاد من قوله في شرح التشبيه السادس
 (قوله ههنا) إشارة الى الالذات معنى آخر غير مراد ههنا وهو المعنى الاول
 وهو منسوباً على حد ذاته الى آخر) منه اي كليات وتقييده لا يستفاد
 بقرينة القاطلة الى المركب المتعلق بالقوله وبالحدوث) من معناه ذات
 دفع سؤال وهو ان اسودا وابيض مثل اسم الجنس مع انه بدخ في قسم
 المصدر وتريده الاستدلال بهذا السؤال انما يريد لو كان المراد بالحدث امر
 قائما بغيره وهو مع بل الراداه امر قائم بنفسه يصرف منه بقرينة شهرة الحدث
 وتاديه في المعنى المصدر المذكور مع طرح ما ذكره من انه مر عنه بالذكور
 وذكر الجنس بمعنى متعلق والمثول كذكر اليم وسكر الون معناه بترك
 برطفه وركى روى صدره فلهذا عاجز ان يظهر عدم ورود سؤال بهما
 (قوله ومعناه) اي معنى الفهم انه في تعريفها حسب قوله احتمل من قوله
 الحكماء ومعناه متعلق بحدسها الى آخر حسب يكون افعالاً لا تخر واذ حرموا
 (قوله اشتمية في التميز) والكلمتين يرد من المحذورات كما هو من الاستثنية
 ويعتقون الصبر لم يكن بها تميز حتى يكون افعالها تابعة لها في التميز
 فيكون تعريف الثاني غير جامع لمراده فيكون تعريفه لحدث بسيط
 لبعض مراد وهو المصدر الصدرة من المحذورات يرجع الى دورى تقسيم
 لعدم صحته ووجهه في المصدر وهو ما سار على حواله
 بقوله اي الاتحاد في الاسارة طريقه بمراده لانه لا تتبع
 المذكورة مستثناة للاحكام المذكورة وهو ظاهر وحاصل الجواب بان مراد
 الاتحاد في الاسارة حسية ككثرة وعينية والاتحاد في الاسارة مادية

٧ وتفرع فيكون آفة
 على ان يكون القيد بالآفة
 في التعريف الثاني
 لجامع لاهلاده مضربا
 تعريف الحدث والا
 بهم التعريف فيضه
 لا اعتراض في تعريفه
 فقط

وان لم يتحقق في اوساف الميردات لكن الانحداد في الاشارة العقلية
 متحقق لان السلم يعلم العقل الاول مثلاً يستلزم العلم بالمثل الاول لان السلم
 بالاضاف لا يتحقق بدون المضاف اليه فيتحقق الانحداد في الاشارة
 العقلية ويمكن ان يجاب بان هذا التعريف للتكلمين التكرين الميردات فلا
 يتحقق مادة انقض فلا يرد السؤال مع حمل التعريف على الطاهر لان
 تحقق مادة انقض لازم في انقض (قوله) وان كان الى قوله فغير عنه (بيان
 لتكثرة المجاز في لفظ نسبة يعني لوعبر بالحقيقة ولو قيل او مركب منها
 لا يستفاد منه التقييد وهواعت رالنسبة بين جزئي التركيب بخلاف المجاز فانه
 يستفاد منه التقييد وهو مقصود فلا فادته ارتكك التعبير بالمجاز (قوله) لانها
 السبب على التعبير وبين للعلاقة المجاز) يعني ان النسبة سبب للركب من حيث
 انه موضوع له وهو سبب لها (فان قيل فربيع التعبير على الانحصار بالفاء
 يفيد علوية الانحصار لتمامه فذا كان لانها له لا يرمي توردهما على
 معلول واحد وهو عائد فيقال ان المعلول ههنا انسان كالمعلول لان المعلول
 الانحصار رحمة ان التعبير لكونه سكنة المجاز ومعلول لانها محضة التعبير لكونه
 بيان للعلاقة وهي محضة فلا يلزم التوارد الساطل (قوله) في وضع اللفظ
 بازاء ذلك المركب) يرد عليه ان اوضاعه بانه يتحقق في المشتق لانه موضوع
 لذات ما حوذة مع بعض صفاتها ولم يتحقق في الفعل لانه لم يوضع للذات وهي
 الفاعل بل للحدث ونسبة وايمان فلا يصح قوله هذا على اطلاقه فيجاء بان
 مركب في هذا القول من المركب من التعبير كافي الصفات ومن المركب مع الغير
 كافي الشر ومعنى المركب فيها مجموع الذات بالحدث ومعنى الغير كل واحد
 من الذات وحدث ومعنى مركب في الفعل للحدث ومعنى الغير فيه افعال
 بمعنى المركب من العلم للمركب: معل ومعنى المركب مع التعبير المركب بالقوة
 التامة فيتحقق اوضاعه اذ المركب مطبقاً في العمل والصفات فيصح
 من قوله من سرح وكذا المركب المراد من قول المصنف اوسته ياتنها
 بقوله ذكر اسماعيل مع نستق فيب بده (فان قيل لا يتحقق معنى التركيب
 في سمة اهل لا على ما ذكره الشارح فيسقى بقوله ولا مر كما منه ومن غيره
 منسوباً منه اذ هو الى الاخر لان جزئي المركب يسف دان من لفظ

ة وهذا الجواب لا يدفع
 الاستدراك بل يصدر
 المصادرة عن الواجب
 فعلى كالاتمة والاحياء
 فليذا صدر بالامكان
 رحمه

٩ فان قيل اذ كان المرجع
لصغير تعتبر هو المركب على
تقدير الاستخدام فلا يعم
تأنيث تعتبر (فيقال ان)
التأنيث باعتبار المعنى المراد
وهو النسبة فان قيل اعتبر
التذكير جائز باعتبار المعنى
غير المراد فلم يرجح التأنيث
باعتبار المعنى المراد
(فيقال ليكون التأنيث
قربة للاستخدام المجاز
بخلاف التذكير فانه لا يرد
عليه اعتبار نفسه للمركب)
فان قيل على تنف
الأنث لا يوجد اطلاق
بين البسء وهو ذ
المذكر والتخسير وهو ذ
الأنث فلا يعم التأنيث
(فيقال ان التفسير
بتعتبر لعدم صحة
بل الخبر هو المتصدر
فيمحى التأنيث

اسم الفاعل مثلاً فلا يتحقق لفظان ههنا حتى يتحقق نسبة احدهما
الى الآخر فيتحقق التركيب فيقال ان القليلين وان لم يتحققا بالنظر الى
مجرد الذات لكنهما متحققان من حيث انه يعبر عنه بالفاعل ومن حيث تحققه
في ضمن الفاعل فيتحقق التركيب في المشتق (قوله اي النسبة) تعتبر لاسم
الاشارة لدفع اشتداه حصل من عدم مطابقة اسم الاشارة مع المشار اليه
في التذكير والتأنيث (قوله والتذكير باعتبار الذكور) دفع سؤال مقدر تقديره
بان هذا التفسير فاسد لانه مستلزم لعدم المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه
بأن لا يلزم استلزام عدم المطابقة كيف والمشار اليه مذكور باعتبار الذكور
كاسم الاشارة (فان قيل تأويل النسبة المذكور يستلزم حمله عليها فلا مطابقة
في التأويل فلا يصح التأويل بالمذكور بل بالمذكورة فيقال ان موصوفه
يقدر بسى مثلاً فيكون معنى المذكور الشيء الذي ذكر فلا يلزم المطابقة
بينهما لعدم شرطها بجلود المحمول اللازم للتأويل فلا يرد السؤال بعدمه
(قوله او المركب المشتمل عليها) الظاهر عطف على المذكور واسارة الى
أ ويل ثان في تذكير النسبة يرد عليه ان التأويل بالمركب يستلزم اطلاق
المركب عليها مع انها ليست بمرتبة شتمل عليها فيقال بان المراد من
هذا التأويل تأويل بالجزء من المركب لكنه باعتبار المركب علدا قال والمركب
بدل والجزء منه وقدم الاول على الثاني لاستهلال الاول وجريانه في كثير
من المواد بخلاف الثاني ويجوز عطف او المركب على مدخول اي وهو
نسبة فيكون بياناً للمشار اليه واشارة الى ان تذكير ذلك باعتبار معنى نسبة
بينهما وهذا وان كان ابعد من ظاهر عبارة الشرح لكنه اقرب من المتن
لصحة الاشارة بلا تأويل باعتبار المعنى ولكون تذكير ذلك قربة للمجاز على
ذلك التقدير وان اُضيف الى استخدام في ضمير ان تعتبر بان يراد بالمرجع المعنى
المجازي لنسبة ٩ وهو المركب وبصغير تعتبر المعنى الحقيقي لنسبة بخلاف
التأويل وبين المذكورين فان ذلك حينئذ اشارة الى نسبة مذكورة في ضمن المعنى
المجازي بقربة ضمير عليها وصغير تعتبر راجع الى المشار اليه وهو المعنى
الحقيقي لنسبة فلا استخدام فوجه تقديم الاول وهو الاشارة الى نسبة
على الثاني وهو الاسارة الى المركب على تقدير العطف على مدخول اي الاحتياج

الرجوع بان اللفظ المذكور مدلوله اما ذات اولا والثاني مدلوله اما حدث اولا
والثاني اما ان يعتبر النسبة من طرف الذات اولا وهو القسم المرسل الاخير
لانه يحتمل ان لا توجد النسبة وان تعتبر من طرف الذات الى الذات او من طرف
الحدث الى الحدث وهذه الاقسام لا تتحقق او من طرف الحدث الى الذات
وهو الفعل المتحقق (قوله فلا يضراء) متفرع على صكون التقسيم
استقرايا (قوله واحتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام متدرجة
تحتها) اى تحت بعض الاقسام دفع توهم وهو ان ههنا اقسام اخرى
كالامر والنهي والصفة المسببة وهى داخله فى المقسم ولم تذكر
فى الاقسام فلا يصح هذا التقسيم بان ماذكر داخل فى الاقسام ايضا فلذا
لم يذكر فيصح الانحصار (قوله فان كلا منهما بان لطافة المثال) وهو
الفعل والمشتق للمحل وهو بعض الاقسام المنقسم الى الاقسام (قال المصنف
والثاني فالوضع اما مشخص) الواو فيه طائفة لهذه الجملة على جملة والاول
اما ذات (فان قيل قوله فالوضع مبدء ثان خبره اما مشخص فالجملة خبر للمبدء
الاول وهو اناسى مع انها لا تأخذ فيها فكيف يصح ان تكون خبره فيقال
العائد للام فى الوضع لكونها عهدا خارجيا اشارة الى وضع معهود فى اننى
اولى كونها عوضا عن الضمير المضاف اليه فيكون التقدير موضعه ويمكن
ان يكون العائد وضع الطاهر وهو لفظ الوضع موضع الضمير وهو الراجع
الى الوضع لمذكور فى ضمن الثاني (قوله اى اللفظ الموضوع ل معنى مشخص)
اى سواء كان مفردا او غير مفرد تفسير بقريئة المقابلة لاول المعسر
باللفظ بقريئة المقسم الاول وهو اللفظ مدلوله آه (قوله بان يكون
الموضوع له شخصا آه) يبان للمحل مشخص على الوضع بان الشخص آله
الوضع وسببه فيكون اسناده الى الوضع مجازا عطفا من قبيل اسناد صفة
سبب لشيء الى السى (فان قيل لا حاجة ههنا الى التجوز لان الوضع من
مقولة الفعل وامر خارجي مشخص فيكون الاسناد من قبيل اسناد وصف
الشيء الى السى فيكون حقيقة فيقال نعم ان الامر كما قيل بالنظر الى ذات
هذا القسم لكن النظر الى مقابله وهو كلوى يقتضى ان يكون الاسناد مجازا
للتاسية بين المتقابلين لان كل على الوضع مجازى لعدم الكلية

استعاره مصرحة أصلية أولدى بواسعساره به تبعا طرفيت مطلقه نك
جزئياته موضوع أولان في لفظي سببية مطلقه نك جزئياته أولان غير نك
مطابق سببية جزئية سنده استعارة أولدى استعاره مصرحة تبعية أولدى
وقائده المجاز افادة الكمال في السببية (قوله ويقتل بتعقله) دفع السؤال الوارد على
قوله يعين آه وهوان السواد في سواد زيد يتعين بالاضافة الى زيد ويحصل به
فيد حل في تعريف الحرف فيحصل هو والتقسيم بان المتبادر من تعيين التعيين
الاصلي العلوي والتعيين الحاصل باضافة سواد الى زيد فيه ليس باصلي لانه
يحصل بدونها بل التعيين الحاصل بها التعيين الزائد في قوله بمعنى انه الى
بتعقله فوائده ثلثة ويمكن ان يدفع السؤال الوارد على قوله في غيره بقوله
يتعين بالانضمام آه فيكون فائدة التفسير بقوله بمعنى آه دفع السؤال الوارد على
قول المصنف يتعين فقط ويكون في قول المصنف تأكيد وتفسير بخلاف ما ذكر
اولا لانه تأسيس (قوله كذلك) اشارة الى معنى في غيره فكون المعنى اولا يكون
مدلوله مثل في غيره واذا اتفق المثلية يحتمل ان يكون عينه فيفضل التعريف
الاستفاد بالحرف فيجب حل كاف كذلك على القرآن فلذا فسر كذلك بان
يكون آه (قوله فاذا عرفت الى قول المصنف رحمه الله فافهم) اشارة الى
ان الفاء تفرعية على قوله اولا بالانضمام مقدمة معلومة من التنبيه بالبداهة
(قوله يعني لمحة طبة تفسير للضباب) دفع سؤال وهوان تعريف الضمير
غير جامع لافراد وان التقسيم الى الاقسام الاربعه غير حاصر لاقسامه لخروج
ضمير اغائب والمتكلم بقوله في خفض عن التعريف والتقسيم مع دخولها
في المعرف والتقسيم بان حصص ههنا يس بمعنى انما لثنتكم والقيبة حتى
لنرجع صاف ذكره بل بمعنى الخطبة يعني توجيه الكلام الى الحاضر وهذا المعنى
حقيق في الضمائر كلها (فان قيل هذا المعنى لا يتحقق في بعض الصور كما
اذا كان الخطاب بغيري الكتاب فيقال الحاضر المذكور في التعريف اعم
من ان يكون محقة او مقدر او فاسد الوصل اليه الكتاب ~~الحاضر~~ الحاضر
في الاستفادة من الكلام فاولى بتبديل الحاضر الى غير وهو انما سبق لمذكر
في كتب الاصول من توجيه الكلام نحو غير ذلك (وهو ما مر به - -
تطبيق المثال لمثل) متعلق للتمثيل المستفاد من المكاف في كاتا (قوله متما)

الى انما واثب وهو قوله من القرينة يسان لما في ما عيّد (قوله انما هو الخطأ
 خب لان يعرض عليه آ) بان يكون الخطأ قرينة انما هو في التكلم والمخاطب
 دون انساب لانه لا معنى لكوز توجه الكلام واراده الى القرينة لفخيم
 انما ثب على قرينة سبق المرجع وبان طرفية الخطأ للقرينة طرفية الشيء
 لنفسه بما سببه الى ضمير المتكلم والمخاطب فيصاح بان قرينة ضمير المخاطب
 كون ادكلام خطابا معه وقرينة ضمير المتكلم كونه صادرا منه وقرينة ضمير
 اصحاب كون ما يرجع الضمير ايد مذكورا عنه سابقا وبان انصاف مقدر
 في كلام اش رح واستدير انما هو صفة الخطأ واضافة توجه الى الكلام
 من قبل صافته اضافة الى الموصوف فيكون معنى تعريف الكلام الوجه
 مع التبديل المذكور او التأويل المذكور والقارئ الثلاثة صفة للخطأ بمعنى
 الكلام الموجه فيكون اعرافية من قبيل طرفية الموصوف للصفة فاندفع
 الاعتراضان (فان قيل وفي بعض النسخ انما هو يكون المرجع مذكورا
 في الاذهان ولا يحتاج الى سابق المرجع وكون المرجع مذكورا فيها
 ليس صفة الكلام ولا يتناول قول المصنف الى هذا الضمير فيفضل التعريف
 والتفسييم به يقال ان كون المرجع مذكورا في الكلام سابقا انما
 من ان يكون حقيقة او حكرا وكون المرجع مذكورا فيها وان لم يكن صفة له
 باسنة الى ذاته لكنه صفة له من حيث كون ذلك الكون المرجع مذكورا
 فيه حكرا فيندفع الاعتراضان (فان قيل قرينة لام اهدا الخارجي صفة
 للكلام لانها في اصحاب كون مدخول اللام مذكورا فيه فيدخل المعرف
 للام اهدا خاسرا في تعريف الضمير لانه موضوع بالوضع النوعي مع
 اللام بكل حصة من حصة هو مادخل عليه اللام فيكون تعريف
 الضمير ظرفا لافعاله فتدل ان المقسم ههنا المفظ الموضوع الشخص
 بوضع مضمي لا نوعي فكون مذكورا من جنس تعريف الضمير ويمكن
 ريقا ان اهدا بالمقسم لفظ للمعرف مذكور مركب اذا وضع
 بوضع مذكور في موضع مثل منزلة الافرادى لانه حينئذ يكون مفردا
 وقرينة من اخصيصين كون غرض المصنف من تعريف هذه الرسالة
 تحقيق معنى في مقسم فربعة مذكورة ههنا وهي مفردة وموضوعة

بالوضع الشخصي (فان قيل يرد على تعريف المضمر الضمائر المستترة لانها ليست بلفظ فضلا عن ان تكون موضوعة لكل واحد من الشخصيات فيقال ان فيها مذاهب المذهب الاول لابن الحناجب رحمه الله تعالى وهما انها من قبيل المحذوف فتكون الناطقة حقيقة موضوعة فلا اشكال والمذهب الثاني لبعض وهو لا يصير مستر اصلا فاذا لم يوجد للفعل فاعل فيها بعده فضايله فيما قبله ملازيد صرب مزيد فاعل صرب فعلى هذا المذهب لا يتحقق مادة التنشؤ فلا اشكال والمذهب الثالث للبركوي رحمه الله تعالى وهو كونها اهورا اعتبارية اعتبرها التحويلون لمحافظة قاعدة فهم من انه لا بد لكل ذل من مرفوع لا تكون نفضا حقيقة فان كان المراد من الاتي انهم همها اللفظ او مخرج حقيقه - فتخرج من جنس تعريف لمضمر والمضمر تعرف فاطلاق المضمر عليها محذور فلا اشكال وان كان المراد اعم من اللفظ الموضوع الحكمي والحق في قد حل في التعريف والمعرف فلا اشكال والمذهب الرابع لا يوافق على ما ذهب اليه السالكون رحمه الله تعالى وهو كونه عبارة عن تقدم وكيفية من العمل وهو ما دون الف التثنية سواء كان حركة او حرفا او هيئة الكلمة ولم يبرها عنهما بخصوصهما والفرق بينهما وبين المحذوف بان المحذوف في عين بخلافها ذملي هذا ضمائر الواجبة الاستدراك كونها مفوضة حكمية واللفظ موصوفا حقيقة فتدخل في التعريف ويعرف عند اسكال والمذهب الخامس لمصمم رحمه الله تعالى وهو كونها عبارة عن المرجع فتكون جواهر وامراض فعلى هذا تكون لفظا حقيقة ومفوضة حكما وموضوعة حكما فان كان المراد بالاتي التسميع من اللفظ الموضوع حقيقة وحكما فتد حل في التعريف والمعرف فلا اشكال وان كان المراد باللفظ الموضوع حقيقة فلا تدخل في التعريف لانها حينئذ معرفة عن الدولات فلا دوال فلا وضع حقيقة لانه اكونه امر اسبب يقتضي الشئتين احدهما الدال ولا آخر الدالون فيخرج من المعرف المضمر فاطلاقه عليها محذور فلا اشكال والمذهب السادس لاصحاب ايضا في شرح الوضعية وهو كونها عبارة عن الحكم في التكلم والتخاطب في المخاطب وسبق الذكر في الغائب فعلى هذا يتحقق ان الوضع حقيقة لانه في السبب واللفظ ايضا

على التعريف المشهور لا فطر قد دخل في التعريف والمعرف فلا اشكال
وان حرف اللفظ ههنا بالتعريف الغير المشهور وهو صوت من شأنه ان
يخرج من الفم معتدا على الخرج فان هم المراد من الثاني المقسم ههنا من
اللفظ الحكمي والحقيقي قد دخل في التعريف والمعرف فلا اشكال والافترج
منهجا فلا اشكال ايضا وعلى هذا المذهب لا يصح ان يكون قرائن الضمائر
والقرائن عنده كون المخاطب طرف الخطاب في ضمير الخطاب المستتر وكون
هذا المتكلم صاحب هذا التكلم وضمير المتكلم وكون هذا الشخص ما سبق
ذكره في ضمير الـ (قوله) ان يشار اليه تمسير الحسنة ودفع اشتباه وهو ان
الحسنة لحس السمع متحققة في قرينة الخطاب فلا يصح المقابلة بينهما بان معنى
حسنة اسارة منسوبة الى حس البصر لان الحس قد يستعمل في حس البصر
كما يستعمل في مطلق الحس ومرجح الاول ههنا المقابلة ان قرينة الخطاب
المنسوبة بحس السمع والاء في ذلك متعلق بالمراد والاء في بضو متعلق بشار
(فان قيل ان قرينة سم الاسارة قد تكون وصفا فلا تنحصر الى الاسارة
فلا يكون التعريف المستفاد جامعا لافراده فيقال ان الوصف اذا كان قرينة
لاسم الاشارة المستعمل في الامر العقل كما هو الاكثر فلا يرد السؤال
لانه خارج عن المعرفة كما خرج عن التعريف لانه لا اسم الاشارة المستعمل
في المعنى الموضوع وذو وقع وصفا لم يكن قرينة بل ويدة لها لان اسم
الاشارة اذا استعمل في المعنى الموضوع له فلا بد من اشارة حسية لانه موضوع
اكل مسارا به اسارة حسية فذا استعمل في شيء بدو لها لم يكن حقيقة فلا
اشكال (قوله فان المعين) بكسر الياء بيان احصاء المال (قوله من المعنى المعين)
بيان لما في المراد (قوله انما هو حس) اي الاشارة الحسية خيران (قوله الذي)
هو صفة للراي (قوله باعتبار تعينه) اي مراد الياء فيه متعلقة بشار ومدار بيان
اكون قرينة عقلية (قوله موهود) صفة الضمير (قوله انسابه) اي الضمير
نائب فاص موهود (ان قيل انساب ضمير الجملة لكونه مداول الكلام
ركون قرينة تعصب فلا يصح المقابلة بينهما وينقض التعريف المستفاد
بضمير ههنا ان مراد بقرينة الخطاب م هذا الانساب بقرينة المقابلة
و انفسا ليس بقرينة تعصب لانه من حيث انه معلوم فيكون القرينة

بحسب الحقيقة الملموسة وهي خارجة عن الكلام فلم تكن قرينة الخطاب
 فلا اسكال (فان قيل المعلومة تهتق في قرينة الخطاب لانها اذا لم تكن
 معلومة لم تكن قرينة فيعود المحذور فيقال ان المعلومة فيما هذا العقلية
 ضرورية ومعلومة الانساب نظرية فلذا اعتبر المعلومة فيها دون ما عداها
 فتبين الفرق فلاعود (قوله المعلوم) صفة للمضمون (قوله اليهود) صفة
 لانساب ومعهودية المضمون لا تستلزم معهودية الانساب كما في جاني الذي
 ضرب ابوه فان معلومة ضاربه الاب لا تستلزم معلومة انساب ضاربه
 الاب الى الذي بخلاف العكس فلذا جعل الاول صفة للذاتي والثاني للاول
 لئلا يلزم الاستدراك (قوله امثله) ظرف مستقر خبر لمبتدأ مؤخر وهو ان
 يقول واعترض على التعريعات لانسابتين ضمير العائب قد يرجع الى مفهوم
 كلي كقولك مفهوم الانسان هو نوع ويل اسم الاسارة قد يشار به الى الجنس
 كقولك مفهوم الحيوان هذا جنس ويان اسم الموصول قد يراد به الكلي
 كقولك مفهوم الحيوان الذي هو جنس فينتفض التعريفات المستفادة
 لهذه المسئلة ان جاسه المفظ الموضوع لشخص بامر عام ولم يوجد
 الشخصية في المعنى في الصور المذكورة فلم تكن التعريعات جامعة لافرادها
 وحاصل قوله وقد اجيب ان اسم الاشارة قد استعمل في الامر الكلي
 يكون مجازا والتعريف لاسم الاشارة الحقيقي فيخرج المجازي المذكور
 من المعرف كما يخرج من التعريف فلا اسكال وكذا الموصول والضمير
 للفتاب ويجوز نوحه آخر فيهما بانهما موضوعان الجزئيات
 اضافية كانت او حقيقية فيكون معنى المفظ انودوح لشخص التفظ
 الموضوع لمعين سواء كلياً او جزئياً حقيقياً فيدخل ما دى التفض
 في امر فيهما كما تدخلان في المعرفين فلا اسكال وانسارح اشار الى احد
 الجوابين في الموصول والاخر في ضمنه العائب وايس مراده قصر
 احد الجوابين الى الموصول والاخر الى الضمير حتى يرد عليه سؤال الحكم
 (فان قيل هل يصح في اسم اسارة الجواب الثاني فيقول لا يصح لان قرينه
 اسارة حسية وهي تهتق في الامر العقلي (قوله واضع) جواب
 الاضطرار باسم حروف انسابي بانها موضوعات مفهومات كلية مثلاً

الألف يلاحظ حين الوضع بما يطلق عليه لفظ الألف فيوضع له فيخرج
 من مقسم الأقسام الأربعة كما يخرج منها وكذا جواب الاعتراض بالشخص
 والتعين وجواب الاعتراض باسمي الكتب بأها موضوع بوضع خاص
 لموضوعه خاص على المذهب العربية فيخرج من مقسم الأربعة كما يخرج
 منها (فان قيل لم اعتبروا التعدد في أسماء الحروف ولم يعتبروا في أسماء
 الكتب فيقال ان التعدد ذاتي في أسماء الحروف ككون الحرف ساكنا ومحركا
 والتعدد في اسمي الكتب باعتبار المحال وهو تعدد اعتباري فلان اعتبروا
 الأول وجعلوا أسماء الحروف من اوضاع العلم والموضوع له كذلك ولم
 يعتبروا الثاني وجعلوا أسماء الكتب من اوضاع الخاص والموضوع له كذلك
 والجواب على مذهب التحقيق بأنها موضوع بوضع خاص لموضوع له
 خاص اذا كانت اعلام الاجناس وهو اخفى او بوضع عام لموضوعه
 عام اذا كانت أسماء الاجناس وعلى تقديرين يخرج من مقسم الأربعة
 كما يخرج منها ولا سكال انما العا عند الله (قوله لأجل هذا) اي لأجل هذا
 التسمية المذكور (قوله فمن احاطة) البناء فيه لطيف قال على وضع ولفظ
 تحديده اما مصدر كالكاذبة بمعنى الكذب فيكون النقل الى المعنى اراد ههنا
 نقل المتعلق الى المتعلق بالفتح واما اسم فاعل فان اعتبر النقل فيكون من نقل
 اسم اسبب وهو اصدف رجه لله تعالى اي السبب وهو لا فاعل اصادرة من
 المصنف والاي يكون من طلاق اسم على الخاص لعمومه فيكون حقيقة
 وانسبة الى صميره مستتر رجع الى اوصوف الما قدر وهو لا فاعل على اختيار
 مجازية والاحيدوان كان تكلفا لكونه استعمال اللفظ في غير المراد ومنافيا
 للوضع السابق في العرب ثم لم يرد الحارثي لكنه جازا واتاه فيه لئلا ينب
 اعتبر لوصوف في معناه المسمى مرتب ولا هي النقل يعني بنقل انط الخاتم
 اي معنى مرادها فيدخل انشاء علامة اقل وفي لفظ اخبره راعه استعمال
 في سطور وهو كور لا يرد مناسا لمتصوره فانما تحقق كون ابتداء
 في سطور وهو كور لا يرد مناسا لمتصوره فانما تحقق كون ابتداء
 في سطور وهو كور لا يرد مناسا لمتصوره فانما تحقق كون ابتداء

لاخويه في الاعراب على سبيل القطع بخلاف تسهل بدون الواو لانه وان امكن
 المطابقة لكتبهما على سبيل الاحتمال لاصلي سبيل القطع كما اسار اليه
 الشارح بقوله ويحتمل (ان قيل المطابقة حاصلة بينه وبين اخويه لان
 الاوضاع المذكورة في اخويه ان كان على سبيل الاحتمال في الحاشية كذلك
 وان كان على سبيل القطع ففيه كذلك فبالفرق بينه وبين اخويه فيقال
 ان جرأ لة المعنى تمنع ماسق من الاخوين عن الاعراب الغير المذكور لان تسهل ليس
 فيكون الاعراب المذكور باسبب الى جزالة المعنى مقطوعا فيما سبق
 واعتبارها هنا لا يمنع عن الاعراب الغير المذكور لان تسهل ليس
 مقصودا نسبة بل هو من المقدمة الى البحث الآتي والاعرابان مساويان
 بالنسبة الى الجزالة فيرجع الاعراب الغير المذكور بتطابقة تسهل
 للخاصة في التأييد فيكون المطابقة لاخويه مرجوحة ويمكن ان يجاب
 من طرف المصنف بأنه ترك الواو ليكون تغشا ومجلا لوجوه المختلفة
 مع عدم المسامحة ولو اعتبر ركنة المطابقة لم يترك الواو لكن لم يعتبر ركنتها
 بل اعتبر ركنة المفعول والاحتمال فالظاهر ما قال المصنف (قوله اوباء كس)
 ظرف مستمر منصوب مطوف على مبتدأ (قرنه حال من المبتدأ لا اويل)
 عند ابن مالك اوماء عند الجمهور وهو ان يكون الحاشية مفعولا
 لمعنى التعريف المستفاد من اللام اى عرفت الحاشية (قوله اوصمير) اى
 المبتدأ فالاضافة لادنى ملايسة لانه راجع الى الموصول ادى هو عبارة
 عن المبتدأ لا الى المبتدأ (قوله مع بقاء النظم) اى مع بقاء تنظام الحاشية
 مع اخويه في الاعراب (قوله يحتمل خبر مبتدأ) وهو قوله قدس احتمال الاغص
 على احتمال المعنى لان احتمال الاغص هو المذهب المختار (قوله اى الحاشية
 تسهل الى آخره) دفع سؤال على احتمال الاغص وهو ان الحاشية عبارة عنها
 فاذا كانت التبيهات مرة عنها ايضا لم يستل الشئ على نفسه
 وهو خلاف بان الاستدلال يستل الكل على كل جزء منه فلا اشكال
 (فان قيل س اى شئ يستفاد كل فنيه من التبيهات من لفظ
 التبيهات فيقال ان اف لجمع مثلا بمنزلة الة طقة بين التبعاطمان ففيه
 احتمالان ملاحظة المصنف قبل الحكم وباء كس وما هو بمنزلة كس

فلا اعتراض مبنى على الاول والجواب مبنى على الثاني (قوله استئصال الظرف على المظروف) على ما هو المقرر من ان الالفاظ قوالب المعاني بالنسبة الى السامع (قوله ولا تأن آه) بيان للمعنى المراد من التنبيه ههنا من المعنيين المذكورين في بحث سيبه وهو الحكم العلوم انما هي اسبق للحكم البدهي لعدم البدهية فيه ههنا (قوله اى التنبيه الاول) اشارة الى الموصوف الاول وكون لاه له ههنا الخارجى لكون مدخولها مذكورا في ضمن الجمع وهو التنبيهات واصراب لفظ التنبيه كما ذكر (قوله اى التخيير آه) تفسير للثانية بقرينة متعلق الخبر وهو فى ان مدلولها ليس آه ودفع احتمال دخول الحرف فى اثلثة لعدم صحة الخبر حينئذ (قال المص مشتركة) يكسر الراء اسم فاعل كان بناؤه للمطابقة فيكون اسناده مجازا لان ما يقبل الشركة من الغير حقيقة ما به الاشتراك وهو كون المدلول ليس معان في غيرها والثلثة مشاركة اسم فاعل وان كان بمعنى مسرعة ذكركم الاسناد حقيقة (ان قيل لا يرقى الى مدارجها آه عن كونه ما به الاشتراك لان مدلول كل واحد من اثلثة يكون فيه لاقى غير فحينئذ الاضافة عن كونه ما به الاشتراك فيقال مثل هذا من مساجات المصنفين ان لم تعتبر العلافة بين الكون المطلق والمقيد والمراد لكون المطلق بعينه اظهروا وكون في مدلولها مفعولا مشتركة ومن قيل المجاز يضرب ذكركم الملتزم واردة اللازم لان مشتركة اثلثة في كون مدلولها آه تستلزم المشاركة في كون المدلول المطلق والقرينة مذكر وانما المباشرة في الشركة حتى كان كل واحد منها مشاركا له في مدلوله فضلا عن مطلق المدلول (قوله يعنى ن معنى آه) فائدة هذا التفسير كونه مقددة لدفع السؤال بالتفسير الاتى في قوله وان كانت آه ودفع اسئلة الاستدراك على قول المص ليس معان في غيرها من كون المدلول مدولا للثلثة يستلزم لى كون المدلول في غيره فلا حاجة الى تنقيح بان اللازم له ليس بمراد حتى يلزم الاستدراك من فرد غيره وهو كونه مستقلة بالمفهومية وكون المدلول الثلثة مستقلة بمعية مدلولها كونه مستقلة بالاستقلال بان المراد الاستقلال

في تمام المدلول اشار اليه الشارح بقوله بتمامه فلا استقلال فيه في تمام معناه
 ففي هذا التفسير فوائد ثلث (قوله تلك المدلولات) دفع شبهة تأنيث كانت
 لان ماسبق مدلول وهو مفرد مذكور فكيف يصح التأنيث بل المدلول
 المذكور في المتن وان كان مذكرا بالنظر الى ذاته لكنه مؤنث وجسم بالنظر
 الى اضافته الى الثلاثة فصح التأنيث (قوله اي ليس كل واحد من تلك
 المدلولات) دفع توهم نشأ من رجوع ضمير كانت الى المدلولات وهو كون
 مجموع المدلولات الثلاثة مفصلا باخير وهو خلاف المراد بان المراد كل
 واحد كما سبق في التبيهاات (قوله مفصلا في التعلل الى آخره) دفع سؤال
 التساقيض على عبارة المصنف لان ماسبق من قوله ليس مفسر في غيرها
 يدل على نفى الاحتياج الى الغير وهذا يدل على جوت الاحتياج الى الغير
 فيلزم التساقيض بان النفي السامع بالنسبة الى ذات المدلولات وسوت
 بالنسبة الى تمييزه وفهمه من التاقيض فتصاير اجتهادان فلا تقضى لزوم
 الاتصاف فيه ففي هذا التفسير قاعدتان وقرينة ان المراد ههنا الاحتياج
 بالنسبة الى فهم المراد من المفرد باب الفصل الدال على التكلف وتفسير
 الاسلوب الواقع في احرف وهو يتعين الى قوله يحصل آه واعادة لفظ الغير
 ظاهر (ان قيل اعادة لفظ الغير معرفة لا تدل على المغيرة بين النفي والتأنيث
 لان الشيء اذا اعيدت معرفة فهو عين الاول فية ل ان هذا الحكم اكثري
 قد يعدل عنه كما ههنا لا الغرض من وضع الظاهر موضع التفسير التبيين
 على مقابلة الغيرين وهو يتناقى العينية ويجوز ان يوجد مغايرة بين النفي
 والتأنيث في دفع التساقيض بالنسبة الى الغيرين لان اسير الاول لمتعلق
 والمبرائثاني القرينة والتي بالنظر الى الاول والانيات التي فلا تساقض
 وكلا الدقيقتين مستفادان من تفسير الشارح (وان قيل اخصر الاول
 بقوله الا بالضمام قرينة آه من اي موضع يستفاد من عدم المصنف فيقار
 انه وان لم يستفاد من عبارته ههنا بانصر في نفسه لكنه يستفاد منها
 بقرينة ماسبق وهو ما هو من هذا اقبيل لا يفيد انفسه لا بقرينة مفسدة
 (قوله اذا كان الى آخره) إشارة الى ان انفسا جراب شرط محذوف
 ودفع السؤال الوارد على ملازمة السرمية وهو ان الاستقلال في التسمية

لا يستلزم الاسم بانه مبنى على الفعلة من قيد بنجماها في المقدم وهو معتبر فيه
 فلا اعتراض (قوله لان الاسم الى آخره) دليل الملازمة (فان قيل ان اسم
 الفاعل من قبيل الاسم مع ان تمام معناه لا يكون مستقلا لدخول النسبة
 في مفهومه كما في الفصل فيقال ان المر ~~كعب~~ من مستقل وغيره قسمان
 احدهما ان المحتاج اليه لغير المستقل داخل في المركب وهذا القسم مستقل
 والاخر ان المحتاج اليه بغيره غير داخل فيه وهذا القسم غير مستقل
 كما في الفعل لا يحتاج الى الخارج منه وهو الفاعل واسم الفاعل ملازم
 القسم الاول ادخول المحتاج اليه في ما وضع له وهو الحدث والذات
 ويكون تمام معناه مستقلا فلا يرد لادتراس (قال المصنف الاشارة العقلية)
 اي المعبود يسبق ذكرها (فان قيل لا اتحاد فيها مع ما سبق
 في العنوان لان عنوان ما سبق مع مقدره قرينة عقلية فكيف يصح
 العهدة ههنا فيقال ان الاتحاد في العنوان لا يلزم في امهات اخبار
 بل الاتحاد في الذات كاف فيه على به يمكن ان يوجد الاتحاد في عنوان
 بتقدير اشارة به قرينة فيما سبق اي اشارة عقلية (قوله هذا اي التنبيه
 الثاني) اشارة الى ان هذا التنبيه موضوع لبيان ما به الامتياز كما
 ان التنبيه السابق موضوع لبيان ما به الاشتراك وهذا العرض من وضع
 الحاشية (فان قيل لم قدم التنبيه الاول على الثاني فيقال ان ما به
 الاشتراك جنس وما به الامتياز فصل والجنس مقدم على الفصل فلذا
 قدم التنبيه الاول السوق لبيان ما به الاشتراك واهر الثاني السوق
 لبيان ما به الامتياز (قوله بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة
 لا تعد استغنى) اشارة الى ان اسناد لا تفيد الى الاشارة العقلية مجاز
 عقلي لان المقيد هو لمعنى الموصوع بل انكسر والقرينة معينة لا مفيدة
 (قوله علم ذلك) اي عدم الافادة اشارة الى ان الفاء تعليلية (قال المصنف
 فان قيل كذا هو كبرى اقراس واستله على محمول المطلوب وهو
 لا شيء وصحة مبنوية مستعانة من المذكور فتقر اقراس بان الاشارة
 العقلية هي شخص لا به تنقييد الكل بالكل وتنقييد الكل بالكل
 لا به شخص فادارة عقلية لا تفيد الشخص وهذا من الشكل الاول

ولو وضع بدل الصغرى المذكورة لأن نقيض الكلّي بالكلّي الإشارة العنيدة
 لكن من السكّل اسباب وادعوى والدليل مقيدان بضم الضمير امر آخر
 لعدم الصدق بدونه (قوله أما كونه) شروع لبيان المقدمتين استفادتين
 من موضوع الكبرى اذ كونه وهما المقيد كلّي والتقدير كلّي ونعنى الكبرى
 بديهية لا تحتاج الى البيان (قوله مع ان معنى الموصول شخص على
 ما قرر) اشارة الى سؤال اضافة بين ماسق وبين هذا وهو ان استفاد ماسق
 شخصيه معنى الموصول واستفاد من هذا كناية معنى موصول فتساوي
 (قوله فن حيث آه) اشارة مع البين المطلوب الى دفع السؤال بن استند
 ههنا انه كلّي مع قطع النظر عن الصلة والاستفاد ماسق انه شخص مع
 الصلة والقرينة ثلاث (قوله لا يهر) اجمع شخص (يسر) يعمل
 الكبرى (قال المصنف بخلاف قرينة لخصاص وحسن) ان ظرف مستقر
 حال من فاعل لا تفيد في طرف ادعوى للانسان به ضرورة نفي الحال
 والمضاف اليه خلاف في الكون قرينة بخلاف ما اذا كان الحال عن فاعل
 لا يحد في الكبرى المذكورة ٣ واضاف القرينة الى الخطاب والحسن مجازية
 عقليه لم تكن بديهية ولا تكون حقيقه سنيه كمن صرح البيهقي (قد انص
 داسلك كما جري بين وهذا كلّي) سمى الانسان فيه ضرورة مجموع هذه الامة
 الاشارة العقلية ونحوه قرينة الى الخصاص وان يتاخر لجموع وبلاجه
 عطف وهذا كلّي في الحكم فصح دليل وادعوى بلا ان (س) (س) (س)
 الفاء تفيد عليه ما قبلها لا بعدها واللام كانت في لم استمرالك حدها
 فقول انه تويد العقلية اعمية ولام تعبير اعمية وحيث وقول لا تفيد
 العقلية اعمية لما قبلها الى ما بعدها واللام تعيد اعمية لما بعدها الى
 ما بعدها فلا استمرالك (فان قيل فيلزم الدور لان العلم بما به يتوقف على
 العلم به كما هو مقتضى اعمية واعم به قلها يتوقف على اعم به بعده
 كما هو مقتضى لام على اجواب الاجبر فيقال لا تكون اعمية بديسة الى
 شخص واحد حتى يلزم الدور من اعمية المستفاد من عديسة او علم
 المتع واعمية المستفاد من لام بديسة الى استغنيته برخصه لا تفير
 قياس التوقف حينئذ هذا بان هم بعدم العادة ويلاذون سرفوف

٣ لان تعيد اعمية
 بديسة وان كان
 عن لاشارة العقلية
 لكنه لم يشترط
 بغير كونه قرينة
 فلا يكون بالنسبة
 ظاهرة على تعدد
 وقوع الحال عن ضم
 لا يحد في الكبرى

آخر ومنع ملازمة الضرعية لدليل المصنف رحمه الله بأننا لنسلم لزوم الكلية
لعدم افادة التشخيص كيف وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية
(قوله اللهم) اشارة الى ضعف الجواب لانه يحمل لفظ كلية على الجبار وسعنا
اللهم لا تؤاخذني فيما اقول في مقام الجواب (قوله الا ان يقال) استثنائه مفرغ
فالتقدير وفيه بحث في كل وقت من الاوقات الا وقت ان يقال وحاصل
الجواب نهر ير اذالى والمطلوب وهما كونه كلية بان المراد كونه كلية مجازا
بالنسبة الى فهم السامع من الموصول مع مجرد قرينة الصلة مع قطع النظر
عن الانحصار الخارجى فاندفع منع الملازمة لان لزوم كونه كلية بالنسبة الى
فهم السامع لعدم افادة التشخيص ظاهرا واندفع المعارضة لان مقتضى
دليلها كونه جزئيا بالنسبة الى 'وضع ومقتضى دليل المصنف رحمه الله تعالى
على تقدير انه يرى كونه كلية بالنسبة الى فهم السامع فلا تاتي بين مقتضيهما
فلا معارضة ويمكن الجواب من طرف المصنف بتبع ملازمة دليل المعارضة
بأننا لنسلم لزوم كونه جزئيا لكونه موضوعا لتشخيص كيف والمراد منه فيما سبق
المعين من حيث انه معين كلية كان او جزئيا لدخول مد اول علم الجنس
فيه كما سبق وتقرير المجاز في نطق كلية في جواب اشار ح بالتركى هكذا اسم
موصول مجرد اشارت عناية ايله سامعك فهم ايتديكي معناه نسبتته لفظ
كلينك مد اولته انسان كى تعدد دة تنبيه اولدى جونسندن اولدى
اد عا اولدى لفظ كلينك مدبولته انسان لفظى كى موضوع اولان لفظ
كلى سامعك فهم ايتديكى معناه نسبتته اسم موصول د استعمال اولدى
استعارة مصرحة اصلية اولدى (قوله لان الموصول كلى حقيقة) عطف
على ان الموصول عد كلية وفي بعض النسخ لان الموصول آه وفي بعضها
لاعلى ان آه تخيذ عطف على نفارا (قوله والا فلا يستقيم كلامه) اى
وان لم يكن المراد ما ذكر بل المراد انه كلى حقيقة ولا آه (قوله اذ القرينة
المفيدة) اى القرينة المستفلة في الافادة (قوله ان اصبرت) فلا فرق
فلا يستقيم قول المصنف رحمه الله وهذا كلية (قوله وان لم تستبر)
فلا فرق ايضا فلا يستقيم قواه كانا جزئين فلفساد عدم 'الاستقامة اول
الشارح بما ذكر فلذا ضعف الجواب لكونه تاويلا بلا قرينة ومجرد ورود

الاضراض لا يكون قرينة (قوله اكن لما كان الى آخره) دفع وهم واسماء نشأ
 من التردد المذكور في وجه عدم الاستقامة والاستقامة في التعبير وهو
 ان الامور الثلاثة مع اعتبار القرينة المستقلة متساوية فاعتبارها في الضمير
 واسم الاشارة حتى حكم فيهما بالجزئية واعتبار القرينة الغير المستقلة دونها
 في الموصول حكم وهذا الحكم يلزم على المصنف رحمه الله تعالى على تقدير
 جواب السارح وتحريره وهو باطل فلم تلت اللازمة بل ثبت منها كما قيل
 الجواب وتقرير الدفع بان هذا التعبير لا يلزم الحكم لان القرينة الظاهرة
 في الموصول هي مضمون لصالته نحو ان قرينته هي الصلة فلحكمهم
 اعتبر المصنف رحمه الله تعالى القرينة الغير المستقلة في الموصول حتى حكم
 بانه كلي بالنظر اليه دونها لان القرينة الظاهرة فيهما مستقلة فلا تحكم
 (قوله على ذلك) اي على حكمهم او على اللفظ ظاهر من القرينة هو
 مضمون الصلة قوله او بما سبق في ما حدث ان تقسيم وهو اشياء فالوضع
 اما مستحسن (ان آخر) تعسرا من قرينة وقوعه في التبيين لانه يقتضي
 العلوية فيه فان قيل يلزم حيث نشأ الاستدراك في قوله هلكت من هذا
 التبيين لان معلومية مستفادة من فقد تنبيه فالتناسب ان يقال بدون
 هلكت ان في بينهما كذا وكذا فيقول هلكت تصريح بما علم منهما
 من نقض تنبيه بينهما من يسهل رد الانكار كما بقوله وايضا فيرد
 تقسيم الى فرد والنسب في عدم رد التأكيد فلا استدراك (قوله
 مر حيث) اما متعلق بعلم او متعلق به في الشرح والمعنان متلازمان
 لان اسبق في هذا المقام يستلزم العلم بالفرق فيه في الجملة وبالعكس (قوله
 بخصوص) يريد به بخصوص الى ان يقتضي في علم اجنس فالجواب
 ان المراد منه تعين نوع الموضوع له وعدم تعدده باثبات وان كان
 متعدد بوجه واحد وورد بخلافه في ضمير ذاته موضوع لكل واحد
 من التخصيصات في تعدد الموضوع له يات في العلم الجنسي لا يتعدد بالذات
 فينتفي عن يمينها ويد على قوله وايضا بعض الاعلام الموضوع
 به حقيقة الموضوع بكليته صرف في فرد كافطة الجلالة لانه لا خصوص
 في هذا يرتفع تكلف بعض الفرق على العموم فالجواب ان كون آلة

اللاحظة كلية متحصرة في فرد لا يتناق خصوص الوضع لان عمومته يقتضي تعدد الموضوع له بالذات في الخارج وهما لا يتحقق فيه فلا عموم ولا تناق (فان قيل تعدد الموضوع له يتحقق في العلم المشترك فتصدق عموم الوضع فلا يصح هذا الفرق بين المضمحل والعلم المشترك فيقال المتبر في عموم الوضع وخصوصه في معام الفرق العموم والخصوص بانسبة الى الوضع الواحد ولا تعدد في المشترك ولا عموم بالنسبة اليه ويتحقق تعدد الموضوع له وعموم الوضع بالنسبة اليه في المضمحل لانه موضوع لكل واحد من اشخاصات موضوع واحد فيصح الفرق بينهما (وان قيل تخصيص الفرق بينهما وبين الضمير فاسد لضعفه في الاسارة والموصول فيقال عبارة المصنف رحمه الله تعالى محمولة على التثنية او على حذف المعصوف والتقدير على الاول والضمير مثلاً وعلى الثاني والضمير واسم الاسارة والموصول والقرينة على الجمل المذكور ظهور الاتحاد بين التثنية في الموضوع له والوضع مما سبق (فان قيل لم ذكر الضمير وترك اخويه في الجمل المذكور فيقال لوجود المناسبة في الجمله بين العلم وبين الضمير بان معنى العلم مستفاد من جوهره ومعنى المضمحل مستفاد بقرينة صفة اللفظ وان لم يستفد من جوهره فقط ولهذا المسألة ذكر الضمير في بيان الفرق لانهما تقتضي كمال الاعضاء في الفرق بينهما دون غيره من اسم الاسارة والموصول لان مدلولهما مستفاد بذريعة خارجة عن صفة اللفظ وجوهره وهي الاسارة الحسية والعقلية فان قيل لم يذكر الحرف في الجمل المذكور مع ان الفرق بين العلم والحرف كما فرق بينهما وبين اسم الاسارة والموصول فيقال لم يعتبر لفرق المذكور بينهما وبينهما لظهور الفرق بينهما من جهة اخرى وهو الفرق الاتي في التبيين الاتي بين الحرف والفعل والاسم شامل لهما وان ادرحت الحرف في الجمل المذكور لكونها كذا مورا لتثنية في الفرق المذكور لكان جائزا (فان وايضا قد عسى لحرقه) يد عليه ان العرض من وضع الخاتمة بيان ما به الامتياز والاشتراك والتفاسد ليس من احدهما فالجواب ان الغرض من بيان الفساد بيان الامتياز في الجزئية لامور الاربعة فيكون العرض من هذا التشبه بيان ما به لاستراته وما به الامتياز فلما اخرج عن التشبيه

فان قيل لم لم يترك الاستعمال في الصطلي الرئي بان يستعمل من الصطلي
 المتكافئ في التجاوز فيقال التجاوز المراد في امثال هذا المقام الصطلي واللازم
 الصطلي المتكافئ الحسي والعقلي ليس بلام فلا علاقة بينهما قلنا اختبر
 الاستعارة في الصطلي الرئي حتى يلزم له التجاوز العقلي وقرينة التجاوز
 في المرتين الاولين عدم امكان الصطلي المتكافئ وهو ظاهر والصطلي الرئي
 لان تقسيم الجزئي اليهما لا يقتضي تحصيلهما من اسم الاشارة بل حده
 وفي المرتبة الثالثة مذكوره سالا (قوله حيث لم يشبهه التقسيم) اشارة
 الى ان استعمال دون يقتضي اقتضاوتين المتصافين اليه لا يبين
 بين الحال في معنى الصطلي بل بحسب الوجود والعدم والعامل ههنا
 التقسيم وهو متحقق في العلم والضمير ومتصف في اسم الاشارة (قوله فلنا)
معمول له نصريح بما اشار اليه فيما سبق بقوله اي بناء على آء (قال المصنف
 حينئذ) يدل على ان التسمية السابق للتفنن ولكمال الظهور (قوله اي
 من التقسيم المذكور) اي مباحث التقسيم والتقسيم المذكور في قول
 المصنف رحمه الله تعالى والثاني ان مدلوله آء اي من قوله تعين بانضمام ذلك
 الغير اليه (قال انه لا يستقل بالمفهومية) ضمير انه ما راجع الى الحرف فلا يصح
 الحمل هذا على معنى قول النحاة لان معنى قولهم الحرف ما يبدل الخ كل والحرف
 لا يستقل الخ جزء فثبت البايئة واما راجع الى المعنى في معنى في غيره فلا يصح
 الحمل ايضا لان معنى لا يستقل بالمفهومية جزء معنى قولهم وهو كل فثبت
 البايئة فالجواب على الاول بان معنى انه لا يستقل الحرف ما يبدل على معنى
 لا يستقل بها فالدكور جزء والمراد كل اما بطريق المجاز ان اوجظ علاقة
 الكلية والجزئية او بطريق المسامحة ان لم تلاحظ وعلى الثاني يعتبر مكرس
 المذكور باحد الطريقين يعني معنى قول النحاة الحرف آء معنى قولهم يعني
 في غيره في الحرف ما يبدل آء فان قيل زيادة الف وتون في انه مكسورة او مفتوحة
 فيقال مكسورة قطعاً لا به ادق فتح لم يصح الحمل على معنى قولهم لان المعنى
 لا يثبت على الاول دلالة الحرف على معنى لا يستقل بها وهي لا تعهد بمعنى
 قولهم وهو معنى الحرف ما يبدل دون دلالة الحرف آء وعلى الثاني عدم استقلال
 المعنى بالمفهومية وهو لا يتعهد بمعنى قولهم وهو معنى معنى في غيره لان معناه

(قوله حالهما) أي السير والبصرة حال السير كونه مبتدأ به وحال البصرة
كونها مبتدأ منها السير وكون معنى الحرف آذ ومر آذ محمول على التشبيه
في الكون غير مقصور ووسيلة (قوله على هيئة الانتشاء والارتباط) وهو
تفسير الانتظام يعني أن معنى ابتداء الحرفي يكون آلة الملاحظة حال السير
بالنسبة إلى البصرة وحالها بالنسبة إلى السير ولا يكون آلة للملاحظة حالهما
المطلقة (قوله وهذا) أي كسر المعنى لمحوظ قصداً ومكونه ملحوظ تبعاً
(قوله باعتبارها في نفسه) إشارة إلى أن في نفسه بمعنى البدء السببية (ودفع
نزاله) ورد على رجوع الخبر إلى المعنى وهو أنه انما يرجع الخبر إلى المعنى
يلزم طريقاً شياً نفسه به في معنى السبب لا اعتبار فلا يكون بالطريقة
حتى يرد عندئذ المذكور وتقرر الجواب في ما ترى هكذا ما ثبتته
سببية السببية ظرفية مطلقة به تبيينه أو لا يرد عندئذ في سببية أو لا
أو لا يرد في سببية تبيينه تبيينه مطلقة بك جزئياته موضوع أولان نفس في
سببية سببية تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
سببية تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
المذكور بعد حل في معنى السببية أنه يستلزم سببية معنى السببية
بأن سببية تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
أما في تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
إلى الغير واجواب المذكور إلى هو الكمال أي به يتوجه لا باعتبار
خارج عنه (قوله وأما) أي يكون في معنى الاعتبار والذهب قبل الحرف
تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
كون غير ظرفي المعنى يقتضي كون المعنى لا يلزم وأول التعريف وهو
مادل على معنى يقتضي كونه مع ولا الحرف في جوابه سبب دفع الزيادة
وأن قال ولذلك قيل (قوله) أي باعتبار ذاته (قوله) أي باعتبار
ذكر من الجواب وتبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
خرجي بتبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه تبيينه
وإشارة إلى دفع سؤال وهو أن المعنى الخاص بالغير المطلق يقتضي في فعل

تألف صورتي يتو اعرية
 يكون الاثنى عشر
 الخارجية عند هذا القس
 لاعلة عالية او جوة
 ذكر المتعلق في الحرف
 يكونه معلوما في الخارج
 واما الاشبه به
 الخارجية قاله اعليه
 المكس ٧٥

یا اترام و کبر مقتضی
فلا یجوز الی تقدیر داری
الترام ذکر است در کتاب
ایستادگی

والاسم لان معناهما حاصل بلفظهما وهو غير للمعنى فيكون تعريفا غير
نافع لاخباره (قوله بعد التوضيح) اعني اذا عرفت معنى ما ذكره ابن الحناجب
رحمته الله تعالى وما قبله (قوله اذ هو آله للملاحظة) يعني تابعة لاغير في الملاحظة
فلو لوحظ بدون التغير لم يخلو خلاف المعروفين (قوله لا لان الوضوح) حطفت
على قوله لتبصيل (قوله الا فرادى صفة لعناء) احتراز عن معناه التركيبي
مع التغير لان الاحتياج فيه مشترك بين الثلاثة وهو يختص بالحرف لا بحجاب
ذكر المتعلق معناه الا فرادى فلذا قيد به (قوله ولولم يشترط الى آخره) بيان
للمقدمة الشرطية للغياب الاستثنائي المستقيم ٧ وتقريره بانه اول ما يشترط
اذا وضح هذا لا يمكن فهم معنائه الى آخره يعني لم يجب ذكره متعلقه في فهم
معناه لكن اشترط الى آخره وهذه المقدمة معني قوله لان الواضع اشترط
فوجب ذكر متعلقه في فهم معناه (قوله طائفة يرجع اليه) علة تدفق في قوله لا
اواضحه وانما شديدين انما هذه الواضحة تقريره بان هذا الاشتراط باطل
لانه امر لا يرجع الى ما قبله بل يعود اليه وهذه المقدمة المذكورة في التوضيح
وكل امر لا يرجع الى ما قبله فمقتضىه وانما من الواضحة وهذه العلة سطورية
فهذا الاشتراط قاسد (قوله وايضا يعني) قول كافيت طائفة لا يرجع اليه
فهذا انما قال من انقضض اليه يعني الى انقضض الحقيقي المشار اليه بقوله وهو
مشترك الى آخره. ودفع دفع التوارد عليه المشار اليه بقوله طائفة طائفة الى قوله
تصريحه الى آخره. ووجهه على الفرق مع قوله حيث لا دليل الى آخره
دفع دفع البطلان البطلان وتقريره دليلان التزام ذكر المتعلق بانه كلما التزم
ذكر المتعلق في الفرق في الاستعمال اشترط الواضحة هذا لكن المتكلم
حتى ثبت الاشتراط وهذا التقرر يوجب تقرر تقرر بانه مختص بغيره وتقريره
بان هذا الدليل قاسد لان هذا الدليل جار في الامور الخارجية لا في الامور
الداخلية بخلاف ما حكى من هو موافق لما ذهب اليه من ان يكون
الامر الداخلي حجة في كل ما قبله من الامور الخارجية وانما في الدليل ما قبله
وحيث ان الفرقان بينه وبين كل الفرق ذكر المتعلق في حصة الامور الخارجية
لكن في الفرقان بينه وبين كل الفرق ذكر المتعلق في حصة الامور الخارجية
ولذلك المتعلق في حصة الامور الخارجية

و يبان القاطع بان هذا البند باطل لانه مستلزم للترجيح لا لجمع و كل
 ما يستلزمه كذلك فهو باطل فهذا البند باطل وعلى اصل الدليل بعض
 آخر غير متدار اليه في الشرح وهو ان هذا الدليل وهو ان الوضع اعم
 لانه لو صح لم كون الحرف بعد وجود الشرط مستقلا والثاني باطل والمقدم
 مثله ثبت المطلوب وهو فساد اصل الدليل (قوله واما ان هجوم الوضع
 الى آخره) عطف على تقدير تقديره هكذا اما بيان معنى الحرف في هذا الباب
 بان هجوم الوضع الى آخره والغرض من هذا ايضا هجوم الوضع بالمثل
 وان فهم هجوم الوضع في الحرف خاصة بينه وبين ان معنى الحرف في الجملة
 لا هو في نفسه على هذا (اي على لفظ من سائر الحروف كالياء فان الوضع
 يجعل معنى الالف في الاتفاق وفي المسافة لا بشرط شيء ونقول به كل
 واحد من الالفات التي المستحصية بالحروف ثمة موضع الياء لكل واحد
 من هذه المستحصيات (فان الصنف بخلاف الاسم والفعل) تعرف مستقر
 مكانه من الحرف لكونه معرفة باللام فيكون داخل تحت اثنين يابوا سطحا
 فيكون المثلث غير عدم استقلال الحرف واستقلال الفعل والاسم (فان
 قيل ان عدم الاستقلال بين من تعريف الحرف والاستقلال لم يبين فيلزم
 الكذب بالنسبة اليه فيقال يستفاد من مانعة تعريف الحرف انه كل
 ما ليس بحرف ليس غير مستقل بل كان مستقلا فالفعل والاسم غير الحرف
 فيهم كونهما مستقيمين من تعريفه بلاحاطة منه فلا يلزم الكذب
 والسؤال والجواب عند ان على تخصيص اشارة هذا في من هذا تعريف
 الحرف والافلا يرد السؤال لان استقلالهما حيث استفاد من التقسيم استفادة
 ظاهرة كما لا يخفى لانهما (قوله فان معنى الاسم الى قوله فالجواب) بان
 المستحصية ودفع اشتباه وهو ان الخالفة بين الحرف والاسم موجودة دون
 الحرف والفعل لان معنى الخالفة بين الحرف والفعل غير مستقل وان كان بعض
 هذا مستقلا بل انما يقع بين اثنين لا يقتضي المغايرة بينهما من جميع
 الوجود بل تكون المغايرة من جهة واحدة وهي موجودة في الفعل فالمغايرة
 موجودة ايضا (قوله والاصل) اي اصل الكلام في استقلال معنى الفعل
 وعدمه ايضا (قوله واما بالمثل) قوله وعلى نسبة مخصوصة (قيد مخصوصة

وهو المراد ههنا بتريخية فلا بد من ذكره وأما إذا كان موضوعاً لتسمية
الحديث إلى فاعل ما فلا يتوقف على تعيين الفاعل وذكره إلى يتوقف على
تعيين الحدث وهذا حصة فاعل ما لا على التعيين (قوله لكن بلفظ) أي
أنه الفعل لا يدل عليه أي على الفاعل المدين لئلا مطلقاً التزمنا أو تضمننا
أو عطفاً بقية (قوله فلا يتحصل ذلك الجزء) أي التسمية المذكورة لفاء فيه
مشفرة على ما قبله أي إذا لم يمكن إيقاع تلك التسمية بالتعيين الفاعل مع عدم
دلالة لفظ الفعل عليه مطلقاً سواء كان التزمنا أو تضمننا أو عطفاً وقد وان دل
التزمنا على فاعل ما (قوله فالفعل إلى آخره) القاء جواباً لاسرط محذوف
فالتقدير إذا عرف المذكور من والاصل إلى ههنا فالفعل آء (قوله نعم) دفع
وهم ناشأ من الاكتفاء بقوله فلا يصلح من يحكمه حاي بقي دون أن يحكم به
على شيء وهو أن لفعل بمجموع معناه يصح أن يكون محكوماً به بأن كونه
محكوماً به إنما هو باعتبار الحد لا باعتبار مجموع معناه وجره بسببه حدثاً
فدر الجية بقوله أعني الحديث وحده (قوله ففسار الفعل إلى فإن قلت)
فذلكم التمسك من لئلا ههنا واحد بالحائفة الاستفادة من قول المصنف
بخلاف الاسم والفعل بعد التفصيل (هذا خبر ثوري بمجموع معنى الفعل
غير متمم مثلاً يستلزم الاستقلال بكون مجموع معنى فاعل محكوماً
عليه في هذا المقول فيستلزم كونه مستقلاً وغير مستقل وكذلك
قوات معنى من غير مستقل ففسال أن لمجموع معنى الفعل حثيثين حثية
كونه في قالب الفعل وحثية كونه في قالب الاسم وهو لفظ بمجموع
معنى الفعل وعلى الثاني يكون مستقلاً ومحكوماً عليه لعدم الاستقلال
وعلى الأول يكون غير مستقل فلا تنافض لاختلاف الجهتين
وكذا المعنى من حثيثين حثية كونه في قالب الطرف وحثية كونه
في قالب الاسم وعدم الاستقلال بالنسبة إلى الأولى ولا استقلال بالنسبة
إلى الثانية فلا تنافض وكذلك قوات بسر فعل ما ض لان الفعلية
تنافي لا تنافي وهي تنافي فيقتل أن لتصرجهين جهة كونه مراد به
نفس هذه جهة كونه مراد به المعنى واقفاً في التركيب ونصر بالنصر
الجهة الأولى يكون اسماً ومحكوماً عليه وبالنظر إلى الجهة الثانية يكون فعلاً

في الجملتين فلا تنقص وهو ان الحاك مستعمل وايم
 والحكي غير مستعمل وفعل وحرف (قوله فان قلت الى آخره) اذا عرفت
 ان الفعل باعتبار مجموع معناه غير مستعمل فيه ومنفرد عليه للسؤال ومورده
 والمثلاً قوله وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله الى قوله الا ان اخذهما
 (قوله كذلك) اي كصحة الى المنسوب (قوله مع انها حالة) اه قلت اشارة
 الى منشأ السؤال (قوله في ذلك) اي ~~كون~~ النسبة مضمومة الى المنسوب
 دون المنسوب اليه وتقرى بالسؤال بان مجموع معنى الفعل مستقل لانه
 لو لم يستقل لزم دخول النسبة فيه ولولزم دخوله لزم الترجيح بلا مرجح
 وهو باطل بل النسبة مضمومة اليهما ومد اوله لهيئة الجملة دفعا للحكم
 وهذا التقرير يبنى على كون الاستفهام ابتكاريا ولا حاجة الى التقرير على
 تقدير كونه استفهاميا وعمرى الجواب بالمتع يا نا لانسم اذا دخلت النسبة
 في معنى الفعل لزم الترجيح بلا مرجح كيف وههنا مرجح لدخولها وهو
 كون النسبة صفة للمنسوب ومتعلقا بالمنسوب اليه كضرب زيد فانها فيه
 تيسر الضرب زيد فاثبتت صفة قائمة بالضرب دون زيد بل متعلقة به
 تعلق الموقوف على الموقوف عليه لانها تقتضي الطرفين ~~ك~~ الوجة
 القائمة بالاب المتعلقة بالابن تعلق الموقوف على الموقوف عليه لان تحققها
 شوقف على الابن (قوله فان قلت كما ان الى آخره) اي اذا عرفت جواب السؤال
 المذكور في عدم استقلال مجموع معنى الفعل بفاعل فان قلت بالنظر الى
 الفعل والفاعل الى آخره فهو مناسب لهذا في الجملة وههنا دعوى مطوية
 وهوان الفعل مع الفاعل لا يكون محكوما عليه اوبه وهذه الدعوى مستفادة
 من لفظ النسبة التامة في الاعراض السابق وهي مورد السؤال ومنشأه
 كون الضم مع الفاعل محكوما عليه وبه وتقرر فان قلت الى آخره بان
 الفعل مع الفاعل يكون محكوما عليه اوبه لانه لو لم يكن كذلك كانت صفة
 مع الفاعل لزم الترجيح بلا مرجح لكن التالى باطل وكذا المقدم فثبت المطلوب
 وبان الملازمة في المرح وتقرر بجواب اجيب يا نا لانسم لزم الترجيح
 بلا مرجح لعدم كون الفعل مع الفاعل محكوما عليه اوبه كيف والمرجح
 متحقق وهو كون النسبة في الفعل مع الفاعل على تامة وكونها في الصفة مع

الفاعل ناقصة (قوله أصلاً) سواء كان بطريق أن يكون المحكوم عليه أو به
 (قوله فلهذا آه) لتكون نسبة الصفة تقييدية أو تكونها غير مقصودة
 بالذات بالآفائدة بلا حظ بجانب الذات فآه كسائل مخرب ولا حظ بجانب
 الوصف كزيد صواب (قوله فإن قلت ما ذكرته) أي آفا هرف جواب
 السؤال المذكور فإن قلت آه وهذه مضارعة أخرى لدهوى المطبوعة
 المذكورة فهي النور للقول ومنشأه قول النصارى من أن المنشأ وتقرير
 السؤال بأن الفعل مع الفاعل يكون محكوماً به لأنه لو لم يكن لزم النفاة لا ذكره
 النفاة وهو مذکور في التشرح لكن التنبأ باطل والقسم كذلك فثبت الكون
 المطالب وتقرير خلاصة الجواب بأن المراد من الدهوى المطبوعة
 أن الفعل مع الفاعل مع النسبة المقصودة بالذات لا يكون محكوماً عليه
 أو به ومنع الملازمة بأن لا فاعل لزم النفاة لعدم انكون المذكور
 كيف ومبني ما ذكره النفاة أن الفعل مع الفاعل ومع النسبة الغير المقصودة
 يكون محكوماً به وعدم انكون المذكور بالنسبة إلى النسبة المقصودة بالذات
 فلا تنافي ولا لزوم (فإن قيل كون النسبة مقصودة بالذات يساق كونها إحالة
 بين الطرفين ومحظوظ بها فيقال أن التبعية في الملاحظة لا تنافي المقصودية
 في الآفائدة من اللفظ لتعارضه في التبعية والمقصودية (قوله صريحاً مطابقة
 بقرينة التزاماً) والحكم المذكور في هذا المقام في أي موضع كان بمعنى المعلوم
 وهو الثبوت ههنا لا بمعنى العلم والتصديق بقرينة يفهم لأن المفهوم من
 الكلام المعلوم لا العلم (قوله أيضاً) أي كقام أبو زيد وعني كذلك أي كقام
 أبو زيد فيكون أيضاً متعلقاً بطرف الشرط وكذلك متعلقاً بطرف الجزاء
 وهو لم ترتبط فلا يلزم الاستدراك فاعلى هذا يكون أيضاً خبر كان وكذا
 من جملة الجزاء ونفط كذلك محمول على التأكد (قوله ومن ثم) أي لاجل
 عدم ارتباط قام أبوه إلى زيد إذا كان معنى أبوه قام أبو زيد (قوله قام أبوه
 جهة ليس بكلام) يعني ليس قام بمعنى قام أبو زيد (قوله لغيره عن إيقاع)
 ليعمل ليس والإيقاع التصديق (قوله) بقرينة متعلق لغيره (قوله وأراد)
 عطف على ذكر زيد (قوله) - هـ - وجوده مع الإيقاع (الواقع في الجملة
 الصغرى لأن انقضى الناطقة بسيطة لا تنو جه بالعادة قصداً ويتلوا إلى

الشئيين وظاهر من بيان القرينة لكون نسبة الكبرى مقصودة ان نسبة
 الصغرى ليست بمقصودة في زيد قام ابو دوان كونه مقصودة من وجوه الخلفته
 للقرينة انما العلم عندنا (قال الخامس) قدم الرابع على الخامس مع ان ذكر ما ذكره
 في الخامس فيما سبق مقدم ما يقتضي تقديمه على الرابع لانه يتعاقب تحقق معنى
 الحرف وهو بعض المرض من تأليف هذه الرسالة بخلاف الخامس المتعاقب
 بالفعل والنسبة فلذا جعل الرابع رابعا والـ الخامس خامسا (قوله بماسق) اشارة الى
 ان الـام في الفرق لاهمها الحارجي سبق الذكر فيما سبق (قوله الصويون
 حوا) تارة الى ان هذه الحد في الفعل لاهمها الحارجي بمرئ النشرة لاهمها
 الحارجي بمرئ النشرة لاهمها الحارجي بمرئ النشرة لاهمها الحارجي بمرئ النشرة
 من تقسيم المنصف بل ان اراد الحد المشهور بين القوم وهو ما ذكره الشارح
 (قوله بانه اي النفس مادل آه) يراد به انه قد سلم الدور لانه اخذ في طرف
 التعريف المعروف بضميراته فيما لا يملك الاستلزام كيف راعى به تسجيرة
 فيكون المراد بان تعريفه يعرف اولاد التعريف تانيا وانما يلزم
 اسرار كماله صفة يسر وسرور وكيف والمراد من بانه مادل بطريق ذكر الكس
 وراية ان يعرفه وقومه في مادل حدوا وقائمة الجار الاسرة الى ان بيان
 التعريف لا يكون بدون ذكر العرف حتى كان ان يعرف يكون كالجزء من
 التعريف (قوله فليس بمانع) تدبر على القضيةين المذكورتين قبله
 لان عدم المنع يقتضي صدق التعريف على شئ وعدم صدق العرف عليه
 وقوله ان صوابا يصدق عليه هذا الحد اشارة الى القضية الاول وقوله
 وليس بعمل اشارة الى القضية الثاني (قوله فما سبق) تفريع على تفصيل
 شرح ما قبله فانه اني المار يعني ان فاء في فائه لتلليل لعدم
 اورود (قال اصنف رجه لاهمها الحارجي بمرئ النشرة لاهمها الحارجي بمرئ النشرة)
 ان نسبة من مادل على الا بات بل الفعل يدل
 على سبوت - دلل على دلل - بهم المعنى الاصلاحي وهو
 وقع وسيرت ههنا في امرى لاهمها الحارجي بمرئ النشرة لاهمها الحارجي بمرئ النشرة
 نعم - سبوت - بهم المعنى الاصلاحي وهو وقع وسيرت ههنا في امرى لاهمها الحارجي بمرئ النشرة
 ان الحد سبوت - بهم المعنى الاصلاحي وهو وقع وسيرت ههنا في امرى لاهمها الحارجي بمرئ النشرة

نسبة في التعريف والافراز تكرار النسبة في افراد الفعل وهو استعملت
 فيها فيقال ان المراد به ما صدق عليه الحدث فلا يكون النسبة
 مستفادة منذ لان القياس بالغير انما يصبر في ما هيته في ما صدق عليه
 حتى يجر احد المذكورين (فان قيل لم قال المصنف الى موضوع معنى
 محل قيام الحدث ولم يقل الى شيء فيقال اشارة الى ان الفعل موضوع
 بحسب اصل الوضع للنسبة القاميد لا الوقفية وان كان موضوعا لها
 بحسب الوضع الثاني (فان قيل فيلزم خروج مجهول عن تعريف فيقال
 لا يلزم لان المراد من الدلالة في ما دل الدلالة بحسب اصل الوضع وهي
 متصففة في المجهول فيدخل فيه كما يدخل الافعال المتلخصة عن الزمان
 كنعم وبئس (فان قيل لا يدخل في موضوع ما والى موضوع معين حتى
 يقال ان احد المذهبين مذهب الوضع بنسبة الى فعل ما اولى فاعل
 معين فيقال لو قال احد هما يلزم خروج افراد الفعل عن تعريف عن
 المذهب الآخر ولو كان كليهما يلزم التطويل فيقال في موضوع مطلقا
 ليسهل كلا المذهبين مع الاحتياط (قوله على ان الحدث) لتعليل لعدم الوجود
 المقيد الى القول المصنف رحمه الله تعالى وبئس ما دلت عليه آخرة اسم الوجود
 خلفاتها من المين فلا يلزم (فان قيل لم يقل وصادف على حدث
 اعتبر اولاه حتى لا يحتاج الى تفسير) ان فيقال في اختصار مع الاستعداد الى
 ما ذكر في التعريف (قوله من المصنف) فان كانت قوله فانه اى فاعل واحد
 كلام المصنف رحمه الله تعالى ما ذكره الشارح ان المعنى في قولهم ما دل على معنى
 في نفسه ليس بزمان بقرينة مقتضى بعده بقرينة قوله فاعل واحد اى
 الى نفسه وهو فعل وليس بنسبة لعدم استقلالها وليس بنسبة الى المجرى
 المذكورين فان اراد الحدث لكن لا مطلقا الى ان حدث انتهى خبره من
 طرفه ليس اعتبارا ولا وبانتهى بقرينة شارة لحدث في الفعل فلا يرد ضارب
 من ذلك ان المقيد به لا يكون تولا اصدف فانه لا يراد من معنى
 في نفسه وحدهم تعريفه فعل فلذا يرجع خبره الى معنى لا الى خبر
 لان ما دل على ان ليس بهذين حرفين ويمكن على حد الفعل على حد
 المستبعد من التقسيم فيكون خبره الى ان الفعل وهو نص في صدق

فان قيل انه اذا كان
 التعريف راجعا الى الفعل
 كان تعريفه فيكون
 راجوعا اليه من حيث
 قوله لا بد من فعل
 فيقال ان اللازم لمرجوع
 الى تعريف بواسطة بيان
 خبره ونفي التعريف
 بقوله لا تعريفه في
 تعريفه بانذاره
 فلا يثبت في

فان قيل ما وجه

الاولوية يقال انه اذا
ازيد بالذات المستقل
بالفهمية ليعنى
المقابلة في الظاهر الى
نسبة بينهما بلا اعتبار
فيكون مثل كلال الذهن
مخلاف ما اذا اريد به
الماهية لانها تشمل
نسبة بحسب الظاهر
فلا يصدق المقابلة بلا
بل في الظاهر ولا انها
تشتمل مذهب الماهية
فخ وحده فيه

العام الى الجنس والى الماهية يكون حادثا او عين الماهية المستقلة (فان قيل هذا
الزمان لم يذكر في المصنف على نحو هذا الجمل فيقال ان الزمان وان لم يذكر فيه
حقيقة لكن ذكر حكما لان التركيب فيه شهرة كون الزمان قد اولا للعلم
والتركيب له اثر في الذكر ولورود الاعتراض في التماس حل الشارح على ما جعل
(قوله ويحتمل ان) اشار بالتأخير والتخصيص يحصل الى ضعف هذا الاحتمال
مع انه المقام وهو بان عدم ورود الاعتراض بضارب يقتضي رجحانه لان ما
في ما ذكره ظاهر في الوصول او الموضوع لان الظاهر في مقام التي كلمة لم
لا دون ما (قوله ويكون ماضية) لانه لا يصح جعل على تقدير كونها خبرا ماضية
لان ضار باله يدل على حدث واولا بالذات (فان المصنف السادس لا يما في
المصنف عن الجنس ان اسم الجنس وان كان ماضيا على المشتق والفتيل
في التقسيم لكن علم الجنس مؤخر عنها في التقسيم اذا دخل علم الجنس
في التقسيم العلمي (قال المصنف ومنه يعلم الفرق الواو فيه صانعة على مفرد
ومثنى او زائدة وعلى التقديرين فاذنهما الاشارة الى ان عنوان الساتر
لا يرتبط الى ما به بل هو مبدأ خبره محذوف او بالعكس للمعر في
(قوله وهو الاكثر) لانه اكثر الاستعمالات لكون الاحكام باعتبار الافراد
في الغالب وقوله لانهما احقر من الوحدة المعينة الموجودة في الاعلام
(قوله كما ذهب اليه المصنف رجحانه في التقسيم) حيث ذكر ذات وتوحد
بقيد وحده بقرينة المقابلة فيكون المعنى الماهية وحدها فيكون ما سبق
في التقسيم اشارة الى هذا المذهب ولكن هذه العبارة مع قطع النظر عن
مذهب المصنف في التاخير محتمل كلا المذهبين لان الاول ٣ اقرب تكافا
كون الذات بمعنى المستقل بالفهمية ويقيد بغير الحدث ووحده بقرينة
المقابلة وبمعنى قيد وحده عدم التركيب من الذات وان كانت فلابد في الماهية
مع وحده فلا يذهب المذهب الثاني في التقسيم فكيف يصح قول الشارح
هذا فيمكن ان يوجه قول الشارح وهو كما ذهب اليه بان معناه كما ذهب اليه
المصنف في التقسيم على سبيل الاحتمال او بالنظر ان ابن مذهب في الخارج
هذا وعلى المذهب الاول اذا اريد باسم الجنس الماهية بلام الجنس
وتفهمه يكون مجازا بطريق ذكر المقيد واردة المطلق او بطريق ذكر

الكل وازادة الجزء ويحصل ان يكون حقيقة بان يكون موضوعا للام
يوضع لوى مع اللام وعلى الذهب الذي اذا اريد ان يكون مجازا
يتم من الطريق المذكور ويحصل ان يكون حقيقة بان يستعمل العلم بهوية
في الخاص وهو المزمع وبان يكون موضوعا لانيا يوضع لوى مع لام العهد
الخارجي مثلا (قوله ولا يخفى ان علم الجنس غير مدحكور في التفسير)
هذا القول من الاستدراج مبنى على تخصيص العلم المذكور بالشخص
والشخص فاسد فربما هذا التفسير كذا في الاقضية
العلم (قوله وهو اى الاول الى قول المصنف المتأخرين) بان التاويل
وخلاصته ان معلومية الفرقى وان كانت موقوفة على سبق اسم الجنس وعلم
الجنس لكن العلم الجنسى لشهرته مستغن عن الذكر فاسد معلومية
الفرقى الى اسم الجنس بطريق الاسناد الخارجى من قبل اسناد ما هو حقه
الفرقى الى الكل وهو شبهه الى الجزء وهو سبق اسم الجنس لقيام شهرته
وضع علم الجنس لعين من حيث انه معين مقام الذكر (قوله مبنى على
قول ابن بطلان) لان الفرقى ظاهر على مذهب من يجعله موضوعا للفرد
المستقيم فلا يحتاج الى البيان (قال المصنف رحمه الله تعالى وضع يجوز)
الى بدائه مع قطع النظر عن اداة التعريف (قال المصنف وضع لغير معين
ثم بانه التعيين) فان قيل يلزم جمع المتسافين وهما التعيين وعدم التعيين
فيقال انما يلزم لو كان معنى وضع لغير معين وضع للماهية المشروطة بعدم
التعيين وهو ممنوع لانه لو وضع لهما مشروطة بعدم التعيين عند السامع لزم
احد الفسادات الثلاثة لان اشتراط عدمه يقتضى عدم المعلومية وقد علم
الحصول في ذهن السامع والوضع يقتضى الحصول في ذهنه لانه الفرض
منه فو حصل معنى اسم الجنس في ذهنه لزم المخالفة حيثئذ للشرط
ولو لم يحصل لزم فوت الفرض من وضعه ولو حصل القضيان لزم جمع
المتسافين والاحتمال ان اشارة اللازمة لوضع اسم الجنس للماهية المشروطة
بعدم التعيين فاسدة وكذا الملزوم فاسد فتعين الوضع للماهية المطلقة اعني
عدم اعتبار التعيين ولا يلزم من عدم الاعتبار اعتبار عدم حتى يلزم جمع
التعيينين بعد معنى التعيين من نحو اللام (قوله فلما كان الى آخره) مدان

بيان التأويل وتفرع على التفصيل المذكور من قوله إلا أن بينهما إلى ههنا
 يعني إذا كان اسم الجنس موضوعاً لغير معين وعلم الجنس موضوعاً لمعين
 فلما كان آه (قوله هذا إشارة إلى فرق آه) هذا إشارة إلى أن التثنية السابعة
 أو إلى الموصول عكس الحرف وفي الأخير مسامحة لأن الشبر إلى الفرق ليس
 المشار إليه بهذا فقط بل آياه مع ما بعده بخلاف الأول لأن المشار إليه بهذا
 على الأول التثنية السابعة الذي هو عبارة عن اللفاظ المذكورة من أوله إلى آخره
 (قوله بفهم التزاماً من الفرق المذكور صريحاً) إشارة إلى وجه إطلاق
 لفظ التثنية على ما ذكر فيه (قوله وهو) أي المذكور صريحاً استقلال المعنى
 وعدمه (فإن قيل المذكور في التقسيم في الحرف أن مدلوله معنى في غيره
 وفي الموصول أن مدلوله ليس معنى في غيره وكان قرينه الإشارة العقلية
 والاستقلال وعدمه ليسا مذكورين صريحاً وكيف يصح قوله المذكور
 صريحاً فيقال إن اللازم في إطلاق لفظ التثنية العلمية بما ذكر سابقاً في أي
 موضع كان وعدم الاستقلال مذكور صريحاً في النسبة الرابع بقول المصنف
 رحمه الله تعالى أنه لا يستقل بالفهمية بالاستقلال مذكور صريحاً فيه في الاسم
 الشامل للموصول وغيره بقوله بخلاف الاسم والفعل أو يقال إن معنى في غيره
 كان حقيقة عرفية في عدم الاستقلال وإن لا يكون في غيره كان حقيقة عرفية
 في الاستقلال فثبت المذكورية صريحاً في التثنية الرابع وفي التقسيم فيصح
 قول الشارح المذكور صريحاً (فإن قيل ما وجه المذكور به للفرق بين
 الحرف والموصول التزاماً من الفرق المذكور صريحاً فيقال إن استقلال
 المعنى في الموصول مع كون قرينه الإشارة العقلية أي انتساب مضمون الصلة
 يستلزم كون المضمون معنى قائماً بالموصول وعدم استقلال المعنى وتبعيته
 للغير يستلزم كون ذلك المعنى معنى قائماً بالغير) قال المصنف رحمه الله تعالى بما
 هو معنى فيه (معنى فيه وصفاً قائماً به) فإن قيل إن معنى همزة الاستفهام
 طلب الفهم وهو معنى قائم بالمستفهم لا بالمتعلق وكذا معنى من ابتداء قائم
 بالابتداء لا بالمتعلق فيقال إن الموضوع له للهمزة ومن المصدر المبني للمفعول
 للابتداء والاستفهام وهو قائم بالمتعلق ويمكن الجواب بأن معنى معنى فيه
 معنى ملحوظ بتبعية فلا يرد السؤال المذكور (قال المصنف منهم عند السامع)

يرد عليه ان الابهام ينشأ في كون الوصول من المعارف فيكون منه ما ينشأ
 الابهام فيجاء بان الابهام فيه مع قطع النظر عن الصلة وكونه من المعارف
 بالنظر الى الصلة فلا تنافي (قال المصنف رحمه الله تعالى) يعني فيه (فان قيل كون
 مضمون الصلة معنى في الوصول يقتضي ربطها الى الوصول والربط يقتضي
 توقف الصلة اليه لان الرابطة الدالة على الربط من طرف الصلة والوصول
 يتوقف على الصلة على ما يقتضيه قوله ويتبين بمعنى فيه يلزم الدور فيقال
 ان توقف الوصول على مضمون الصلة من حيث التعيين وتوقفها عليه
 من حيث الذات فالوصول الموقوف عليه ذاته والموقوف تعيينه فتعابير
 جهتها التوقف (فان قيل ههنا دور من جهة اخرى وهو ان الربط لكونه
 امرا نسبيا يتوقف على الصلة مع الوصول والصلة تتوقف على الربط فيقال
 ان الصلة من حيث ذاتها تتوقف على الربط وهو يتوقف على ذاتها
 فالصلة موقوفة على الربط من حيث كونها صلة والصلة موقوفة عليها
 للربط من حيث ذاتها فلا دور ويمكن ان يكون ايضا معنى بمعنى فيه معنى
 ملحوظا بنسبة الوصول (فان قيل فيلزم ان يكون تعريف الحرف صادقا
 على الصلة فيكون غير مانع لاخياره فيقال ان الصلة تخرج من جنس
 تعريف الحرف وهو المفظ الموضوع للشخص لان المراد به المفرد والصلة
 ليست بمفرد فلا يلزم المحذور (قوله وانما قيدنا الابهام) يشعر ان التقييد
 من طرفه مع انه من المصنف رحمه الله تعالى فلهذا لم يوجد في نسخة اول كونه
 راضيا له قال هكذا (قال المصنف رحمه الله تعالى باعتبار كونه ثابتا لا غير) اي ثابتا
 في الذهن وملحوظا بذمة العبر وهذا المعنى في الفعل النسبة وحدها او مع
 الحدث وفي الحرف مدلوله المطابق (فان قيل ان النسبة في المشتقات كنسبة
 الفعل فلم يخص الاشتراك بالفعل فيقال نستثنى تقييدية ونسبته تامة وانسه
 التقييدية بالنسبة اليها ساقطة عن درجه الاعتبار فلا نسبه على السقوط
 والآنحطاط عنهما خص بيان الاشتراك بالفعل دونها ويمكن ان يحمل
 قوله ثابتا للعبر على معنى وصفا قائما بالعبر في الخارج وهذا المعنى في الحرف
 كما سبق وفي الفعل الحدث (فان قيل في المستق معنى قائما بالعبر كالفعل
 فلم خص ببيان الاشتراك وامتناع الخبر بالفعل والحرف دونه فيقال

لكل في غيره من
 لا الخلق تام
 بالحق الشارح
 لا المني الاول لا متلا
 حسب ذاته ولكن
 تحت الشرح ليس مراد
 لا في منه قوله سابقا
 وكل من عدوليها
 غير مستقل بالمفهومية
 وقوله حيث تكون له
 وقوله لا يشك في الشيء
 أصلا بل المراد المعنى
 الغير المستقل بالمفهومية
 وهو الحدث مع النسبة
 من ظاهر قوله الحدث
 النسبة واقسامه
 والنسبة اسم حل على
 النسبة فظا يكون عدم
 الاستقلال مع مقتضا
 بالذات في الحرف والفعل
 وعدم الاستقلال على
 ظاهر ما ذكره الشارح
 بواسطة النسبة والفعل
 ويمكن حل قوله على
 ما حل عليه العصاة
 أيضا بأن يقال ان
 ذكر الحدث استطرادي
 في المقصود

نسبة الحدث ومساعدته في الحقيق لا تقع الغير من حدثه بخلاف
 الفعل لأن الشيء الواحد لا يكون متبوعا ومتبوعا باليه نسبة تامة دون
 المساعدة لانه يكون متبوعا ومتبوعا بالنسبة ناقصة في كل وجه اذ في
 احدهما (قوله هذا اشارة) فقط هذا اشارة الى ما بعد التبيين التام اشارة
 اليه فيكون مسامحة لان التبيين التام عبارة عن مجموع الالة والمجاول
 فيكون اشارة اليهما على طريق الحقيقة والالة فقط على طريق المسامحة
 (قوله موقوفة على ثبوته في نفسه) لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت
 الميت والفرع يوقف على الأصل (قوله ومعنى ضرب هو ذلك) المقصود
 على ضرب من ذلك ومعناه والحدث والشوب غير المعنى وقوله
 ان الشارح حل قول المصنف بانما الغير على الاحتمال الثاني من الاحتمال
 (فان قيل لم اختيار وضع الفعل بالنسبة الى فاعل ما معنا وفي شرح قوله
 المصنف رحمه الله تعالى بخلاف الاسم والفعل وضعه للنسبة الى فاعل مع
 حيث قال فلا بد من ذكره لانه اذا وضع النسبة الى فاعل ما فلا يحتاج الى ذكر
 فقال للاشارة الى اللذه في المعنيين مع ان الحدث مع النسبة الى فاعل ما
 كان غير مستقل فيكون الحدث مع النسبة الى فاعل معين غير مستقل بطريق
 اول فيكون اختيار ما اختاره هو ما ابلغ في بيان صلة امتناع الغير عن الفعل
 فلذا اختار ما اختاره ههنا (قال المصنف رحمه الله لا يثبت له التميز) فان قيل
 لم اعاد لفظ الغير ظاهرا مع ان سبق المرجع يقتضي الضمير فيقال للنسبة على
 المقارنة بين الضميرين (فان قيل اذا اعيد الشيء معرفة يكون عين الاول فكيف
 تحصل المقارنة بلا حادة فيقال ان قضية الاعادة قد تعدل عنها كما ههنا
 لكونها الكثيرة لأكلية او يقال انها مقيدة بكونها في مادة يكون فيها في مرجع
 الضمير التماس اذا اوردية واما الاعادة في سادة لم يكن فيها التماس في مرجع
 الضمير فلا اعادة اسما ظاهرا تعدل على المقارنة كما ههنا (فان قيل المقارنة حاصلة
 بالضمير بطريق الاستخدام مع الاختصار فيقال البينة في الضمير ظاهرة
 والاستخدام بخلاف الظاهر بخلاف الاسم الظاهر فانه ظاهر في المقارنة انما
 اعيد في المادة المذكورة (فان قيل ما الداعي الى اعتبار المقارنة فيقال الداعي
 ان يفهم من عدم ثبوت الغير الذي لم يثبت له معنى الحرف والفعل عدم

موقوف الغير الذي ثبت له معنى الحرف والفعل يعبر عن الوجود في الحرف
 مع عدم اعتبار الفارقة فانه لا وجه منه الحكم بان يكون الفعل الذي
 ثبت له معنى الحرف والفعل غير ثابت له لتفاوت معانيهما مع ثبوت الغير
 الذي لم يثبت معانيهما (قوله اي لكل منهما) تضع لعضله ودمع رجوع
 مجمله ان الحرف والفعل يتأويل المصنوع فيحد ان المصنوع لا يثبت له الغير
 وهو ليس مطلوبه بل المطلوب ما ذكره الشارح فلذا عسر به بما قسمه
 من هذه الجهة (قوله بالانسان اشياء احلا) رقي في التقلات التي
 في مستلزم الاول دون التمكن من الفعل لا يكون محكوما عليه وكذا
 انما يمكن ان يكون محكوما به ومستندا ومما ينبغي ان يعلم ان الفعل باعتبار النسبة
 في اصل ما او الى فاعل معين لا يكون محكوما عليه به لعدم استقلاله بهذا
 الاعتبار واعتبار الزمان كذلك لانه وان كان مستغلا لكنه ظرف وقيد لثبوت
 الحرف في الأصل والفعل لا يكون محكوما عليه به وباعتبار الحدث يكون
 محكوما به لا يكون محكوما عليه لانه وان كان مستغلا لكنه خلاف وجه
 وباعتبار الحدث والزمان والنسبة لا يكون محكوما عليه به لما ع الزمان
 والنسبة وباعتبار الحدث والنسبة كذلك لما ع النسبة وباعتبار الحدث
 والزمان كذلك لما ع الزمان وباعتبار الزمان والنسبة كذلك لما ع الزمان
 والنسبة فيمكن ان يحمل قول المصنف رحمه الله تعالى على معنى باعتبار كونه ثابتا
 للغير على كل من الاحتمالات السبعة وان رجح العضام وجه الله تعالى احتمال
 النسبة والشارح احتمال الحدث مع النسبة على ما هو الظاهر من عبارته وان امكن
 حمل قوله على ما حمل عليه المصام (قوله ومنهم من قال) وهو العلامة
 التقاراني الفرض من هذا الكلام دفع اشتباه وهو ان يكون الشيء مبتدأ من
 خواص الاسم فكيف يصح ان يكون اللفظ الذي اراد بها نفسها محكوما
 عليها ومبتدأ بانها موضوع لا نفسها فكون اسمها فيصح ان تكون محكوما
 عليها ومبتدأ (قوله في ضمن ذلك الوضع) فانه اذا قال الواضع من موضوع
 لكل ابتداء من الابداءات المشخصة فذكر لفظ من واراد به نفسه فلهذا
 الذكر والارادة اعتبر وضع لفظ من لنفسه وقيل لهذا الوضع وضما ضميا
 شخصيا عند التقاراني رحمه الله تعالى قال المصام ان هذا الوضع الضماني

بيان النسبة والتوفيق بينهما مقصودهما المحل المعنى العام للاسم السعة لكن بيان احدهما حال القافية

الشخصي لا يتحقق في صورة وضع الالفاظ بالوضع الوحي لانها لم تذكر
 بخصوصها ولم يرد انفسها في هذه الصورة حتى يتحقق الوضع المذكور
 بل التحقيق ان هذا الوضع وضع نوعي ثابت بقاعدة كلية وهي كل لفظ
 اراد به نفسه حين الحكم عليه فهو موضوع لنفسه وعلى هذا التحقيق
 يكون معنى ضمني الوضع ان لا يكون مقصودا بالذات كوضع الالفاظ
 للمعاني المقصودة منها وسمى هذا الوضع وضعاً متطفلاً ويمكن ان يقال
 من طرف العلامة ان الواضع لذكر نفس اللفظ وارادة نفسه اعتبار الوضع
 في صورة الوضع الشخصي واعتبر في غيره اطراداً للسابغ في هذا
 الوضع في صورة الوضع الوحي (قوله وحيث لادليل الى آخره) متعلق
 بالزم المتأخر والمزعم الشريف العلامة رحمه الله تعالى وحاصل الالتزام ان وجه
 اعتبار هذا الوضع ذكر اللفظ وارادة نفسه وهو متحقق في جسد مهيكل
 فان قال العلامة التفاضل رحمه الله بوجود هذا الوضع في الالفاظ لان
 المخالفة لاهل اللغة لاتفاقهم على عدم الوضع فيها وان لم يقل لزم التحكم
 لوجود حلة اعتبار الوضع فيها فيمكن الجواب باختيار الشق الثاني ودفع
 المذكور بان حلة الاعتبار ذكر الواضع حين الوضع وارادة نفسه لا مطلق
 الذكر لانه لو كان مطلق الذكر والارادة حلة الاعتبار لكان غير الواضع
 واضعاً وذكر الواضع وارادة نفسه لم يتحقق فيها فعدم تحقق حلة الاعتبار
 فيها مرجح لعدم الاعتبار والتحقيق في غيرها مرجح لاعتبار اوبان حلة
 الاعتبار الذكر والارادة مع وجود المعنى المقصود في المذكور وهي لا تتحقق
 فيها فلا تحكم اصلاً ويمكن الجواب باختيار الشق الاول ودفع محذوره بانه
 لا مخالفة فيه لاهل اللغة لان اتفاقهم على عدم الوضع للمعاني لاعلى عدمه
 للفظ نفسه فلا يقول القائل بهذا الوضع بالوضع للمعنى حتى يلزم المخالفة
 (قوله ولقائل ان يقول) من طرف العلامة التفاضل رحمه الله تعالى على السيد
 الشريف رحمه الله تعالى وحاصل الاعتراض بان انكار هذا الوضع فاسد لانه
 امر يشتمل على عدم صدق قول النها ولا يتأني الا في اسمين على مثل (واذا
 قيل لهم آمنوا) مع انه كلام مركب من فعل وهو قيل ومن نائب فاعل وهو
 آمنوا وكل امر شانه هذا فهو فاسد فالانكار المذكور فاسد وحاصل

الجواب باننا لانسلم ان الانكار يقتضى عدم صدق القول المذكور آه ومعنى
 فى اسمين فى قولهم فى اسمين او ما يقوم مقامهما بناء على تعميم الاسمين
 من الحقيقة والحكمى اولى حذف المعلوم فيصدق على مثله القول
 المذكور والاسم الحكمى فى مل آذوا لكونه مؤولا بهذا اللفظ وهو اسم حقيقة
 والمؤول به يكون اسما حكما اولكونه مشابها للاسم فى الاستقلال كما اشار اليه
 الشارح (قوله ولا بد من هذا التأويل) اى الاسمية الحكمية على هذا
 التقدير اى تقدير انكار الوضع الذى يحارضة اخرى بعد الجواب على الانكار
 بانه فاسد لانه امر يستلزم التأويل فى مواد كثيرة وكل امر يستلزم التأويل
 فى مواد كثيرة فهو فاسد فالانكار فاسد (قوله الا ان يقال استثناء مفرغ
 من عموم الأوقات) اى لا بد فى كل وقت من الاوقات الاوقت ان يقال خلاصة
 الجواب باننا لانسلم ان الانكار يستلزم التأويل فى مواد كثيرة كيف وهى
 موهولة على ما هو الشايع فى الاستعمالات لاعلى التوارد حتى يلزم التأويل
 المذكور وهذا الجمل وان كان اهون من التأويل المذكور ولكنه صرف عن
 الظاهر ونوع تأويل لان الظاهر العموم ولذا اشار الى ضعفه بقوله اللهم
 ويمكن ان يحمل قوله ولا بد على ابطال السند فى الجواب بسند تميمه
 وتعميم اعتراضه والجواب حيثذا انتقال الى جواب آخر وهو منع الكبرى
 المذكورة فى تقرير اعتراضه ولقاتل الى آخره بعد منع الصغرى ودفعه بابطال
 سنده (قوله واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك) اى ثانيا لا عبر ولا يثبت له
 الغير واسارة الى كليهما وهو الظاهر لان فاء فامتنع آه نبيضة وهو متفرعة
 على كلتي المقدمتين لاعلى احديهما حقيقة وتقرير القياس ان الحرف والفعل
 امران يدان على معنى ثابت للغير وكل امرين ساهما كذلك فامر ان لا يثبت له
 الغير وكل امرين لا يثبت له الغير فامتنع الخبر منهما فالحرف والفعل امتنع
 الخبر عنهما وينع المقدمة الثانية باننا لانسلم ان كل امرين ساهما كذلك
 لا يثبت له الغير كيف ونصرف فعل ماض ومن حرف جري يثبت لهما الغير
 فى هذين التركيبين ويجاب بالتهرب برباى المراد لا يثبت لهما الغير اذا كانا مستعملين
 فى معاناهما وما ذكر فى سند المنع لم يستعمل فى معناه واسار الشارح الى جواب
 هذا الاعتراض فى الموضعين وصرح ثالثا بقوله وانما قيدنا آه (قوله

ولذلك (الفرض منه بيان فائدة التنبيه وبيان وجه تأخيره عن التنبيه الثامن بانه بمنزلة الجنس في الكون ما به الاشتراك وهذا التنبيه بمنزلة الفصل في الكون ما به الامتياز والجنس مقدم على الفصل وكذا ما كان بمنزلة تبعها (قوله في زمان معين) أي معين بتعين نوعي وهو الحل او الاستقبال او الماضي والا فلا تعين بحسب الشخص في زمان الدال في مفهوم الفعل (قوله في كليتة نظر) خبر مبتدأ محذوف أي اما الفعل باعتبار تمام معناه في كليتة نظر وجه النظر ان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يجوز العقل صدقه على كثيرين فلا يتحقق الكليتة فيه (قوله بل باعتبار آة) ترفي من النظر في الكليتة المحتمل تحققها وعدم تحققها الى تعيين عدم التحقق (قوله كذلك) اعادة الكاف كما وتأكيد له لعمدة في الذكر وقدم المنسب به في مثل هذه الصورة استفاد اجمال الحال المشد من حال المسببه في تعيين بذكره ثانيا فيتحقق في الاجال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اوقع في التماس او للتنبيه ان حال المسببه في الظهور في غاية حتى يابق ان يذكر في مقام المسببه اولي ثبت حال المشبه معللا في اول الامر لان حال المسببه بمنزلة التعليل لحال المشبه (قوله غير مستقيم) خبر جعله وجه عدم الاستفادة ماهر وهذا اعتراض على المصنف رحمه الله تعالى باب ادخال الفعل في قسم الكل في اول التفسير غير صحيح لعدم الكليتة في تمام معناه لعدم الاستقلال والجواب بان الادخال باعتبار بعض معناه وهو الحدث وهذا الجواب صحيح - واما كان الفعل موضوعا نسبة الحدث الى فاعل ما او الى فاعل معين ويمكن جواب آخر على التقدير الاول بان الفعل بتمام معناه على ذلك التقدير مستقل لعدم الاحتياج الى الخارج عن الفعل لان فهم فاعل مأمته بالالتزام فيصح الادخال بتمام معناه وهذا الجواب مني على ماهو المشهور وهو ان الفعل بتمام معناه اذا كان موضوعا نسبة الى فاعل ما مستقلا ومخالفا لما ذكره الشارح ويمكن التوفيق بينهما بان المراد بالسهو ان الفعل بتمام معناه مع اعتبار مدلوله او لتمامي مستقل وبما ذكره ان الفعل بتمام معناه ملا اعتبار مدلوله الالزامي غير مستقل فلا منافاة بينهما (فان قيل ان الفعل اذا كان موضوعا للنسبة الى فاعل ما يلزم التأكيد او التحريم في الاستعمالات فيقول لا يلزم التأكيد لانه

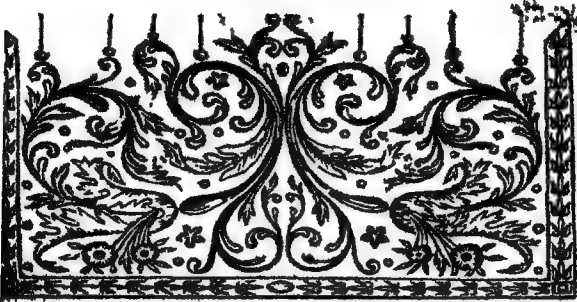
لا يكون عين المؤكد وهو غائب كذا لان المؤكد عام والتأكيد خاص فلا اتحاد
ولأن كيد ولا يرم التجريد لانه من قبيل تحقق العام في الخاص واضمحلاله
فيه والفرق في النسبة في الوضحين ان تعيين النسبة على تقدير الوضع لتسبة
الحدث الى فاعل ما من جهة الحدث فقط بحسب الوضع وعلى تقدير الوضع
للتسبة الى فاعل معين من جهة الحدث والفاعل بحسب الوضع
(قوله ولما كان الحرب الى آخره) اشارة الى ان فاعل مجاز جراء للشرط
محذوف ومستقلا خبر كان وقد يتحقق خبر بعد خبر باعتبار مزج الشرح
الى المتن ولم يقل في تقدير الشرط ولما كان الحدث قد يتحقق آء وضم اليه
قوله مستقلا وهو معنى الكلبي المذكور في المتن لان التحقق لا يستلزم جواز
النسبة لجواز وجوده في امور متعددة مع عدم الاستقلال مثل التسعة فادها
تتحقق في الافعال المتعددة مع انها لا تستقل (قوله صالحا لا تناسب
الى كل منها) تفسير بقرينة تفرع جواز النسبة وفائدة تفريع لان
التحقق في ذوات متعددة بدون هذا القيد لا يستلزم جواز النسبة الى خاص
منها بل يستلزم الجواز الى ذوات متعددة (قوله اى من كل واحد منها) اشارة
الى ان ضمير منه راجع الى ذوات بتأويل كل واحد وفائدة هذا التأويل مع
ايراده مفردا مذكرا افادة ان النسبة الى كل واحد منها لا الى الدوات على
ما اوهمها التأنيث اذا اوردته (قوله اى الفعل باعتبار ذلك الحدث عن
شيء) تفسير لضميره بقرينة التفرع على ما تقدم ودفع اشتباه نساء من
الضمير لان المتبادر منه الفعل المطلق ههنا بلا وصف الاعتبار المذكور
فيكون المعنى فيضمير بالفعل مطلقا وهو فاسد (قوله وهو بهذا آء) دفع اشتباه
نساء من تفسير ضميره بما ذكر وهو ان الفعل بهذا الاعتبار مستقل بالمفهومية
فوصلح ان يكون محكوما عليه وبه فكيف يصح تخصيص بكونه مخبرا بان
الفعل بهذا الاعتبار وان امكن كونه مخبرا عنه بالنظر الى استقلاله لكنه
لا يكون مخبرا عنه لكونه خلاف وضعه وتقرير قياس المتن من كاهكذا ان
الفعل امر مدلوله كلى يتحقق في ذوات متعددة وكل امر شانه هذا جاز
نسبته الى خاص منه وكل امر جاز نسبته الى خاص منه فيضميره فالفعل
بضميره (قوله دون الحرف) حاله من ضميره (قوله اى تعقل تفسيره)

مدلول بحمله على التخصيل الذهني (وقادته دفع توهم سؤال الاستدلال
 في حل اسمها هو آه لان التخصيل المبسداً معتبر في الخبر بان التخصيل المعتبر
 في طرف الخبر التخصيل الخارجي والتخصيل المبسداً ذهني كما اشار اليه
 الشارح بقوله في العقل والصدق لان التعقل بالنسبة الى الذهن و التصدق
 بالنسبة الى الخارج كما هو المتبادر على ما هو مقتضى التأ سيس (قوله آى
 بعبية ماآه) اشارة الى ان الباء سببية وان يحصل بمعنى يثبت من الثلاث وخبره
 المستتر ارجع الى مدلول الحرف وكلمة صبرة عن المتعلق بقرينة الشهرة
 لا من العقل والذهن ففيسه فوائد اربعة (قوله فاذا كان آه) اشارة
 الى تسمية فاه فلا يتصل بعينه (قوله فلا يكون آه) اشارة الى النتيجة ويمكن
 جعل عدم كونه مخبراً به مشبهاً وعدم كونه مخبراً عنه مشبهاً به ولم يتفق
 على السوية لمناسبة الاول لمقام المتابلة الى الفعل وتقرر القياس بان الحرف
 لا يكون مخبراً به كما لا يكون مخبراً عنه لانه امر تحصل مدلول آه وكل امر شانه
 هذا فلا يتصل بعينه وكل امر لا يتصل بعينه فلا يكون مخبراً به كما لا يكون
 مخبراً عنه بالحرف لا يكون مخبراً به كما لا يكون مخبراً عنه اما العلم عند الله العلام
 (قوله فقد علم منه) اشارة الى معلومية عدم الكلية مما سبق لان المعلوم من
 موضوعية الضمير لكل من مشخصات معاوم مما سبق لادها سبقت في المقدمة
 والقسيم (قوله انه هو كالى) وهو آلة الملاحة في الوضع (قوله نظرا) اسم
 ان في ان في كلية (قوله والحق) بيان لوجه التأمل (قوله اما عدمه من
 الجزئيات) حيث قال في تنبيه الناسي فلذلك كما ناجزئين وحاصل
 وجه التأمل عدمه من الجزئيات معنى على زعمهم والحق انه لا يمد من
 الجزئيات لانه وديكون السى الذى رجع اليه الضمير كلياً وقد يكون جزئياً
 وانما يكون رأيهم زماً لفساد المنى عليه لان تعريفهم المعرفة بما وضع
 لشيء بعينه لا يقتضى اعتبار جزئية المنى عليها عدم المضمرات من الجزئيات
 لان معنى بعينه معين كلياً كان اوجزئياً وفي ضمير العائب مذاهب ثلاثة الاول
 مذهب المصنف رحمه الله تعالى على التخصين في المتن وهو ان ضمير
 العائب موضوع لكل واحد من المتخصصات سواء كان جزئياً حقيقة
 او كلياً ففي هذا المذهب نطم جميع الضمائر العائبة في سلك واحد وهو

الحقيقة واحترار عن الجواز في المواد الكثيرة المستعملة فيها الضمير في الكل فان
قبل هذا المذهب مستفاد من نسخة وفي كليته وجزئيته فطرولا يستفاد
من نسخة وفي كليته فطر لانها تقتضي انتفاء الكلية وثبوت الجزئية فيه
بل التضمنان متافيتان فيقال ان الكلية التي تقتضي انتفاءها التضمنة
المذكورة بمعنى آلة الملاحظة والكلية تقتضيها التضمنة الاخرى بمعنى فرد
من افراد آلة الملاحظة فلا منافاة بل ما لهما واحد والثاني مذهب السيد
الشريف رحمه الله تعالى على ما قال البعض وهو ان ضمير القائب موضوع
لجزئ حقيق والمستعمل في الكل بحسب الظاهر مستعمل في الجزئ بحسب
التأويل في المرجع لا في الضمير وهو المذكورة بذكر جزئ كقولك مفهوم
الانسان هو نوع قائم وان كان كليا بحسب ذاته لكنه جزئ من حيث انه مذكور
بذكر جزئ وفي هذا المذهب نظم الضمير مطلقا سواء كان مخاطبا او ظاهرا
لو تمكلا في سلك واحد وهو الاستعمال في الجزئ الحقيقي (فان قيل الجزئية
والكلية بالنظر الى ذات المفهوم لا بالنظر الى الخارج فكيف يتحقق الجزئية
في المرجع الكلي بالنظر الى المذكورة فيقال ان كونها بالنظر الى ذات
المفهوم اصطلاح معقول والمعتبر عند اهل الوضع الكلية والجزئية مطلقا
وهذا من قبيل تحالف الاصطلاحين ويؤيده ان معنى من في سرت من
البصرة ابتداء مستعمل على ابتدآت كثيرة وكلية بالنظر الى ذاته وجزئ بالنظر
الى انه معنى الحرف لعدم صدقه على كثيرين لعدم استقلاله ولو انصف
اصطلاحان لقسال اهل الوضع معنى من في مثل هذا كلى لكنهم لم يقولوا
حدث تحالف الاصطلاحين والثالث مذهب الجمهور وهو ان ضمير القائب
موضوع لجزئ واذا استعمل في الكل يكون مجازا بتزيله منزلة المستخص
في التعيين وفي هذا المذهب نظم الضمائر في سلك واحد وهو الموضوعية للجزئ
الحقيقي وهذا المذهب ليس بمساعد بالنظر الى هذا المذهب وان كان فاسدا بالنظر
الى البني الذي ذكره السارح بهد قوله والحق (قال المصنف رحمه الله تعالى
فان مفهوم مهما كلى) تقرير فاس المتكذبا ان ذوو فوق مفهوم مهما كلى
لانها لفظان بمعنى الصاحب والعلو وهي المذكورة في المتن ويضم اليها
كبرى معاوية وهي وكل لفظين بمعنى الصاحب والعلو مفهوم مهما كلى

فدو فوق مفهومها كلي ويمترض على الكبرى بان لا نسلم ان كل لفظين
 بمعنى صاحب والعلو مفهومهما كلي كرف ولا يستعملان الا في الجزئي
 فيصاحبان بالترتيب ان الاستعمال في الجزئي لعروض الاضافة وهو ليس
 بمعتبر في الكلية والجزئية بل المعتبر فيهما الوضع الافرادي والموطوع له به
 لذو فوق بمعنى صاحب والعلو فيهما كايان ثبتت الكبرى المنوطة واسرار
 المصنف رحمه الله تعالى الى هذا الجواب بقوله وان كانا آه وفي هذا القول فائدة
 اخرى وهي اثبات عدم الجزئية ليحصل كالامتنان بين الحرف وبين الاسماء
 اللازمة الاضافة ومقرير قياس هذا القول هكذا ان ذوو فوق امران
 لا يستعملان الا في الجزئيين لعروض الاضافة وكل امرين شسا فيهما هذا
 لا يكونان جزئيين فذو وفوق لا يكونان جزئيين ويمترض على الصغرى
 بانها تستلزم كونهما من المجازات المتروكة الحقائق محييات بان الاستعمال
 في الجزئي لعروض الاضافة ليس بمجازي حتى يلزم ما ذكره بل ونبي
 باوضع التركيب (فان قيل يمتنع الكبرى حينئذ لان الاستعمال في الجزئي
 بحسب الوضع يقتضي الجزئية لا عدم الجزئية فيقال ان المعتبر الوضع الافرادي
 لا التركيب ثبتت الكبرى واسرار المصنف رحمه الله تعالى في هذا الجواب
 في التنبيه الاتي بقوله ان المعتبر الوضع اي الوضع الافرادي فيكون التنبيه
 الاتي دليلا لهذا التنبيه (قوله بحسب الوضع) دفع سؤال التناقض من المتن
 وهو ان الاستعمال في الجزئي فقط يقتضي كونهما جزئيين وفوق المصنف
 رحمه الله تعالى فلا يكونان جزئيين بنافي مقتضى ما سبق فلم يتناقض الاول
 بالنسبة الى الاستعمال الثاني بالنسبة الى الوضع الافرادي فتعاير الجسار
 فلا تناقض (قوله الجزئيين الاصنافيين) اشارة الى ان المراد بالجزئي
 المذكور في المتن الجزئي الاضافة في بقرينة كثرة استعمالهما في التكملي
 في التركيب الاضافي (قوله ولذا) اي لكونهما كليين (قوله على ما يندرج)
 متعلق بالمتن لا بالنفي لعدم صحة المعنى على تقدير التعلق بالنفي (قال المصنف
 بمضاهيها) بالجر يدل من الالفاظ يدل البعض من الكل او بالرفع متداخلة
 مكان بعض والجملة حال مؤكدة لان معنى تماور الالفاظ تناوب بعضها مكان
 بعض واثار اليه اسرار بقوله وان قرئ بالضم آه (قوله واقصا بمضاهيها

مكان بعض) بيان لحاصل المعنى لا بيان لاصل المعنى لانه بعضها واقع مكان
 بعض ووجه معاومية هذين التبيينين التزاما بما سبق بهل المصنف
 رحمه الله تعالى الكلي والمخصص من اقسام المدلول الوضعي
 للفظ الموضوع فيهم منه ان الكلية والجزئية
 باعتبار الوضع عند اهل الواضع
 انما العلم عند الله
 العلم



﴿ شرح الرسالة الوضعية لعليقوشى رحمه الله تعالى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذى حصن الانسان بمعرفة اوصاع الكلام ومساياه * وجعل
الحروف اصول كل وطوروف معانيه * والصلوة على المشتق من مصداقه
والحكم * الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم * الوصول بالفاظه الى
السعادة والهدى * المضمر في اساراته اصناف الحكم والذى * عهد الملائكة
اسمه في الجورية والانجيل * وعلى آله مطهر الحق ومطل الاما طيسل *
ماظهر الجيم في العلم * وما اشتهر العلم في العلم (و بعد) فلا سراح
في الامصار * وظهر قله ودر الشمس في التهمار * الرسالة العضدية التي
اعادها المولى الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المتهددين * عضد الحق
والدين * اعلى الله درجته في اعلى عليين * وكانت مشتملة على مسائل
دقيقة ونحيفة قارب ٤٠٠ مع غاية الاجر وبهاية الاحتصار * ولم يكن لها
بد من شرح لامداد رصديه ولا كنية لاحصائها * باغ في تدوين الرام
وتحقيق المقاصد اقاصها * اردت الخوض في تبين هذا الرام * على وجه
يكشف عن وجوه حرائره المتسام * مع جود الرخصة وكلال الطبيعة
تحفة المحصرة العلية الامير الاعظم * والقهر مان الاكرم ظل الله على
الامام * فاتح ابواب الانعام والاكرام * الذى اشتاق آهوان السلطنة الى
هيامته * وباهت حل الامارة على قائمته * افسار بالمدكة بين العلية
والعملية * الحائر الراسخين الدينية والنيوية * اشرف لسلاطين

في الاصل والتسبب * واحققهم في الفضل والادب * فباض مهال التوال
 على الخلائق * وهاب جلائل التم والدقائق * ما ذوال الغمام وقت
 ربح * كنوال الامير يوم السخاء * فنوال الامير بيرة عين * ونوال القيام
 قطرة ماء * المؤيد بتأييد الملك العظيم * معيت الدولة والدين الامير محمد
 الكريم * لازال رقاب الامم خاضعة لاوامره * واعناق الخلائق تمتد
 نحو مر اسعد * وهذا دما قد نلقاه ربنا بحسن الصول * قل ان ارفع الصوت
 المليل * فان وقع في حيز القبول والرضى * فهو في غاية المقصد ونهاية
 * والله الميسر للأمال * وعليه التوكل في جميع الاحوال * قال
 سئل رحمه الله تعالى بعد التسمية (هذه فائدة) المسار اليه بهذه العارات
 الخفية التي اراد كتابتها وبيان اجزائها نزلت منزلة الشخص المشاهد
 فاستعملت كلمة هذه الموضوعة لكل مسار اليه محسوب فيها
 والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال مستقى من القيد بمعنى اسبغ
 على الغير وقبل اسم فاعل من عادته اذا صنعت فؤاد. وفي العرف هي
 المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ممرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث
 هي على طرف العمل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل
 تسمى مقصدا ومن حيث انها مأمرة للفاعل على الاقدام على الفعل وسدور
 الفعل لاجلها تسمى غاية فالفائدة والعاية مقصدان بادات ومختلفان
 بالاعتبار كما ان العرض والعللة العائية ايضا كذلك لان الخديتين متلازمان
 ودليل اعتبار كل حيدة فيما اعتبرت فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون
 الفعل والعللة العائية بالعكس فالاولان اهم من الاخيرين مطلقا اذ لما يترتب
 على الفعل فائدة لا يكون مقصودة لفاعله واما محل الفائدة على ما اشير اليه
 بهذه فمحققة عقلية لغة وعرفا اذ العارات في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة
 وطاهر واما باعتبار العرف فلا يها مصلحة يترتب على خروج حروفها
 واخراجها عن محالها هي الخارج ويجوز ان يكون محازا في الاسناد باعتبار
 ان تلك العارات مدخلا في حصول الفائدة (يسمل) اما خبر بعد خبر او حال
 او صفة لفائدة والمراد انها تسمل استعمال الكل على الاجزاء (على مقدمة وتقسيم
 ونهاية) وجه الترتيب ان ما يذكره في هذه الرسالة من العارات اما ان يكون
 لاعادة المقصود او لاعادة ما يتعلق به اذ الخارج منهما لا يذكر فيها فان كان
 الاول فهو والتقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق يتعلق السابق باللاحق

اى التعلق من حيث الامانة في الشروع على وجه البصيرة فهو المقدمة
 وان كان قاطعاً باللاحق بالسابق اى التعلق من حيث زيادة التوضيح
 والتكبير فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة مأخوذة امان قدم اللازم بمعنى تقدم
 او التمدى وفي الاصطلاح صارة مما يتوقف عليه الشروع في العلم والناسبة
 ظاهرة لتقدمها في الذكر واتقدم بها الطالب في الشروع في المقاصد بالذات
 او بالواسطة والراد بالمقدم ههنا المعاني المحصورة والعبارات المحصورة
 فلا بد من اختيار التجوز بان يكون من قبل اطلاق اسم الكلى على بعض
 جزئياته او اطلاق اسم المدلول على بعض مادل عليه ومواقع في
 النسخ على مقدمة وتبني وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب
 التنبيه من المقدمة فلامعى لعدة جزأ مستقلاً (المقدمة) مبنية
 محذوف اى هذا الذى نشرع فيه او بالعكس واما جملة مجموع
 المرات التي بعدها الى قوله التقسيم خبر الهاء فمراتب في امثال هذا
 بآمل ولما كان معرفة اقسام اللفظ باختيار خصوص الوضع وعيوب
 الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المتي كما يظن هلك بعيد ذلك بدأ في
 بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال (اللفظ قد يوضع لشخص بعينه)
 ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى ارى في معنى المفعول في ناول ما لم
 يكن صوتاً وحرفاً وما هو حرف واحد او اكثر مهمل او مستعملاً صادراً من الفم
 او لا لكن حص في حرف اللغة يصاد من الفم من الصوت المعتمد على
 الخرج حرفاً واحداً او اكثر مهمل او مستعملاً فلا يقال لفظه الله بل كلمة الله
 وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان يصدر من الفم من الحرف واحداً او اكثر
 ويجرى عليه احكامه كالعطف والاندال فيدبر حقه كلمات الله وكذا الضمائر
 التي يجب استئثارها وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد ههنا باللام فيه اما
 للجس من حيث حصوله في بعض افراد اعي الهند الذهني او لخصه معينة
 من جنس مطلق اللفظ وهى الموضوع منه اعنى العهد الخارجى وحينئذ يجب
 ان يحصل قوله قد يوضع على المدلول عن الماضي الى المضارع اما الاستحضار
 الصورة لنوع غرامة اولئاحر الوضع عن اللفظ بانظر الى الذات اذا تمهد
 هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص

اوضح وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة لان المعنى اما
 شخص اولا وعلى كلا التقديرين فالوضع اما خاص اولا فالاول ما يكون
 موضوعا لشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضع
 خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصور ذات زيد ووضعت لقطه بارأه
 الانسانى ماوضع لشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى
 بالوضع وضعا عاما لموضوع له خاص كاسماء الامارات على ما سيحكي
 في القسم مما يجب ان يكون معناه متعددا والثالث ماوضع لامر كلي
 باعتبار تعقله كذلك اى على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما لموضوع له
 كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان بارأه والرابع
 وضع لكلى باعتبار تعقله بخصوصه بعض افراد. وهذا القسم مما
 يسمونه بل حكموا باستحسانه لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرة
 واحدة كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام
 اربعة لعدم تحقق الرابع وطوره الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما
 هو المخصوص الاسلى من تلك الرساله وهو تحقيق معنى الحرف والمصير
 في تشخيص المعنى تعرض له لزيد توصيحه و قوله بعينه بمقتل ان يكون
 صفة كانت له الشخص ويقتل ان يكون في معالقه قوله بامر عام اى قد يوضع المعط
 لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه (وقد يوضع باعتبار امر عام) اى
 باعتبار تعقله بامر عام (وذلك) اى الوضع لشخص باعتبار امر عام يقتضى
 (بال تعقل امر عام مشترك بين الشخصيات ثم يقاس هذا المعط موضوع
 لكل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه) اى يعين اللفظ اراء كل واحد
 من افراد الشخص سواء كان ذلك الامر العام من دلتايتها كما في معاني
 الحروف او من عوارضها كما في المصمرات واسماء الاشارات وذات الامر العام
 مطبوع باعتبار كونه مرة واحدة للاختلاف تلك الافراد التى هى المسلمات
 الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر امام موضوعاته كما توهمه
 بعض الافاضل في الصغار والاولويات وغيرها وما يما عرص ذلك التعيين الذى
 هو الوضع حقيقة بالقول انه يطره ذلك التعيين عاليا واعما قيد بالحقيقة بقوله

(بحيث لا يفهم ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك) ثلاثتهم
 ان ما وضع له اللفظ ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى
 يستعمل فيه ويقاد ويقيم هوته فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له
 والمستعمل فيه هذا الشخص من افراد على حدة وهذا كذلك دون
 القدر المشترك فانه غير مفساد وغير موضوع له قوله دون القدر المشترك
 حال من قوله واحد بخصوصه اى بموازاة من القدر المشترك فانه غير
 وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقبل
 ويراد به الامر العام الذى هو مفهوم اشارة المفرد المذكور واذا
 كذلك (فتعقل) الواضح (ذلك المشترك آلة للوضع) ووسيلة الى
 (لانه) اى المشترك (الموضوع له) قوله انه بتقدير اللام مطلقا
 ان قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة المضارع الجاهول من
 المجرد فآلة منصوب على الحالية لانه عطف عليه (فالوضع مشترك
 والموضوع له مشخص) كما قررناه (وذلك) اى اللفظ الموضوع
 باعتبار امر عام (مثل اسم الاشارة) نحو هذا نزل ذلك الامر المشترك
 اشارة الى المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه
 الموضوع للاشخص (فان هذا مثلا موضوع ومعماء) اى معناه (المشار
 اليه الشخص) اى كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا والشخص
 صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون
 صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذى مسكة قوله موضوع فى بعض النسخ
 بناء التائب على انه خبر هذا بتأويل اللفظة او الكلمة وفى بعض آخر
 باضافة الضمير على انه من قبل الاسماء ومعماء حيث بيان له رقبه (بحيث
 لا يقبل الشركة) تأكيد لما يستفاد من الشخص يعنى ان مفهوم هذا
 ما صدق عليه المشار اليه الشخص الذى لا يقبل الشركة لا مفهومه الذى
 يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد
 مشخص لوحظ امر عام وهو مفهوم المشار اليه المذكور المفرد الصادق
 على هذا المشار اليه الشخص وعلى ذلك الآخر كما اذا حكمت على كل
 روى بانه ايضا بهذا العنوان فقد لاحظت جمع الشخصيات اتر ومبين

من زيد وعمر ووخبرهما باسم عام وهو ال وحي وحكمت عليه بأنه ايضاً
 (تنبيه) لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور
 بهذه مديحياً والثاني ان يكون معلوماً من الكلام السابق وههنا الحكم
 يديهي اول اذ تصور طريقه مع الاستناد يكفي في الجزم بالنسبة وليس
 بذكر استدلال بل تنبيه بذكر في صورة الاستدلال والبد بهيات قدينية
 (الا انه لما قد يكون في بعض الازهان القاصرة من الخفاء (ماهو
 التنبيل) اي مابعد في عليه اللفظ الموضوع لخصائص باعتبار
 في امر عام (لا يقيّد الشخص الا بقرينة معينة) لان وجه اطالته
 من تلك الشخصيات بعينه ليس الاوضحة وهو لا يختص به لاسواء
 (الى الشخصيات) المسماة اي لاسترك الكل في تلك فلا بد في اقادة
 من امر ينضم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة
 من هذا القبيل والالفاظ المشتركة بيان في عدم افادته المعنى
 بدون القرينة وتعدد المعنى الموضوع له في الفرق بينهما قلنا
 في لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدد (فان قلت
 بسبب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي
 ماهو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد بما ذكرناه ماهو اللفظ
 الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه كونه موضوعاً لذلك المعنى
 الحقيقي ولا يحتاج الى القرينة لجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة
 لجرد ذلك لتصرف عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال
 فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي المشترك لدفع من اوجه المعاني الحقيقية
 وفهم المراد للاستعمال فيه ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال
 (التقسيم) مبتدأ او خبر على ما مر والمخدوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو ضم
 قديني او اكثر الى عام ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسماً مبيناً للقسم
 الآخر او غير مبيان له باعتبارنا في القيود او تخالفها فقط والمتبادر بحسب
 الفرق هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجمل تقسيم
 اللفظ باعتبار مدلوله اولاً الى قسمين ما هو مدلوله كلي وما هو مدلوله
 منخصص وتقسيم القسم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل

وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول على وجه
يشتبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من رتاق الاقدام (اللفظ) اى الموضوع
(مدلوله) اى المعنى الموضوع له فان الحاصل فى العقل من حيث حصوله فيه
يمبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انتفهامه مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث
انتفهامه يانفهام غيره مدلولاً ومن حيث وضع اللفظ بارائه موضوعاً له ومن
حيث القصد اليه من اللفظ افادة منه معنى (اما كلى او مشخص) لان
اما ان يمتنع من فرض صدقه وحله على تحدد فهو المخصص ويمتنع
جرتباً حقيقياً ولا يمتنع كذلك وهو الكلى فان قيل هذا التقسيم قاسداً
الالف واللام فى اللفظ ههنا للاستغراق فمتنه حيثئذ كل لفظ موضوع
لمعنى امامدلوله كلى او مشخص ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع
اينى فنقول مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك قد لوله اى
او مشخص فمورد القسمة اما من القسم الاول او من الثانى فان كان الاول
لايشمل الثانى وان كان الثانى لايشمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ موضوع
وكذا ان كل فرد من افراد منصف باحدى هذين الوصفين على سبيل الانقسام
فمورد القسمة غير متدرج فى هذه القسمة لانه نفس مفهوم هذا اللفظ
فى امثال هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم
للاقسام ولازم اللازم لازم لذلك السىء فلزم لزوم الانقسام الى الاقسام اكل
منها ويلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابلة واه باطل فيكون هذا التقسيم
باطلاً كما ناله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده
الدهنى والمقسم لازم لاقسامه لامن تلك الحيزة بل من حيث حصيلة
ولا زم السىء باعتدال لا يلزم ان يكون لازماً للمرئى باعتدال آخر كما انتمية
اللازمة لمفهوم الحوا ان الارز زيد مثلاً (والاول) اى المدطالدى مدلوله كلى
(امادات) اى امامدلوله ذات او يقال يجوز باطلاق اسم الذات والحرب
على ما يدل عليهما من اللفظ وحينئذ يستقيم قوله (وهو اسم الجنس) كرحل
(او حدث وهو المصدر) انما اخرج المصدر عن اسم الجنس لىتنى التقسيم
الى الفعل والمستق عليه وكاه قال اللفظ الذى مدلوله كلى ومدلوله اما حدث
وحده او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات ههنا ما لا يكون

حدثنا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا بإحدهما إلى الآخر وبالحديث امر قائم
بغيره بغير منه بالفارسية بما آخره دال ونون كالضرب اوتا ونون كالتنزل
فيضرح معنى السواد والبياض لعدم التصير ومعنى الجيد والنوال لعدم القيام
بالعير ومعنى اختصاص الناعت بالنعوت او التبعية في التصير اى الاتحاد في
الاشارة الحسية كما في المديات او العقلية كما في المفردات ولما كان اعتبار
الركب بينهما من غير اشارة تبار النسبة لا يفيد اختصاص ذلك المركب باعتبار
جميع الطرفين نسبة فغير منه قوله (او نسبة بينهما) لانها السبب في وضع
اللفظ بل انه ذلك المركب (وذلك) اى النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او المركب المشتمل عليها (اما ان يعتبر) نسبته (من طرف الذات وهو المشتق او)
غير (من طرف الحدث وهو الفعل) فان قيل المراد من الذات غير الحدث
فجده كما وهو يناول القسم الثالث قلنا فيد وحده متعلق بغير الحدث
بالحدث الداخل عليه لفظ الغير فلا اشكال حينئذ والا تقسام الى اربعة
استثنائي وان كان مرادنا بين النفي والاثبات بحسب المأل وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة فلا يضر ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام
مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كالقول والمشتق فان كلامهما يتقسم
فالمشتق يتقسم بان يقال فالمشتق اما ان يعنرفيه قيام ذلك الحدث به من حيث
الحدوث وهو اسم الفاعل والاثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث
عليه وهو اسم المفعول او كونه آلة لخصوه وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه
وهو طرف المكان او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على
وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل يتقسم باعتبار
الزمان الى الماضي والمستقبل والحال وباعتبار الطلب الى الامر وغيره
(والثاني) اى اللفظ الموضوع لعنى مشخص (فالوضع) اى وضع اللفظ
لذلك المخصص (اما مشخص) ايضا بان يكون الموضوع له مشخصا واحدا
لو حط بخصوصه اى بما يميزه (او كل) اى عام بان يكون الموضوع له كلاما
المخصصات لو حطت اجمالا باسم كل يعنها صدقا (والاول) اى اللفظ
الموضوع لمخصص وضعا خاصا (العلم) اى المخصصي واما العلم الجنس فحارج
عن مورد القصة اذ معناه كل (والثاني) اى اللفظ الموضوع لمخصص وضعا

أما أقسام أربعة الحرف والمضمر واسم الإشارة والموصول ووجه الحصر
 في هذه الأقسام (أن مدلوله أما أن يكون معنى في غيره) أي حاصله في متعلقه
 (يمتنع بانضمام ذلك الغير إليه) بمعنى أنه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج
 بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه إليه ويتعلق بمتعلقه (وهو الحرف) كان
 وإلى (أولا يكون كذلك) بأن يكون معنى حاصلًا في نفسه متصلاً به
 انضمام أمر إليه وإذا عرفت أن الالفاظ الموضوع لمخصصات وضما
 يحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين (فالقرينة أن كانت
 في الخطاب) بمعنى المخاطبة فيتناول ضمير المتكلم والمائب (فالمضمر) كما
 واثبت وهو فأن ما يفيد إرادة التعيين منها من القرينة إنما هو الخطاب الذي
 هو توجيه الكلام إلى حاضر (وأن كانت) تلك القرينة (في غيره) فهي
 الخطاب (فأما حسية) بأن يشار إلى المراد بذلك اللفظ بمضمون اللفظ
 المحسوسة (وهو اسم الإشارة) كهذا وذلك فإن المعين بما يراد منها من المعنى
 المعين إنما هو هذا (أو عقلية) بأن يشار إلى المراد باللفظ الذي هو المعين
 الخطاب باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة إليه معهود بين المتكلم
 والمخاطب انتسابه إليه (وهو الموصول) كالذي والتي فإن المعين المراد من كل
 منهما انتساب مضمون صلته إليه المعلوم قبل اقتراء نهاية المعهود لهما
 كقوله لم يسمع أنه جاء واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل فاضل
 مشيراً بنسبة مضمون هذه الجملة إلى هذا المعين عند الخطاب باعتبار تعيينه
 عنده ولا يفتي أن هذه الإشارة لا توجب التعيين إلا بانضمام أمر خارجي مع
 تلك النسبة كانهما مضمون الصلة مثلاً فيما يشير إليه بهذه النسبة كما سيأتي
 تحقيقه * ولقاتل أن يقول كون الحرف وضمير المتكلم والمخاطب موضوعاً
 لموضوع ظاهر وأما ضمير المائب فقد يعود إلى مفهوم كلي ولفظ هذا قد
 يشار به إلى الجنس وكذا الذي مثلاً قد يراد به كلي وقد اجب عن الإشارة
 إلى الجنس بألفاظ مبنية على جعله بمنزلة الشخص المشاهد وهكذا
 في الموصول وأما ضمير الغائب فالظاهر أن لفظة هو موضوعاً للجزئيات التدرجية
 تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت جزئيات حقيقية أو إضافية
 كما يجيء تحقيقه * واعترض بأن هذه القسمة أي قسمة اللفظ الموضوع

الشخص ونحنا ما ما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة لجواز
 ان يكون ههنا لفظ وضع باسم عام لكل من الافراد المشخصة ولم يكن
 قرينة احدى التثنية المذكورة كاسماء حروف المباني كالالف والباء
 وكذا لفظ التعيين واسمى الكتب كالكافية والشافعية ولما كان الاقسام
 مشتركة في شيء وتمتاز في شيء آخر اراد ان يشير الى ما به الاشتراك وما به الامتياز
 فيوسع الحاشية لاجل هذا فقال (الحاشية تستقل) الظاهر ان يقول وتستقل
 الحاشية لتكون مبتدأ محذوف الخبر اي هذه التي نذكرها او بالعكس
 ان تكون تستقل حالا من المبتدأ او من ضميره في الخبر فلا يحتاج
 الى الواو مع بقاء النظام قوله (على تنبيهات) يحتمل ان يراد بها الالفاظ
 التي عليها تستقل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني فتكون الالفاظ
 مستقلة عليها اشتغال الطرف على المظروف فلا يلزم استعمال الشيء على
 نفسه ولما كان ما فيها من الاحكام علم ماتقدم اطلق التنبيهات عليه (الاول)
 في التثنية الاول (الثانية) اي الضمير واسم الاشارة والموصول (تشارك في ان
 يدلولا هما ليست معان في غيرها) يعني معاني هذه الثلاثة مشتركة بان
 بعضها منها بتمامها معنى في نفسه ملحوظ قصدا مستقلا بالمفهومية
 وصالح الحكم عليه وبه (وان كانت) تلك المدلولات (تتصل بالغير)
 اي ليس كل من تلك المدلولات مفصلا في العقل بحسب فهمه بما وضع بازائه
 الابانصام قرينة اليها من الخطباء او الاشارة حسا او عقلا (فهى اسماء
 لاحروف) اي اذا كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهى اسماء لان
 الاسم ما يكون تمام معناه كذلك التنبيه (التي في الاشارة العقلية لا تفيد
 الشخص) هذا اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة
 بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا تفيد الشخص وعمل ذلك بقوله
 (فان تفيد الكل بالكل لا يفيد الجزئية) اما كون القيد كليا فظاهر نظرا
 الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على انساب مضمون جملة الى ذات ما من غير
 تعيين واما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشخص على ما قرر
 فنحن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق
 ليس الا الامر الذي هو آلة للملاحظة المشخصات ولا شك انه كلي مقيد
 بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضا فلا يفهم السامع مخصصا (بخلاف

قرينة الخطأ (الحس) فان كلامهما يفيد التشخيص فيفهم السامع
 منهما ما يمتنع فيه التمسك (فلذلك كانا) أي الضمير واسم الإشارة
 (جزئين وهذا) أي الموصول (كلاماً) وفيه بحث اذ الموصول موضوع
 للشخص على ما حققه وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية اللهم
 الا ان يقال المراد ان الموصول حدكليا نظرا الى فهم السامع من مجرى
 قرينة الصلة والإشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي
 لان الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة المفصلة
 للشخص المحتاج اليها في الاستعمال ان اعتبرنا علا فرق وان لم
 فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل لكن لما صك ان الضمير
 من القرينة هو مضمون الصلة حكموا بان قرينة الموصول هي الجسمية
 والإشارة العقلية المفهومة منها والمصنف من هذه التفرقة على ذلك
 التنبية (الثالث حلت من هذا) أي مما سبق في مباحث التقسيم (الفرق بين
 العلم والمضمر) حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم والضمير
 وعموم الوضع في المضمر (و) حلت (ايضا فساد تقسيم الجزئيهما دون
 اسم الإشارة) كما فعله بعضهم (ظنا) أي بناء على ظن (ان ذلك) أي اسم
 الإشارة موضوع لامرطام الا انه (انما يتعين بقرينة الإشارة الحسية) في استعماله
 في معين دون اصل الوضع (ومدلول الضمير) يتعين (بالوضع) الذي هو
 مناسط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان التعيين فيه ايضا وضحي كالعلم
 والمضمر قوله دون اسم الإشارة حال من ضمير الهمما أي متجاوزين اياه حيث
 لم يشمله التقسيم وقوله ظنا مفعوله للتقسيم التنبية (الرابع تبين لك من هذا)
 أي من التقسيم المذكور (ان معنى قول النحاة الحرف ما يدل على معنى
 في غيره انه لا يستقل بالمفهومية) بان لا يكون ملحوظا قصدا وبإدات
 بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى
 لا يتضح غاية الاتضاح الا بتفهد مقدمة فقول ان المعاني قد تكون
 ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة بذواتها
 بل على انها آلة للملاحظة غيرها ومראה لمشاهدة ما سواها وهي بالاعتبار
 الاول مستقلة بالمفهومية والعقل وصالحة لان يحكم عليها ودما وبالاعتبار

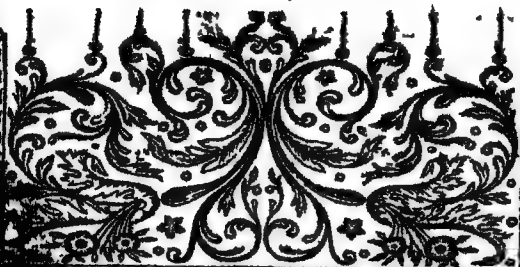
الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة للحكم عليها وبها واستوضح
 ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيسام الى زيد فانت في الحالتين
 مدرك نسبة القيسام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة
 بين زيد والقيسام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما ولذلك
 لا يمكن لك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات
 ومدرسة بالتصديق يمكنك اجراء الاحكام عليها بانها من باب التسبب
 والاضافات فهي على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة
 وهذا كما ان البصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار
 وقد يكون مصريا على انه آلة لا يبصر بغيره كالمرآة فانك اذا نظرت
 اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة
 الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدًا
 بل هي لا يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن للصورة وان قصدت
 الى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لان تحكم عليها او بها وتكون
 الصورة حينئذ مبصرة تبعًا غير محكوم عليها او بها فتسبب البصيرة الى
 مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته واذا تم هذا فنقول معنى الابتداء
 معنى له تعلق بغيره كالسير مثلا ذلك المعنى اذا لاحظته العقل قصدًا وبالذات
 كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحة لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى
 اضافي اوبه كما تقول ما يبحث عنه معنى الابتداء ويلزم منه ادراك مدافه
 تبعًا وبالعرض اجمالًا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد
 ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بتعلق بخصوص فتقول ابتداء
 سيري من الصورة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال واذا لاحظته العقل من
 حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما ومرآة
 لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط مستكان معنى غير مستقل
 بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم عليه اوبه وهو بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ من وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير
 في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره في نفسه
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قبل الحرف مادل

على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه
 فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف امّا وجب ليحصل معناه في الذهن
 لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة للاحفظه لان الواضع اشترط
 في دلالة على معناه الاقر ادى ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم
 معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائل تحته وايضا فثبت
 لادليل على هذا الاشتراط في الحرف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال
 وهو مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة الاضافة فالفرق الذي ذكره
 بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لاجل
 تحصيل القاية التي هي التوصل تحكم بحث **٥** واما بيان عموم الواضع
 في كلمة من فهو ان الواضع تفصل معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك
 بين الابتداء آن الشخصية التي هي كل منها ملحوظة تبعاً ووضع لفظ من
 اى لكل منها وقس على هذا سائر الحروف (بخلاف الاسم والفعل)
 فان معنى الاسم يتسامى مستقل بالمفهومية والفعل وان كان محملاً
 غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه وبه الا ان جزء معناه احدى
 الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل ان قام حسلاً يدل على حدث وهو
 القيسام ونسبة مخصوص يتنه وبين فاعله احدى النسبة الحكمية انظرية
 فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف
 حالهما الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ عليه والاخرون كان متعينا
 في نفسه بوجه ملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن
 اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل هذا الجزء اى النسبة الحكمية الا بملاحظة الفاعل
 فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير
 مستقل بالمفهومية فلا يصح لان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه احدى الحدث وحده
 مأخوذ في مفهوم الفعل على انه مستند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار
 جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم (فان قلت
 لم جعل النسبة التسامة مضبوطة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ
 الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما
 ولا اختصاصا لهما باحدهما) قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة

بالنسب متعلقة بالنسب اليه كما لا يوه القامة بالاب المتعلقة بالابن (فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان وكذلك الصفة تصوقا فلم يجاز ان يكون الصفة محكوما عليها اويها دون الفعل (اجيب بان النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المتعبرة فيها نسبة تفيدية غير تامة لا تقتضي افراد المعنى المختبر عن غيره وهدم ارتباط طهانه ولا تكون هي ايضا مقصودة اصلية بالاغادة من العبارة فلذا يجاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فيحصل محكوما عليها وتارة جانب الصفة وتحصل محكوما بها واما النسبة المتعبرة فيها فلا تصلح عليها ولا بها (فان قلت ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوما بهما في ما ذكره الهاء من ان المستد في قولنا قام ابو زيد هو الجملة الفعلية (اجيب بان المقصود ههنا حكمان احدهما الحكم بان ايا زيد قائم والآخر الحكم بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا بغير هومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود الاصلى احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعين المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني فالمستد هو القيام المقيد بالاب الاترى انك اوقلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابو ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه ومن ثم تسمع من الهاء يقولون قام ابو بجملة وليس بكلام لتعريفه عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيدا قبله وابراد الضمير الدال على الارتباط الذي يستفصل وجوده مع الايقاع التنبيه (الخامس قد صرفت) مما سبق (من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضار بالارد على حد الفعل) التحويون حدوا الفعل بانه ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان ضار يابصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع فيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد (فانه) اي الفعل (مادل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها) على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه فضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات

نسبة الحدث إليها فالحوادث أولاً في الفعل الحدث وفي المشتق الذات
 ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه الى متسارب ويكون كلمة ما تافهة
 التبيين (السادس و يعلم) اي بما سبق من التقسيم (الفرق بين اسم
 الجنس و علم الجنس) اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر
 استعمالاً انه موضوع للماهية مع وحدة لا يصفها ويسمى فرداً منتشراً
 ذهب اليه ابن الحناجب والزمخشري والاخر انه موضوع للماهية من
 حيث هي هي كما ذهب اليه المصنف رحمه الله تعالى في التقسيم ولا يفتي ان علم
 الجنس غير مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل لهذا الكلام وهو ان الفرق
 الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث
 هي هي كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا (فان علم الجنس كاسامة
 وضع بجموده الجنس المعين) فيدل بجموده على كون تلك الحقيقة معلومة
 للخاصة متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجمودها
 بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص معهودة متعينة لديه واسم الجنس
 كالاسد لا يدل على ذلك التحين بجموده اصلاً بل (وضع افيهم) من تلك
 الحقيقة (ثم جاء التحين وهو معنى فيه) من خارج بالذات (من) نحو (الاسم)
 للتعريف فالتعين جزء مفهوم علم الجنس وخارج من مفهوم اسم الجنس
 فمما دلل التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس
 الحقيقة من غير اعتبار التحين وان معنى علم الجنس معلوم موضوع للحقيقة
 باعتبار التحين فيه استند معرفة الفرق الى هذا التقسيم الدال على معنى الفرق
 تأمل التبيين (السابع الموصول عكس الحرف) هذا اسارة الى فرق آخر بين
 الموصول والحرف يفهم التزاماً من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال
 المعنى وعدمه (فان الحرف يدل على معنى في غيره ونحوه ونعقله بما) اي بذلك
 الغير الذي (هو) اي معنى الحرف (معنى فيه والموصول) عكس ذلك اذ معناه
 أمر (بهم) عند السامع (يتعين) عنده (بمعنى فيه) اي يفهمه الصلة الذي
 هو معنى فيه اي في الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع لانتفاء
 الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند التكلم التبيين (الثامن
 افضل والحرف يشتركان في انها يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتاً للغير)

هذا إشارة الى صفة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين في مخرجهما
وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اى استقلاله
بالمفهومية ليكن اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل
بالمفهومية بل امر ثابت للغير ففى من مثلاً كما ذكره الابتداء الخاص الذى
يكون آلة للاحاطة الغير كالسير والبصرة ومعنى ضرب هو ذلك الحدث
المنسوب الى فاعل ما حيث تكون النسبة مرة ملاحظة طرفيها وآلة لثرفيها
ومن هذه الجهة (اى من كون كل من مفهوى الفعل والحرف امراً
غير ثابت في نفسه بل لغيره (لا يثبت له الغير) اى لا يثبت الغير لكل منهما
بل لا يثبتان بشئ اصلاً اذا كانا مستعملين في معانيهما وانما قيدنا بالاستعمال
بلا يلتضى بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر فان اللفاظ كلها
من حيث انفسها اى مقطوعاً فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوع
على لها مساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب
من مثلاً في تلك الصورة اسمان باعتبار دعوى وضع اللفاظ
او مودة لمان لا نفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل
لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ و ارادة نفسه لم عليهم
دعوى وضع المهرلات في مثل قولهم جنى مهمل او ثلثة
احرف ولا يقدم عليها ما قبل فضلاً عن فاضل واتصال ان
يقول فيثبت لا يكون آمنوا في قوله تعالى (واذا قبل لهم آمنوا)
أعما لا يتضاء وضعه ولا فعلاً لان المراد به لفظه فلا يصدق قول
النساء ولا يتأتى الى الكلام الا في اسمين او فعل واسم والجواب
ان المراد من قولهم ولا يتأتى آه انه لا يتأتى الا في اسمين حقيقة او ما يقوم
مقامهما وآمنوا من حيث ارادة نفس اللفظ كالا اسم مستقل بالمفهومية
ولا بد من اعتبار هذا التاويل على هذا التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر
و تعريف الكلام والبند الا ان يقال ذلك الحصر وتلك
التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشايع في الاستعمالات لاعلى اعتبار
التوارد واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك (فامتنع الخبر عنهما)
التبعية (التماس الفعل مدلوله كلى) ولما ذكر في التبعية اثنا من جهة



الرسالة الوضعية لقاضي محمد الدين عبد الرحمن الايجي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فائدة تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة (المقدمة) اللفظ قديماً
لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وذلك بان يعقل امر مشترك
المشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات
بخصوصه بحيث لا يفسد ولا يفهم منه الا واحد مخصوص به دون القدر
المشترك فتعقل ذلك الامر المشترك آلة للموضوع لانه الموضوع له فالوضع
كلي والموضوع له مشخص وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلاً موضوع
ومعناه المشار اليه الشخص بحيث لا يقبل الشراكة (تنبيه) ما هو من هذا
القبيل لا يفيد الشخص الا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى السميات
(التقسيم) اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص والاول اما ذات وهو اسم
الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات
وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل والثاني فالوضع اما مشخص
او كلي والاول العلم والثاني ان مدلوله اما ان يكون معنى في غيره يتبين بانضمام
ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا يكون كذلك فالقرينة ان كانت في الخطاب
فالضمير وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول
(الخاتمة) تستل على تنبيهات (الاول) الثلثة تشترك في ان مدلولاتها ليست
معان في غيرها وان كانت تحصل بالغير فهي اسماء لاهروف (الثاني الاشارة
العقلية لا تفيد الشخص فان تفيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة

الخطاب والحس فلذلك كانا جزئيين وهذا كلبا (الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر وايضا فساد تقسيم الجزئي اليه جادون اسم الاشارة ظنا ان ذلك الجزئيين بقرينة الاشارة الحسية ومدلول الضمير الوضع (الرابع تبين لك من هذا على معنى قول أئمة ان الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالفهمومية الاسم والفعل (الخامس قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق بما لا يرد على حد الفعل فانه مادل على حدث ونسبة الى موضوع الحمد ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس مره للجنس المعين واسد وضع لغير معين ثم جاء التمييز وهو (السابع الموصول حكس الحرف فان الحرف يدل على معنى وعمله وتعلقه بما هو معنى فيه والموصول مبهم بتعين معنى فيه لمن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا بجزئية هذه الجهة لا يثبت له الغير فامتاع الخير عنهما (التاسع الفعل مدلوله لا يثبت في ذات متعددة فجاز نسبته الى خاص منه فخص به دون الحرف حصل مدلوله انما هو بما يحصل له فلا يعقل لغيره (العاشر في الضمير الغائب كالمبتدأ نظرت امل (الحادي عشر ذو فوق مقه ومهما كلي لانها بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزئيين لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين (الثاني عشر لا يربك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اذا اعتبر الوضع

فيكمل بحمد تعالى طبع هذه الحاشية التي رتب درر معانيها بقلم التحرير المعروف بسيد حافظ سكر المولى سعيد واجزل اجرة على شرح رسالة الوضعية المنسوبة الى الفاضل المشتهر بين الطلاب بعليقوشى مع الحق الموجز المشهور للفاضل الاممي والاستاذ اللوزمي عبد الرحمن العروف بقاضي عضد الدين الابيجي جزاهم الله صاخرا في مطبعة الحاج محرم افندي البوسنوي سكر المولى ما ربه الدينوي والاخروي وصادق ختام طبعها في او اخر ذي الحجة الثمينة لسنة احدى وتسعين ومائتين والف

